مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)

إعداد

عبدالله أحمد عايد الزبن

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آيار – ٢٠١٢

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " **" مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 2000-2010"**

يوم الأربعاء 2012/5/9

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)

أستاذ – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر (عضوا)

أستاذ– اللغة وعلم اللسان الحديث

الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (عضوا)

أستاذ – علاقات دولية

الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)

أستاذ مشارك – جامعة مؤتة

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب: عبدالله أحمد عايد الزبن ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من أطروحتي / رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات الأشخاص عند طلبها.

الاسم: عبدالله أحمد عايد الزبن

التوقيع:

التاريخ: ٢٤/٥/ ٢٠١٢م

الإهداء

أهدي رسالتي إلى جدتي الغالية الحبيبة عيشة سلامة لما قدمته لي في صغري، فقد أرشدتني إلى طريق العلم والصواب، وعلمتني احترام الذات والآخر ، وزرعت في داخلي حب الوطن وحب العلم والعمل .

شكر والتقدير

كل الشكر والتقدير والعرفان والامتنان لأبي ومعلمي وأستاذي ومنــوّر دربي الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع الأكرم، لما بذله من قصارى جهده وتعبه من أجل الاشراف على أطروحتي، وكل الشكر والاحتــرام لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين .

فهرسة المحتويات

قائمة الجداول

مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

إعداد

عبدالله أحمد الزبن

المشرف

الأستاذ: الدكتور فيصل عودة الرفوع

ملخص

تناولت هذه الرسالة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وذلك من خلال استعراض دور المرأة الأردنية ما قبل تأسيس أمارة شرق الأردن، ثم ما بعد تأسيس إمارة شرق الأردن، وأيضًا توضيح دور مشاركة المرأة الأردنية في كل من الأحزاب السياسية في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) م، وأيضًا مشاركتها في الانتخابات النيابية والأجهزة البيروقراطية منذ عام (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) م، ثم شرح ما حول... المحددات التي ترتبط بالمشاركة السياسية للمرأة الأردنية سواء كانت داخلية أو كانت خارجية، ودور المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية بشكل خاص، ومناقشة دورها في المجال التنموي بشكل عام.

وقد خلصت الرسالة أن للمرأة الأردنية دورًا سياسيًا واجتماعيًا فعالاً داخل المجتمع الأردني، وأن للمرأة دورًا بارزًا في بناء المجتمع الأردني، وسيكون لها دورٌ تنمويٌ وسياسيٌ أكبر في المستقبل، ويجب على صانعي القرار الإستفادة من المرأة الأردنية بخبراتها وعملها ومشاركتها في شتى المجالات وخصوصًا مشاركتها السياسية.

المقدمة

بعد أن أصبحت قضية المرأة قضية مجتمع ككل، وتطورت إلى أن أصبحت قضية عالمية، لا بد لنا من دراستها وفهمها وتمحيصها، فالمرأة الأردنية بما قدمته وما ستقدمه هي الركيزة الاساسية في تكوين المجتمع الأردني.

وينظر إلى المرأة ودورها في المجتمعات الغربية على أنها عنصر هام للتنمية، فدورها التنموي والتربوي يؤكد على وجود خامة استراتيجية يمكن استخلاصها من أجل تحسين العمليات الانتاجية، ونحن في الأردن نسعى بكل القوة والجهد نحو تطوير وضع المرأة وتمكينها في شتى السبل والمجالات، وليس تمكينها في الجانب الاجتماعي فقط، بل تمكينها سياسيًا واقتصاديًا وفكريًا وتنمويًا.

فلا بد لنا في البداية من دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للمرأة الأردنية، ثم العمل سويًا من أجل إيجاد خطة استراتيجية نتفق عليها من أجل تمكين المرأة في شتى المجالات، ثم نضع كافة الإمكانيات من أجل دعم المرأة الأردنية في مسيرتها التنموية داخل المجتمع.

والمراة الاردنية قد بذلت الكثير من اجل خدمة اهلها ومجتمعها ووطنها ، وذلك من خلال العمليات التنموية داخل الدولة الاردنية، ونرى الآن في كل ميادين العمل والإنتاج وجود المرأة، ووجودها هو دعامة للعمل الاقتصادي في أي دولة كانت، وفي مركز صنع القرار والسلطات الثلاثة برزت المرأة وأثبتت أنها قادرة على الإمساك بزمام الأمور.

فالمرأة هي نصف المكون العددي للكرة الأرضية، فإذا تمَّ استغلاله ثم استغلال نصف البشرية، وهذا دليل على أهمية المرأة ودورها في العملية التنموية الدولية.

وفي مجتمعنا الأردني لعبت المرأة الأردنية أدوارًا اجتماعية متميزة منذ القدم، فكانت المرأة الأردنية وريثة لكم هائلٍ من العادات والتقاليد والتعاليم الدينية، فانطلقت بقوة لكي تكد وتتعب من أجل بناء مكانٍ أفضل لأبنائها وأحفادها، واليوم تشارك المرأة في الحياة السياسية بقوة، فهي الناخبة والمرشحة والوزيرة والمديرة والموظفة وربة المنزل.

وضعت المرأة الأردنية موضوع مشاركتها السياسية على طاولات المناقشة، وشاركها في النقاش كل من صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، ومدت كل الأيادي لدعم وتطوير المرأة الأردنية سياسيًا، من قبل الحكومات المتعاقبة والمؤتمرات الدولية والمنظمات المجتمع المدني، وسارعت المرأة الأردنية على الفور من أجل تطوير ذاتها سياسيًا واقتصاديًا وتعليميًا، فسياسيًا شاركت المرأة في الأحزاب والمنظمات المجتمع والسلطات الثلاث، وسعت لتطوير نفسها تعليميًا من خلال ارتياد الجامعات الأردنية والعمل على رفع مستواها تعليميًا.

ومنْ أجل تنمية المجتمع الأردني لا بد من اشراك المرأة الأردنية في كافة المجالات، وإدماج المرأة في العمل التنموي في مختلف الأصعدة والمستويات، والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة الأردنية، وأن تكون النظرة باتجاه المرأة الأردنية على أنها جزء من العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، ولذلك ساند الدستور الأردني المرأة في كل مواده، وكذلك مهدت التشريعات والقوانين الطريق السياسي أمام المرأة إضافة إلى ما قدّمته المواثيق والمعاهدات الدولية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في أن ثمة اسباب كانت وما زالت تحد من دور المرأة الاردنية في الحياة السياسية ، سواء كان ذلك على مستوى مشاركتها في الاحزاب السياسية او في الانشطة الانتخابية والمؤسسات الرسمية ، في الوقت الذي يفترض فيه ان تكون المرأة الاردنية جزءا فعالا وأداةً مهمة في عملية بناء المجتمع الاردني وتطويره.

من هذه الرؤية تاتي مشكلة الدراسة في الكشف عن حقيقة المعيقات التي تعيق دورها وطبيعتها، لان المرأة الاردنية تحتل مكانه فاعلة مؤثرة في المجتمع الاردني ، وبالتالي كيف لنا ان نسهم بدورنا في معالجه هذه المقيدات وتطويعها ومن ثم توظيفها ليكون دورها نموذجيا ؟، وان يتوافق دورها مع الادوار التى تلعبها المرأة في المجتمعات الاخرى التي كان لها نصيب ودور كبير في عملية التنمية السياسية والاجتماعية؟ . كما أن مشكلة الدراسة تكشف لنا ايضا عن ماهية الحلول والاجراءات التى يمكن ان تتيح للمرأة الاردنية مساحة وافرة وقاعدة متينة للاسهام في بناء المجتمع الاردني وتطويره.

أهمية الدراسة:

تقديم صورة واضحة للقارئ الأردني والعربي عن طبيعة واضحة عن طبيعة مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية (٢٠٠٠ –٢٠١٠) ، وتوضيح مدى دورها في الحياه السياسية الاردنية من خلال معالجة دورها في الأحزاب السياسية والانشطة الانتخابية والمكانة التي تحتلها أو يمكن ان تحتلها في الأجهزة والمؤسسات الرسمية والحكومية . كما أن أهميه الدراسة تاتي من صفتها التكميلية لدراسات عالجت دور المرأة في الحياة السياسية . وأيضًا تأتي أهمية الدراسة من مساهمتها في إلقاء الضوء على ما يمكن ان تنجزه المرأة الاردنية في ميادين وقطاعات مختلفة تسهم بشكل فاعل في عملية التنمية بمختلف المجالات السياسية منها والاجتماعية والاقصادية أيضًا، وذلك بما يتوافق مع طموحات القيادة الأردنية والمؤسسات الرسمية لتكون المرأة الاردنيه دور فاعل في بناء المجتمع وتطويره بهدف الارتقاء به على مستوى الطموح.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق غايات متعددة منها:

- توضيح دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية في الاردن.
- تبيان الدور الذي لعبته المقيدات للحد من مساهمة المرأة الاردنية في مختلف المجالات.
- تقديم معلومات لصانع القرار الأردني عن حقيقة دور المرأة وما يمكن ان يتاح لها من امكانات لكي تأخذ دورها الطبيعي في تنمية المجتمع الاردني.
- تعريف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتنمية المجتمع الأردني بالدور الذي يمكن ان تمارسه المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الأردني.

فرضيات الدراسة :

إذا كانت مقتضيات الفرضية تذهب الى التثبت من صحة ظاهرة معينة، فان دراستنا تنطلق من عده فرضيات

- تفترض الدراسة أن المرأة الاردنية يمكن ان تمارس دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية الأردنية إلا ان هنالك معوقات ومقيدات حالت في اضعاف دورها بما يتوافق مع الخطط التنموية التى تتبنَّاها القيادة السياسية الاردنية في تطوير المجتمع الأردني.
- تفترض الدراسة ان هنالك مجالات وقطاعات وفرصا كثيرة يمكن استثمارها وتطويرها من خلال مشاركة المرأة الأردنية في بناء المجتمع من ناحية الحياة السياسية.

الدراسات السابقة :

- دراسة محمد عاشور، المشاركة السياسية للمرأة الاردنية (١٩٨٩-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الاردني، وفيها عرض الباحث لمشاركة المرأة من الزاوية الانتخابية النيابية، و بين في دراسته عدة مواضيع حول نظام الصوت الواحد وانه يعيق وصول المرأة، وكيف ان العشائرية تحد من وصول المرأة ، وكيف ان ضعف الخبرة في المشاركة السياسية للمرأة، ومعوقات المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية كلها تؤثر في أدائها.

- دراسة بارعه النقشبندي، عمان، مركز الاردن للدراسات (٢٠٠١)، المشاركة السياسية للمرأة في الاردن وبعض الدول، وتتلخص دراستها في العوامل الموثرة على وضع المرأة، وأجرت الباحثة مسحا ميدنيا لتقسيم مشاركة المرأة الاردنية، وهدفت الدراسة الى تبيان المشاركة النسوية في الاردن والدول العربية بشكل موضوعي. وقد استخدمت الاستبانة في دراستها.

- دراسة سهير و وليد التل، المرأة الاردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، تحرير حسين ابو رمان (٢٠٠٠)، دار السندباد للنشر، عمان، تناولت مواضيع عده مثل الضعف العام للمشاركة النسوية في الأنشطة السياسية والاجتماعية، ودورها في مؤسسات المجتمع المدني، كذلك دور المرأة في السلطة التنفيذية والحياة البرلمانية.

- دراسة اوغا تيلتنس، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة، تحرير حسين أبو رمان، دار السندباد (٢٠٠٠)، بينت دور المجتمع الاردني إزاء مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الحياة العامة، واهتمت بمواضيع التصويت وإدارة الحملات الانتخابية.

- دراسة عبير طهبوب، المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية (٢٠٠٣)، تناولت الدراسة مواضيع مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية ودورها في المجتمع المدني، وأيضًا مشاركتها السياسية في جميع المستويات وأوضحت الدراسة أن المرأة الاردنية وان كانت تمثل نصف المجتمع الأردني الا انها واجهت معوقات عده مثل العشائرية والفئوية والموروث الثقافي.

- دراسة محمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، جامعه آل بيت، تناولت الدراسة نتائج الانتخابات (٢٠٠٣) من خلال نظام الكوتا، الحركة الداخلية للمرأة الاردنية داخل المجتمع من خلال دورها في الاتحادات والتنظيمات، وأيضًا دور المرأة في عملية صنع القرار الاردني.

- دراسة دارين محمد الدغمي ، نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الاردنية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة (٢٠٠٧)، جامعه آل بيت، تتحدث عن نظام الكوتا وأثره على المشاركة النسوية في الاردن. وتؤكد الدراسة أهمية المشاركة النسوية السياسية في العملية السياسية.

- دراسة سارة العنزي، المشاركة السياسية للمرأة الاردنية في العمل السياسي (١٩٥٢-٢٠٠٦) ، رساله ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، (٢٠٠٨)، تناولت تعريف

المشاركة السياسية ومفهومها، و تطرقت الى العوامل المؤثرة علـــى مـــشاركة المـــرأة، وأيضًا أشكال المشاركة السياسية وأساليبها للمرأة. وقسمت الدراسة الى مرحلتين المرحلة الاولى ماقبل ١٩٨٩ والمرحله الثانية ما بعـــد (١٩٨٩). وبينـــت معوقـــات المـــشاركة السياسية للمرأة و محددات هذه المشاركة في المجالات الاجتماعية والسياسية.

- دراسة بشيرة بيضون، المرأة في الأحزاب السياسية (١٩٤٨-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية (٢٠٠٩)، تركزت الدراسة حول مـــشاركة المـــرأة فـــي الأحزاب، وتطرقت الباحثة الى التشريعات والمواثيق الناظمة لمشاركة المـــرأة الحزبيـــة وذلك من خلال شرح الحقوق السياسية، وأيضًا الأطـــر التـــشريعية و مـــشاركتها فـــي منظمات المجتمع المدني وتطرقت الباحثة الى واقع المرأة في الأحزاب الـــسياسية مـــن خلال نشأة الاحزاب ودور العنصرالنسوي فيها.

- دراسة وضحى بنت عبيد بن حميد، أثر التوجهات الحديثة للملكة العربية السعودية في مشاركة المرأة السياسية (١٩٨٢-٢٠٠٨) ،رسالة ماجـــستير غيـــر منـــشورة ، الجامعـــه الاردنيه، قدمت الباحثة تعريفا للمشاركة السياسية وأشكالها وأساليبها، والعوامـــل المـــؤثرة على مشاركة المرأة وكذلك عالجت موضوع الاصلاح الـــسياسي فـــى المملكـــه العربيـــة السعودية، والحوار الوطنى حول المرأة في السعودية ودورها كشريك في التنمية بمختلـــف أبعادها في المملكه العربية السعودية .

منهج البحث:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل مشاركة المرأة الاردنية فـــي الحيـــاة السياسية، والمنهج الوصفي يفرض على الباحث اعتماد عده منـــاهج منهـــا، المـــنهج التـــاريخي، والمنهج المقارن ومنهج التحليل النظمي، ومنهج اتخاذ القرار. هذه المناهج في التحليـــل العلمـــي تشكل وحده متكاملة يمكن تسميتها بالمنهج التكاملي الوصفي ، فالظاهرة التى نحن بصدد معالجتهـــا لا تعتمد على منهج التحليلي وحده ، وإنما تقتضي ضرورات البحث العلمي الاعتماد علـــى عـــده مناهج كل منها يكمل الاخر للوصول الى نتائج محدده بشان الموضوع الذي نحن بصدد دراسته.

الفصل الأول

مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ استقلال الدولة الأردنية

عند الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، لا بد لنا من أن نستعرض جميع العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وأيضًا النظرية التي أحاطت بالمرأة الأردنية، ولهذا تم في هذا الفصل استعراض كل من مفهوم المشاركة السياسية، مشاركة المرأة الأردنية ما قبل تأسيس الإمارة، ومشاركة المرأة ما بعد تأسيس الإمارة.

ففي بداية الفصل تم استعراض عدة مفاهيم وارتباطات التصقت بالمشاركة السياسية، وكان لها تأثير على النمط السياسي العام داخل الدول، وفي منتصف الفصل تم التطرق إلى تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال دولة الأنباط، ولاحقًا الدول الاسلامية، وفي نهاية الفصل تم استعراض مشاركة المرأة الأردنية منذ تأسيس الإمارة عام ٢٠٠٠م.

المشاركة السياسية

المرأة الأردنية تتمتع بالحقوق السياسية كالرجل تمامًا، وتشارك المرأة الأردنية في الحياة السياسية دون أي مشكلات أو أي ضوابط تميزها عن الرجل، فمشاركتها من خلال التصويت والترشح للانتخابات النيابية والبلدية شيءٌ طبيعي، بالإضافة إلى المناصب الإدارية داخل الحكومات الأردنية، أو المناصب الحزبية.

والمشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم، في إطار النظام السياسي، وعلى الرغم من الاهتمام البالغ بقضية المشاركة السياسية، من قبل علماء الاجتماع والسياسية، إلا أنه لا يوجد إتفاق فيما بينهم بصدد تعريف المشاركة السياسية، فيعرفها هنتجتون: إنها الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديًا أو اجتماعيًا، منظمًا أو عفويًا، متواصلاً أو متقطعًا، سلميًا أو عنيفًا، قانونيًا أو غير قانونيًا، فعالاً أو غير فعالاً، كما عرفها فيربا: أنها النشاطات القانونية من قبل المواطنين، والتي تهدف إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة، في حين عرفها كلوسكي: أنها الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وتكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر.(١)

---

(١) الدغمي، دارين، (٢٠٠٧). **نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص ٢٧.

والمشاركة السياسية: هي تلك العملية التي يقوم بها أفراد الدولة بممارسة نشاطهم السياسي من خلال طرق مباشرة أو غير مباشرة، فيؤثر هذا النشاط على النهج العام داخل الدولة.

إن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وما ينطوي عليه هذا المفهوم من اشكاليات لارتباطه بكثير من المفاهيم كالتضامن والشراكة والمساواة والتمكين والسلوك السياسي.[1]، وهو لن ينعكس على المرأة وحدها فقط، بل ينعكس على المجتمع عامة وعلى النظام السياسي بشكل خاص.

وأما تعريف النظام السياسي: هو أحد الأنظمة المجتمع التي تتألف من عناصر مختلفة أهمها التنظيمات السياسية ومؤسسات المختلفة كالأحزاب والجماعات، والتفاعلات التي تتم فيما بينها والقواعد التي تحكمها حسب دور وظيفة كل منها.[٢]

فمنذ العصور القديمة وحتى العصور الحديثة كانت المشاركة السياسية ذات ارتباط بأثرياء القوم والوجهاء والنبلاء، وأن أغلب الشعوب كانت لا تولي اهتمامًا بالمشاركة السياسية أو العمل السياسي.

أما الآن فقد أصبح الاهتمام بالحياة السياسية جزءًا من الحياة الشخصية للفرد، وتعود تلك الأسباب إلى انتشار العلم والكتب والصحافة وارتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين، وأيضًا ظهور الديمقراطية واتساع دائرة المساواة والحرية والمصلحة والإعلام، مما أثر على عملية التنمية السياسية.

وحتى يحصل الشخص على هذه الدوافع التي تمكنه من ممارسة تلك المشاركة، فلا بدَّ للدولة أن تقوم بعدة إجراءات لتهيئ الأفراد لممارسة حقوقهم السياسية، والمشاركة بها من خلال ما يعرف بالتنشئة السياسية.

تتولد الثقافة السياسية في مجتمع ما، من التنشئة السياسية الموجودة في هذا المجتمع، والتي عرفها الدكتور عبد الباسط أنها: ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطنًا – كائنًا سياسيًا – يمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين، في حين ذهب الدكتور المنوفي في تعريفه للتنشئة السياسية إلى التمييز بين اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول: هي عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن، أما الاتجاه الثاني:

([1]) العنزي، سارة، (٢٠٠٨) **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي (١٩٥٢ – ٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٢.

([2]) العدوان، مصطفى، (٢٠٠١)، **حقوق الإنسان في نظام السياسي الأردني**، عمان: دار وائل للنشر، ص ٢٥.

فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته.[١]

والتنشئة السياسية: هي مجموعة من القيم السياسية والاستعدادات السلوكية تجاه الدولة، ومن هنا تعتبر ادوات التنشئة السياسية داخل مجتمع مرتكزة على عدة محاور:-

١- **المحور الأسري:** وهو أول مؤسسة اجتماعية يعيشها الفرد ويتربى في أحضانها، والاسرة التي تقوم بغرس القيم الاجتماعية والسياسية، فمثلاً النمط الأبوي يجعل للأب كل السلطة في داخل الأسرة، ويعطيه السيادة في إدارة شؤونها واتخاذ القرارات فيها، ويسير دور الأسرة في تشكيل الذات السياسية في خط متواز مع دورها في التنشئة العامة، وتمتاز مرحلة الطفولة بالتأثير القوي للأسرة، وأن كثيرًا من التأثير المبكر للأسر له علاقة بالمحيط السياسي لحياة الفرد عند الكبر، وكذلك فإنّ بنية الحياة قد تختلف عما كان موجوداً خلال مرحلة الطفولة.

فالأسرة تقوم كغيرها من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بتأهيل الفرد للانخراط في الحياة السياسية، بأن يكون مصوتاً أو مرشحاً أو مهتماً بالأمور السياسية، فنرى أن بعض الأفراد لا يهتمون بالمشاركة السياسية وذلك قد يعود إلى وجود قيم وعادات قديمة لا تدفعهم إلى عدم الاهتمام بالأمور السياسية.

٢- **المحور المدرسي:** تعد المدرسة مصدرًا متميزًا من مصادر التنشئة السياسية، وما يميزها من غيرها هي أنها وسيلة إلزامية، فضلاً عن كونها أول مؤسسة رسمية تربوية يرتبط بها الفرد في حياته، وتسهم المدرسة بدور كبير ومؤثر في صياغة نمط حياة الفرد، من خلال ما تقوم به من وظائف في تعميق الشعور بالانتماء للمجتمع وبناء الشخصية السياسية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه، وتعزز من القيم الإيجابية والتقاليد والتوجيهات والأفكار السياسية.
فالعقل في المرحلة الدراسية ينمو ويكبر ويبدع حيث تتوافر أجواء الحرية والديمقراطية.

٣- **محور المؤسسة الدينية:** تقوم المؤسسات الدينية بدور كبير في عملية التنشئة السياسية، وذلك لما تتميز به من خصائص فريدة من خلال وجود حالة من التديين فيها، وثبات في الاجماع على وجودها.

---

(١) الدغمي، **مصدر سابق**، ص ٣٤.

ودور المؤسسات الدينية أيضًا مثل المؤسسات العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، وتتم العملية خلال إمداد الفرد بالسلوكيات الأخلاقية في الفرد والجماعة بالإضافة إلى توحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية وترجمة تعاليم الدين إلى سلوك عملي.

٤- **المحور الحزبي:** بداية لا بد من تعريف الحزب السياسي، فهو مجموعة من الأفراد لديهم ايدلوجية أو فكرة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم.

جاء قيام الأحزاب السياسية في بلدان العالم الغربي ضمن أوضاع اجتماعية وسياسية متسقرة تقريباً حيثتبلورت إلى حد كبير هوية معظم الدول الغربية في أعقاب معاصرة واستقالة سنة ١٦٤٨،[١] وتقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في مجال التنشئة السياسية، وذلك في ما تقدمه من معلومات للأفراد، وأيضًا من خلال غرس الأفكار والمفاهيم والقيم والمعتقدات السياسية لدى الأفراد، وذلك بهدف توجيه الأفراد الوجهة السياسية المتفق عليها مع توجيهات هذا الحزب، وأيضًا ما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، وتسهم الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، وتسهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل النخب القادرة على تحمل المسؤوليات.

وتقوم الأحزاب بعمليات تنظيم المشاركة السياسية للمواطنين، من خلال الحث على العمل السياسي، وعقد الندوات والاجتماعات.

٥- **المحور الإعلامي:** الآن بعد الثورة التكنولوجية التي وصلت للعالم أجمع، أصبحت وسائل الإعلام والاتصالات متاحة للعالم أجمع على درجة عالية من التقدم والكفاءة والفعالية، واليوم نجد الآف القنوات التلفزيونية والإذاعات، بالإضافة إلى الشبكة الإلكترونية التي غزت أرجاء المعمورة، فيساهم الإعلام في العملية التنشئة السياسية، وفي تكوين وعي سياسي حول ما يقع في العالم.

أهم خصائص المشاركة السياسية هي:

١- تنمية شعور الاعتماد على الذات والولاء والمبادرة والمسؤولية لدى الأفراد.

٢- تجمع الجماهير حول مصلحة واحدة، وهي مصلحة العامة للدولة.

٣- المشاركة هي المفهوم الديمقراطي المركزي الذي يعتمد على المساواة والشراكة.

٤- إحدى حقوق المواطنة، وهي واجب على كل مواطن أن يشارك في العملية السياسية داخل الدولة، سواء كان ذكرًا أو أنثى.

٥- المساهمة في صنع القرار بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

(١) بيضون، بشيرة، (٢٠٠٩). **المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٤٨ – ٢٠٠٨)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٨.

٦- الوسيلة الشرعية الوحيدة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، ومن أجل يكون المستقبل أفضل.

٧- اتساع القاعدة لتشمل المجتمع كله.

٨- افساح المجال أمام الإرادة الشعبية، التي تأتي من خلال المشاركة السياسية.

أما دوافع المشاركة السياسية فهي:

١- شعور الشخص أنه من الواجب عليه المشاركة من أجل مصلحة وطنه.

٢- المساهمة في تطوير المجتمع.

٣- تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع.

٤- شعور الشخص أنه عنصر فعال يمكن أن يغير من أمور المجتمع إلى الأمام.

٥- تحقيق المصالح الشخصية.

٦- التأثير في صنع السياسات العامة في المجتمع.

٧- تقلد منصب سياسي أو إداري.[١]

٨- دوافع دينية أو عرقية مثل الحركات القومية والجماعات الدينية، فهؤلاء لا يلجأون للمشاركة السياسية لإظهار فكرهم الديني أو القومي.[٢]

مشاركة المرأة الأردنية والعربية ما قبل تأسيس الإمارة:

أن المرأة منذ أن خلقت البشرية واستعمر الكون كانت هي إحدى عنصريْ استمرار الحياة، بل كانت المرأة جزءًا من العملية البنائية الاعمارية للأرض، وكانت المرأة شريكة في بناء المجتمعات والشعوب، والمرأة هي مصدر الخصوبة والإنجاب لبني البشر، عاشت المرأة بجانب الرجل من أجل خدمة أسرتها ودولتها ومجتمعها ودينها؛ وكانت جزءًا من التاريخ الأمم المشتركة لبني البشر.

وجود المرأة في الحضارات القديمة كان ذا ارتباط بوجود المرأة منذ بداية الخليقة، ودلت في مختلف بقاع الأرض على وجودها ودورها في إعمار الكون، وأثر ذلك في دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الأماكن التي تواجدت فيها، واعتبرت المرأة في بعض الدول القديمة أحد رموز الحضارة والرقي والتقدم لما كانت تقدمه، وكان لها دور فعال في بناء هذا التاريخ.[٣]

([1]) العنزي، **مصدر سابق**، ص ٣٢.

([2]) الدغمي، **مصدر سابق**، ص ٣١.

([3]) جبري، عبد المنعم، (٢٠٠٩). **المرأة عبر التاريخ البشري**، القاهرة: دار الصفحات للدراسات والنشر، ص ٢٠٣.

وكان الأنباط في القرن الأول الميلادي يظهرون تقديرًا كبيرًا للمرأة في ميدان السياسية وذلك قرن اسم الملك عندهم باسم الملكة في النقوش والنقود، وذلك تبين أن للملك (رب آيل) شقيقتان هما (جمليت) أي (جميلة) و (هجرو) أي (هاجر) ونعتا (بملكتي النبط)[1]، وكانت المرأة العربية أحدى مكونات الحضارة آنذاك، وكانت ذا ارتباط بالعلوم الأخرى غير علم سياسية، ومع أنها برعت في شتى العلوم مثل الطب والصيدلة، إلا أن وجودها داخل منزلها ظل أمرًا مقدسًا.

وقد تولت المرأة مناصب عليا في الدول القديمة، فنرى مثلاً بلقيس بنت ذي شرح قد توجت ملكة على مملكة سبأ في القرن الثامن قبل الميلاد، ومملكة سبأ أحد الممالك العربية القديمة، وقد جاء في القرآن الكريم عن بلقيس ما يلي: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ [سورة النمل: آية ٢٣].

وزنوبيا بنت سالم الظرب ملكة تدمر، تولت الحكم في تدمر وهي في الرابعة عشرة من عمرها، وازدهرت تدمر وتطورت في عهدها، وزاد نفوذها، وكانت أهم الممالك العربية آنذاك، ولزنوبيا أعمال سياسية واقتصادية وثقافية ساهمت في بناء تدمر وتطورها، وأيضًا زرقاء اليمامة التي كانت قد حذرت قومها من الغزاة، وفي التاريخ العربي مكان واسع للمرأة ودورها السياسي في الدول والممالك العربية في الأزمنة الماضية.

وفي العصور الجاهلية (التي سبقت الإسلام) كان للمرأة دورٌ بارزٌ، فكان لتلك الفترة حضور واضح للمرأة على الساحة السياسية، وكان ذلك الوجود مثيرًا للجدل لأن المرأة العربية كانت مصدر فخر واعتزاز، فنرى أن الشعراء الجاهليين يتغنون ويتفاخرون بأمهاتهم وأخواتهم، ومدى اعتزاز القبيلة العربية في بناتها، وقد لعبت المرأة العربية في العصور الجاهلية دورًا سياسيًا في الصحراء العربية من خلال:

١- **الوجه الأول:** لعبت المرأة العربية دورًا سياسيًا في إشعال الحروب بين القبائل العربية والممالك أيضًا، فكانت المرأة أحد أسباب الصراعات والنزعات في الصحراء، وكان جزءًا من عملية إشعال الفتنة آنذاك، كيوم النفروات وكانت بين بني عامر وبني عبس،[2] عندما أساء زهير بن جذيمة إلى امرأة من هوازن في سوق عكاظ، وحرب البسوس التي قامت بين تغلب وبكر والتي

([1]) الصباغ، ليلى، (١٩٧٥). **المرأة في التاريخ العربي**، سوريا: وزارة الثقافة السورية، ص ٣٠٥.

([2]) الصباغ، **مصدر سابق**، ص٢٩٣.

استمرت قرابة الأربعين عامًا، وكان سبب تلك الحرب ناقة البسوس، التي قتلها كليب بن ربيعة التغلبي.

٢- **الوجه الثاني:** كان لها دورٌ سياسي في أمن الصحراء العربية واستقرارها، فكانت هي صمام الأمن والأمان، وذلك من خلال النسب والمصاهرة، فلعبت دورًا واضحًا في توطيد العلاقات بين القبائل العربية، فكان الزواج والمصاهرة أحد أدوات درء المخاطر بين القبائل والدول لما فيه من خير لأهل المرأة وأهل زوجها.

وكانت المرأة البدوية آنذاك تلعب دورًا اجتماعيًا مميزًا من خلال مشاركتها في الأعراس والاحتفالات والعجن، بالإضافة إلى المشاركة في المآتم والمساعدة في الغزل والنسيج وإحضار الماء من الغدير، بالإضافة إلى تسمية أبنائها والحفاظ على أمورها المنزلية.

وعند دخول الإسلام، وانتشار دين العفة والاحترام والأخلاق الحميدة، كان للمرأة الحظ الوافي في هذا الدين، ولقد تأكد انصاف الإسلام المرأة ومساواتها مع الرجل من خلال مساواتها بتأدية أركان الإسلام والحدود[1]، فأولى الإسلام للمرأة مكانة متميزة على عكس العادات والممارسات التي سبقت الإسلام، فاهتم الإسلام بالمرأة وأعزها وأجلها، فوضع المرأة في مركز العملية البنائية للدين والمجتمع، فأوكل الدين الإسلامي للمرأة المسلمة تربية أبنائها على أسس ومبادئ هذا الدين، ودليل اهتمام الإسلام بالمرأة ما يلي:

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [سورة التوبة: آية ٧١].

٢- قَالَ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۚ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [سورة الزمر: آية ٦]

(1) عوض، بنان، (٢٠٠١). **المرأة في الأردن**، عمان: **منشورات دائرة المطبوعات والنشر**، ص ١٦.

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ [سورة النساء: آية ١]

والباحث باستقصاء عن مكانة المرأة في المجتمعات الإنسانية قديمًا وحديثًا لا يجد امرأة أسمى مكانة من المرأة في المسلمة.(١)

وقد ساوت الشريعة الإسلامية الرجل مع المرأة من خلال مساواة المرأة للرجل فأعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، وخولّها كل الحقوق الإنسانية واعتبر لها كفاءة الرجل في جميع الأحوال المدنية من بيع وشراء وهبة من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها، ممًّا يشهد على أن في أصول الشريعة الشماء احترام المرأة والتسوية بينها وبين الرجل(٢)، فالمساواة أمام القانون يقصد بها تطبيق القانون على الكافة دون تمييز لأحد على الآخر، فالقاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة تخاطب الكافة، ومن ثم يتساوى في تطبيقها الرجال مع النساء فتتطبق على الكافة بدون تمييز.(٣)

ومع المساواة رفع الإسلام من قيمة المرأة وأعزها، وأوكل لها أهم الوظائف في الحياة الدنيا، ويعتبر مبدأ مساواة الرجل والمرأة أهم الأركان المنظومة حقوق الإنسان(٤)، فلا تمييز حسب نوع الجنس في ديننا الحبيب، ولقد اهتم الإسلام بالأنثى امرأة وبنتًا وزوجتًا وأختًا وأمًا اهتمامًا كبيرًا، وذلك من ورود لفظ الأم في القرآن الكريم (٢٣) مرة، ولفظه الزوجة (١٦) مرة، ولفظ النساء (٣٧) مرة، ولفظ أنثى (١٨) مرة، ولفظ الأخت (١١) مرة، ولفظ الابنة أو البنت أكثر من (٢٠) مرة.(٥)

وقبل الخوض في الحقوق السياسية التي اكتسبتها المرأة المسلمة في الإسلام، فلا بد أن نعرف ما هي حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا المجال لا أود التحدث عن الامتيازات التي جاء بها الإسلام للمرأة، ولو اجتهدت في ذلك لأفردت مجلدات حول هذا الشأن،(٦) وهي كما يلي:

---

(١) أبو حجير، مجيد، (١٩٩٤). **المرأة والحقوق السياسية في الإسلام**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٢.

(٢) إبراهيم، مفيدة، (٢٠٠٠). **المرأة العربية والفكر الحديث**، عمان: دار المجدلاوي، ص ٩١.

(٣) فهمي، خالد، (٢٠٠٧). **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الدولي**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ص ١٣.

(٤) **فهمي، مرجع سابق**، ص ٢.

(٥) خريسات، محمد عبد القادر، (١٩٩٨)؟ **المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدولة الإسلامية**، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ص ٢٧.

(٦) خريسات، **مصدر سابق**، ص ٢٥.

١- **الحقوق الاجتماعية:** أكد الدين الإسلامي على حق تعليم الأنثى كالذكر، لكن ضمن ضوابط بالبعد عن الاختلاط، والتزامها بالزي المحتشم، بالإضافة إلى حقها في العمل في الزراعة والصناعة والتمريض والدعوة إلى الله، وفي المجال العلمي والشؤون المنزلية، ولها الحق بالمشاركة في العمل العام مثل الاحتفالات والأنشطة النسائية.

٢- **الحقوق الاقتصادية:** أعطى الإسلام للمرأة المسلمة الأهلية الاقتصادية، والتي كانت تفتقدها المرأة في الجاهلية، بالإضافة إلى الأهلية المالية وحرية التصرف بالمال الخاص، بالإضافة إلى حرية ممارسة أي عمل، لكن ضمن ضوابط وشروط، بالاضافة إلى حقها في الميراث والتبرع بالأموال الخاصة.

وأما الحقوق السياسية التي منحها الإسلام للمرأة فهي:

١- **الحرية:** منح الإسلام للمرأة الحرية، وهي كلمة مقابلة للعبودية، فكانت المرأة محرومة منها قبل الإسلام، بالإضافة إلى حق الحياة وحرية الاعتقاد، وأيضًا حرية اختيار الزوج، وحرية المشاركة السياسية.

٢- **البيعة:** وهي الطريقة الشرعية الكاملة لاختيار الحاكم وتنصيبه من قبل الأمة التي تعاقدت معه على الحكم بما أنزل الله، فبذلك جعل الإسلام المرأة ذات تأثير داخل كيان الدولة الإسلامية، فهذه المساواة بين الرجل والمرأة في هذه العملية واجبة، كما ورد عن رسول الله (ﷺ)، (النساء شقائق الرجال)، وأوجب حرية الاختيار للمرأة في عملية البيعة، وحرية أبداء الرأي والتعبير.

وبذلك فتح باب الحرية للمرأة من أجل المشاركة في المجالس المحلية والنيابية، وحرية اختيار من) يمثلها، وابرز ما يذكر مبايعة النساء للرسول (ﷺ)، مثل أم عمارة نسبة بن كعب الانصارية وأم منيع أسماء بنت عمرو، وكما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الممتحنة: آية ١٢].

٣- **الدعوة:** لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بأن نقوم بتبليغ دينه إلى بقاع الأرض كما في قوله: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ ﴾ [سورة النحل: آية ١٢٥]، وكما جاء في كتابه العزيز فإنَّ الدعوة تشمل النساء والرجال، فالدعوة لدين الله حق سياسي واجب على كل مسلمة، من خلال داخل منزلها لزوجها وأبنائها، وخارج منزلها عن طريق الدروس الدينية وتأليف الكتب، وتم إعلان الشأن المرأة وذلك من خلال اجتماعات الرسول بالنساء من أجل الدعوة الإسلامية(١).

٤- **تولي المناصب العامة في الدولة:** هنالك اختلاف من حيث مبدأ حول تولي المناصب العليا في الدولة، في ظل التطورات الاجتماعية عبر العصور التاريخية الطويلة، وقلة تدوين المعلومات المتعلقة بالمرأة، وقد أثارت مسألة مشاركة المرأة في الحكم جدلاً واسعًا لدى الفقهاء والمؤرخين على حد سواء، ما بين مؤيد ومعارض.(٢) لكن الاتفاق الذي جمع جميع الاتجاهات هو عدم جواز المرأة أن تلي منصب الامامة أو الخلافة، فأما المناصب الإدارية العليا في الدولة فقد ذهب فريقٌ نحو جوازها، وفريق آخر إلى عدم جوازها، وأبرز ما يمكن أن تشغله المرأة من مناصب سياسية مثل:

١- **الوزارة:** وهي وظيفة مجردة عن طابع الولاية العامة والتي هي الرئاسة الوزراء أو دونها.(٣)

٢- **القضاء:** وهنا أيضًا قضية خلافية؛ فالاتجاه الأول لا يؤيد تولي المرأة المسلمة الأمور القضائية في الدولة الإسلامية، والاتجاه الآخر يؤيد وجود المرأة داخل الجسم القضائي في الدولة الإسلامية؛ فكل من أبي الحزم والطبري قد أجازوا ممارسة مهنة القضاء للمرأة المسلمة من خلال القياس، كما ورد عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قد ولى امرأة تدعى أم الشفاء القضاء.

وقد دعم الاتجاه الثاني جواز مشاركة المرأة في مهنة القضاء، هو أن القضاء الآن ليس بحاجة إلى استنباط أو اجتهاد، لذلك يجوز للمرأة المشاركة في العملية القضائية، لأنّ الإسلام أعطى للمرأة حق رفع الدعاوي والشكاوي، وحق المرأة في الادلاء بشهادتها بعد أن كان هذا الحق مفقودًا في الجاهلية.

٣- **الحسبة:** وهو الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، ومراقبة الأسواق والطرق وتعليم الناس الخير، واعتبرت الحسبة من أهم الوظائف الادارية داخل الدولة

---

(1) وصفي، كريم أحمد، (٢٠٠٥). **المرأة منذ فجر التاريخ**، القاهرة: دار الأمين للنشر، القاهرة، ص ٢٥٠.

(2) خريسات، **مصدر سابق**، ص ١٥.

(3) الحيالي، رعد، (١٩٩٩). **الإسلام والحقوق المرأة السياسية**، طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، ص ٣١.

الإسلامية، والتي تقوم على تحقيق العدل داخل المجتمع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إسلامي على كل فرد مسلم داخل المجتمع، ولفظة فرد تشمل المرأة والرجل معًا، ومع استنكار عمر بن الخطاب حقّ النساء في شؤون الحكم، فقد كان عمر مسؤولاً في الدولة الإسلامية وسلم بعض مقاليد الإدارة لامرأة عيَّنها وهي سمراء بنت نُهيك الأسدية على سوق المدينة، تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتضرب الناس بسوطها.(١)

٤- **التشريع:** وهنا تلك السلطة المعنية بتشريع القوانين واللوائح، والتي تعمل من أجل صياغة الأوامر للدولة، فأعطى الإسلام للمرأة حق التصويت، وحق الانتساب إلى الأحزاب، فنرى مثلاً أن السماء بنت يزيد قد مثلت المرأة في مجلس الرسول (ﷺ)، ومن هنا فإن مشاركة المرأة في المجالس التشريعية جائزة بشرط الكفاءة وضمن ضوابط شرعية.

٥- **الجهــاد:** هي محاربة الأعداء والمبالغة واستفراغ الوسع والطاقة من قول وفعل لنصرة الإسلام والمسلمين.

واحتوى المفهوم على معنيين أولهما الدفاع عن بلاد الإسلام، وثانيهما هو الجهاد في نشر الدعوة ودين الله، والجهاد للمرأة فهو غير واجب لأن من شروطه الذكورة، ولكن عند الحاجة إلى النساء تصبح المشاركة واجبة.

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها المرأة في اشتراكها في الجهاد: إعداد الطعام والشراب، ومعالجة الجرحى، والمساعدة في الأمور التي تهم الجيش الإسلامي، نلاحظ أن أمَّ عطية قد شاركت في سبع غزوات مع الرسول (ﷺ)، وأيضًا نسيبة أم عمارة قد شاركت في القتال يوم أحد دفاعًا عن الرسول (ﷺ)، والخنساء قدمت أبناءها الأربعة للجهاد في سبيل الله.

وكانت المرأة المسلمة بجانب أخيها المسلم في أصعب الظروف، فشاركت المرأة المسلمة في أول عملية لجوء سياسي، عندما هاجر المسلمون إلى الحبشة، ففي هجرة الحبشة شاركت المرأة المسلمة في هذا اللجوء، مثل رقية بنت الرسول (ﷺ)، وأسماء بنت عمير زوجة جعفر بن أبي طالب، وأيضًا ليلى بنت أبي الهيثم وسهلة بنت سهيل، وأم سلمه وأم حبيبة بن أبي سفيان.

وقد شاركت المرأة المسلمة في بناء دولة الرسول (ﷺ)، وساعدت الرسول في توعية النساء في تعاليم الدين ونشر الدعوة، وفي الدولة الراشدية شاركت المرأة بكل ما أوتيت من قوة من أجل متابعة الدعوة وانتشارها في أرجاء المعمورة، وساعدت الخلفاء الراشدين في تسيير الفتوحات الإسلامية، وساندت الخلفاء في إدارة حكم بلاد المسلمين، وكان للسيدة عائشة بن الرسول (ﷺ)،

---

(١) خريسات، مصدر سابق، ص ٣٧.

دورٌ سياسيٌ من أجل الحفاظ على الخلافة الإسلامية في زمن الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه).

وفي الخلافة الأموية زاد النفوذ السياسي للمرأة، وكان لنساء الخلفاء وأمهاتهم دور في المشاركة في الحياة السياسية، وهذه الفئة هي الأقرب إلى معرفة مشاكل الأمة واحتياجاتها،[1] وهذا القرب الاجتماعي أدى إلى تدخل في سياسة الدولة آنذاك، وبرزت الأم كمصدر ذات نفوذ قوي على الخليفة، فهي تعزل الخليفة وتضع خليفة آخر، وللنساء دور في الأحداث العاصفة بين الخلافة الأموية والعباسية آنذاك، وخاصة الدور السياسي الذي لعبته نساء الخوارج، وكان الخليفة يزيد بن عبد الملك أكثر الخلفاء تأثرًا بتدخل النساء في حكمه، وأيضًا الخليفة يزيد بن عبد الملك والدور السياسي الذي لعبته جاريته نوار، والخليفة هشام بن عبد الملك الذي كان يستمع لجاريته صدوف.

وفي الدولة العباسية كان النفوذ السياسي للمرأة بارزًا، فالتقدير واحترام المرأة كانت سمة تميز الخلافة العباسية، فالخليفة العباسي كان يعتبر المرأة ثروة اقتصادية، وقد لعبت زبيدة زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد دورًا سياسيًا بارزًا، من خلال تنصيب ابنها الأمين خليفة في الدولة العباسية، وواضحٌ ما عرف عن زبيدة من جمال ورزانة وعقل وفصاحة وبلاغة واهتمام بالأدب والعلوم والشعر.

ولن ننسى فاطمة بن علي بن عبدالله العباسي، وكانت تلك المرأة حازمة سكنت مع والدها بالحميمة في الأردن، وكانوا العباسيون يكرمونها ويعظمونها ويحبونها لكرمها وعقلها.[2]

ولم يقف النفوذ السياسي للمرأة عند أمهات أو أخوات أو زوجات، بل وصل إلى تدخل الجواري في إدارة الحكم والتدخل بالسياسة، فمثلاً خيزران بنت عطاء كان لها دور في التأثير على الخليفة المهدي الذي اشتراها، والتي رشحت ابنها هارون الرشيد لتولي الخلافة بعد المهدي.

وأيضًا الجارية شغب أم الخليفة المقتدر التي سيطرت عليه، وزاد النفوذ النسائي في عهد الخليفة المأمون، والذي اعتمد على العنصر النسائي ليس في أخذ المشورة فقط، بل في تسيير أعمال الدولة أيضًا، وفي خلافة المقتدر كانت المرأة تلعب دورًا متميزًا من خلال الجواري والخادمات.

لم يظهر دور للنساء الخلفاء وأمهاتهم خلال فترة حكم البهويهين، ويعود السب إلى أن الخلفاء تلك التفرة لم يكن لديها سلطة في الدولة.[3]

---

(1) مصدر نفسه، ص ٥٤.

(2) مصدر نفسه، ص ٧١

(3) مصدر نفسه، ص ١٨٧.

وفي الدولة الأيوبية كان العنصر النسائي له نفوذه، وذلك من خلال سيدات القصر السلطان؛ وقد لقبت نساء القصر الأيوبي بالخاتونات، وقد ساهمت خاتونات القصر الأيوبي في تطوير الدولة في مجال العمارة والثقافة والعلم والأدب، وأكبر مثالٍ على نفوذ النساء في الدولة الأيوبي، دور زوجة السلطان صلاح الدين الأيوبي، عصمة الدين بنت عبد المعين، وأيضًا زوجة السلطان نجم الدين أيوب، شجرة الدر، وأيضًا الخاتون ست الشام أخت صلاح الدين الأيوبي؛ وأيضًا السيدة ضيفة خاتون التي حكمت حلب ست سنوات نيابة عن ابنها الملك الناصر.

والدور الذي لعبته زمردة زوجة الأمير طغتكين بن ايوب، وشجرة الدر الملقبة بعصمة الدين أم خليل، وهي جارية اشتراها السلطان الصالح الأيوبي، تولت الحكم في مصر مدة ثمانين يومًا، وسلمت حكم البلاد إلى عز الدين ايبك، ولعبت دورًا سياسيًا أثناء الحملة الصليبية السابعة، فأخفت خبر موت السلطان الصالح الأيوبي، وعملت على ترتيب أمور الدولة وإدارة شؤون الجيش، وأمرت الأطباء بدخول غرفة السلطان بعد أن قامت بدفنه.

٧٢٠٠٣٦

وقامت شجرة الدر بتسليم قيادة الجيش للأمير فخر الدين، واستمرت بأداء الأمور الإدارية للدولة بالدخول إلى القصر وخروجها بختم السلطان وأرسلت شجرة الدر إلى ابن السلطان الصالح الأيوبي لتسليم الحكم له، وبعد تسليم الحكم إلى توران شاة ابن السلطان الصالح أثيرت عدة مشاكل بينه وبين المماليك، مما اضطر المماليك إلى إنهاء حكم السلطان توران شاه وتسليمه إلى شجرة الدر، وبعدها تنازلت شجرة الدر عن الحكم لزوجها عز الدين أيبك بعد زواجها منه.

وكان للجواري والقيان دورٌ كبيرٌ في زيادة النفوذ النسائي لسياسي في الحكم المملوكي، ونرى أن زينب بنت إسحاق النفزاوية، وهي زوجة السلطان يوسف بن تاشفين، كان لها نفوذ واسع من خلال ما كانت تقوم به من نصائح لزوجها السلطان، فكان لها دور من خلال إرساء دولة المرابطين.

وفي الخلافة العثمانية كان للمرأة دورٌ واضح في الحياة السياسية في أمور الدولة، والخلافة العثمانية شأنها شأن جميع الدول الإسلامية السابقة التي تأثرت بالنفوذ النسائي فيها، فوجد الدورُ الاجتماعي الذي لعبته المرأة المقربة من الخليفة سواء كانت أخته أو زوجته وأمه، بالإضافة إلى دور الخادمات والجواري والعاملات في القصر.

فكانت لزوجة الخليفة سليمان القانوني دورٌ سياسيٌ بارزٌ في التحكم في شؤون البلاد، وأيضًا الدور الذي لعبته السلطانه (عوزم خرم) من أجل مبايعة حفيدها محمد الرابع، وكان إذا تزوج الخليفة من جارية أو خادمة يقوم برفعها إلى مناصب عُليا في الدولة كالوزارة مثلا، وكان زواج

الخلفاء العثمانيين يتم ضمن مراسم باهظة الثمن، وأغلبُ نساء الخلفاء من أصول روسية وشرق أوروبية.

وهنالك في التاريخ العربي الإسلامي بعض النساء قُمْن بتسلم مقاليد الحكم والسلطة، ومنهم أروى بن أحمد بن محمد الصليحي، وهي أول ملكة في الإسلام، وتلقبت بالسيدة الحرة، استلمت السلطة بعد أن فوضها زوجها أحمد بن علي الصليحي، حيث قامت بتجميع الوزراء عندها، والدعوة لها في منابر اليمن، ورفعت إليها الكتب، وعملت على الاهتمام بالبناء وإنشاء المدارس والمستشفيات.

وأيضًا السلطانة رضية التي حكمت دلهي من (١٢٣٦ – ١٢٦٩ م)؛ وحاولت السلطانة إصلاح البلاد، وإعمار الأرض، وكانت تظهر بمظهر الرجل، وفوضت أمر الجيش إلى أكفأ قائد هو سيف الدين إيبك، وعُرِف عنها رجاحة العقل وشجاعة النفس.

الرسالة الإسلامية هذه بيّنت وتبين للإنسان أن الإنسان في الوجود واحد في كل إنسان، يطالبه من كل إنسان آخر، وأن التمييز بين إنسان وإنسان آخر بسبب اختلاف في الجنس أو العرق أو اللون أو اللسان إنكان لحقيقة أن الإنسان واحد في كل جماعة بشرية.[1]

وكان الدور السياسي للمرأة الأردنية قبل سقوط الخلافة العثمانية غير واضح، فكان الدور المرأة الأردنية مقتصرًا على الأدوار الاجتماعية داخل المنزل أو بيت الشعر، فكانت المرأة الأردنية مشاركة مع الرجل الأردني من خلال مساعدته في مواسم الزراعة والحصاد، وتلبية أمور بيتها والاعتناء بابنها، بالإضافة إلى المهام الاقتصادية التي كانت على المرأة الأردنية، فالموروث للمرأة الأردنية كان مجموعة من العادات والتقاليد الأصلية من البادية والقرى.

فكان للمرأة الأردنية ما عرف عنها من كرامة وعزة وشرف وحب الخير للأخرين والدفاع عن الملهوف، وكان للمرأة الأردنية دورٌ في توطيد السلام والاستقرار في الصحراء الأردنية، لأنه لم تنشب أي خلافات بين القبائل البدوية بسبب المرأة.

وفي عام ١٩١٠م كان للأردن أول سجينتين سياسيتين، هما الشيخة بندر ومشخص المجالي، وذلك على أثر ثورة الكرك في نفس العام وما سمي أيضًا (ثورة الهية)، وفي بداية الثورة خرجت مشخص وبندر مع النساء الهاربات إلى الجنوب بحماية رجال الكرك، وتم إلقاء القبض على الشيختين في الشوبك، وتم إرسالهما إلى سجن معان، وقدمت الشيختان بندر ومشخص أكبر مثالي لدور المرأة الأردنية التي ناضلت من أجل حماية وطنها وديارها.

([1]) جبري، مصدر سابق، ص ٢٤١.

مشاركة المرأة الأردنية منذ تأسيس الإمارة إلى عام ٢٠٠٠ م:

بداية لا بد لنا أن نقوم بالتعريف بالنظام السياسي الأردني منذ تأسيسه، ثم عرض مشاركة المرأة الأردنية منذ تأسيس الإمارة إلى عام ٢٠٠٠ م.

في ١٠ حزيران ١٩١٦م، تم الإعلان عن الثورة العربية الكبرى من الحجاز، وذلك على يد الشريف الحسين بن علي ضد الحكم التركي، كانت تلك الثورة باسم العرب جميعًا ضد الظلم والطغيان والاضطهاد الذي مارسته الحكومة التركية على العرب، وكان هدف الثورة إنشاء دولة عربية اتحادية قوية، والارتقاء بالأمة العربية بعد أن أصبح التخلف والانحطاط متفشيًا داخل الأمة العربية، وتمكنت الثورة من طرد القوات التركية من الحجاز وشرق الأردن ودمشق وحلب.

انعقد مؤتمر أم قيس بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا عام ١٩٢٠م، وفي عام ١٩٢٠/١١/٢١م، وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى إمارة شرق الأردن بدعوة من وجهاء وشيوخ مناطق شرق الأردن، وتم إنشاء إمارة شرق الأردن، وما بين فترة تأسيس الإمارة والمملكة كان الدور النسائي الأردني اجتماعيًا أكثر ممّا هو سياسيًا، وذلك لارتباط المرأة الأردنية بالعادات والتقاليد، وأيضًا لضعف التعليم والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك، وقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بمفهوم التمكين السياسي في معناه العام.(١)

وتم الاعتراف دوليًا بالإمارة، وفي عام ١٩٢٥م تم الحاق معان والعقبة إلى الإمارة، وتم تحسين الأوضاع الداخلية والخارجية للإمارة، كما تم رفع مستوى التعليم وفتح المدارس، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال تخفيف الأعباء على الفلاحين، وفي ١٩٤٦/٥/٢٥م تم تحويل الإمارة إلى مملكة، وثم أعلن الملك عبدالله بن الحسين أول ملك للملكة عن طريق البرلمان الأردني، وشاركت الأردن في حرب ١٩٤٨م، ضد اليهود، وفي عام ١٩٥٠م تمت الوحدة مع الضفة الغربية والأردن (الضفة الشرقية).

وعند ذهاب الملك عبدالله بن الحسين لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى في ٢٠ يوليو ١٩٥٠م، تم اغتياله، وفي نفس اليوم تولى الحكم في المملكة الملك طلال بن الحسين، وبسبب أوضاعه الصحية قرر في تموز عام ١٩٥٢م تنحية عن ملكة.

وفي تموز ١٩٥٢م، تولى الملك الحسين بن طلال مقاليد الحكم في المملكة، ولكن بسبب عدم بلوغه السنة القانوني تم تشكيل مجلس وصاية على العرش، وتم تتويجه ملكًا في ٢ مايو ١٩٥٣ م، وقد شهدت فترة حكم الملك حسين بن طلال ازدهارًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وأولى الملك الحسين بن طلال المرأة رعاية خاصة.

---

(١) العنزي، مصدر سابق، ص ٢٣.

وفي ٧ شباط ١٩٩٩م توفي الملك حسين بن طلال، وفي نفس اليوم تولى الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، وتم تنصيبه على العرش في ٩ حزيران ١٩٩٩م.

أما مشاركة المرأة الأردنية منذ تأسيس الإمارة فقد كان شبه معدوم؛ وفي فترة العشرينات من القرن الماضي كانت الظروف السياسية التي عاشتها الأمة العربية صعبة بعد الانتهاء من الحكم التركي وبداية الحكم العربي، وكان دورها يتركزُ على الجانب الاجتماعي، وفي عام ١٩٢٢م تم تأسيس أول مدرسة للإناث، وكانت مديرة المدرسة آنذاك السيدة زينب أبو غنيمة، وفي عام ١٩٢٥ تم تأسيس جمعية النهضة الأرثوذكسية والتي اهتمت بالتنمية الصحية للمجتمع الأردني.

وفي العقد الثلاثيني من القرن الماضي كان الدور السياسي للمرأة الأردنية ليس فعالاً، وتم في عام ١٩٣١م إنشاء جمعية المقاصد الحجازية، وبعد ذلك جمعية الإخاء الشركسية عام ١٩٣٢م، فالبرغم من التحديات التي واجهت المرأة الأردنية إلا أنها قد صمدت وبدأت تخطط من أجل بداية دورها في بناء المجتمع، وذلك من خلال إنشاء الجمعيات الخاصة بتنمية المجتمع.

وفي العقد الأربعيني من القرن الماضي بدأ ظهور المرأة الأردنية على الساحة السياسية، وفي عام ١٩٤٤ م، شاركت المرأة الأردنية في الاجتماع النسائي العربي في بيروت، واعتبرت هذه أول مشاركة للمرأة الأردنية خارج الإطار الوطني، وهي مشاركة لا بد أن ترتبط بإحداث تحولات جوهرية تطال البنى الاجتماعية والسياسية السائدة،[1] ننطلق من أن قضية المرأة ليست قضية النساء فقط، وإنما قضية مجتمع.[٢]

وفي نفس العام تم تأسيس جمعية التضامن النسائي الاجتماعية، وكانت تتضمَّن آنذاك مجموعة من النساء الأردنيات المتعلمات اللواتي كن يطمحن إلى ازدياد الدور النسائي داخل الأردن على مختلف الأصعدة والمستويات، وتعتبر السيدة أميرة الشريقي من مؤسسي هذه الجمعية والتي كانت مديرة مدرسة الزهراء الابتدائية، وفي عام ١٩٤٥م، تم تأسيس الاتحاد النسائي العام، وتم تعيين المحامية إميلي بشارات كأول رئيس للاتحاد النسائي في الأردن، ومع تأسيس الاتحاد النسائي تم بلورة قاعدة العمل السياسي والاجتماعي للمرأة الأردنية، فأصبحت المرأة الأردنية جزءًا فعالاً في العملية التنموية للأردن، وتبنى الاتحاد خططًا تنموية للعمل النسائي من خلال دعم النهضة النسوية في الأردن، والنهوض بالعنصر النسائي وتنميته من أجل الإسهام في بناء المجتمع، وإبراز دور المرأة الأردنية في نشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتقديم المساعدات الاقتصادية.

---

(1) أبو رمان، حسين، **المرأة والمشاركة السياسية**، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ص ٢٠.

(2) أبو الشعر، هند، (٢٠٠٨). **المرأة والدور**، عمان، دار فارس للنشر، ص ٥٠.

وبعد حرب عام ١٩٤٨م ازداد النفوذ السياسي للمرأة الأردنية، وأدى ذلك إلى زيادة نفوذها في جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية منها، فازداد دور المرأة من الناحية التطوعية، فمدت المرأة الأردنية يدها إلى اختها المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال جمع التبرعات وإرسال الأدوية والمستلزمات الطبية، ومدّ يد العون إلى اللاجئين.

وفي العقد الخمسيني تقدمت المرأة الأردنية خطوات إلى الأمام في العمل السياسي، ففي عام ١٩٥٠م تم تأسيس جمعية الهلال الأحمر للسجناء، وفي ١٩٥١/٣/١م زاد علو الصوت النسائي في الأردن من خلال السيدة مديحة المدفعي عندما قالت "هنا عمان"، وتم إنشاء أول ميتم عام ١٩٥١م لرعاية الأطفال الأيتام، وبعد عامين من إنشاء الميتم تم تحويله إلى مبرّة أم الحسين، وفي العام التالي تم إنجاز الدستور الأردني الذي عرف بدستور (٥٢)، وفي عام ١٩٥٤م تم تأسيس اتحاد المرأة العربية والذي ترأسته السيدة المحامية إميلي بشارات، واهتم هذا الاتحاد بأعمال الدفاع المدني، وأيضًا بتعديل قانون العمل لصالح المرأة وتوسيع دائرة التعليم للمرأة، فالمرأة الأردنية تخطت الكثير من العقبات والحواجز التي كانت تقف في طريق مشاركتها في تطوير مجتمعها ونهضته وأثبتت كفاءة وتميزاً في شتى الميادين والمجالات.[١]

وفي عام ١٩٥٥م أعطي حق الانتخاب للمرأة الأردنية المتعلمة، وتم إصدار قانون البلديات والذي أعطى للمرأة ممارسة حقها الديمقراطي من خلال صناديق الانتخاب، وفي عام ١٩٥٧م، تمَّ حل الاتحاد النسائي من أجل أحكام الطوارئ التي مرت على الأردن، وفي عام ١٩٥٨ تم تأسيس جمعية مؤاب في الكرك لرفع المستوى التعليمي للمرأة الأردنية.

وفي العقد الستيني تراجع الدور السياسي للمرأة الأردنية بفعل الظروف السياسية المحيطة بالأردن، وكانت هذه الظروف التي عصفت على العالم العربي قد أثرت على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، فبعد حرب عام ١٩٦٧م مع اسرائيل خسرت الأردن الضفة الغربية ومصر صحراء سيناء وسوريا الجولان، وبفضل أسود الأردن تم صد الهجوم الإسرائيلي من أجل احتلال الأردن عام ١٩٦٨م، وتمَّ تأسيس الملتقى السيدات الأعمال والمهن الحرة، وتمت الاستفادة من الملتقى في رفع المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة الأردنية.

وفي العقد السبعيني بدأت المرأة الأردنية من جديد لإثبات نفسها ووجودها على الصعيدين المحلي والخارجي، ففي عام ١٩٧٠م تم تأسيس جمعيات النساء العربيات، والتي تشمل جميع الدول العربية، وبدأ وقتها الاهتمام الحكومي بالإضافة إلى دوائر صنع القرار في موضوع المرأة، وتم تعيين السيدة لوريس احلاس كأول سفيرة في الأردن، وفي عام ١٩٧٣م صدرت قرارات مهمة من

---

(١) عوض، مرجع سابق، ص ٧.

قبل الأمم المتحدة، واعتبر عام ١٩٥٧ عام المرأة (عام المرأة العالمي)، وفيه دعوة صريحة للتساوي بين الرجل والمرأة من أجل إحلال السلام والتعاون ونبذ العنف ضد المرأة، ولا شك بأن المرأة الأردنية حققت الكثير، ولكن الذي لا شك فيه أيضًا، أن طموحات المرأة الأردنية ما زالت كبيرة وكثيرة.[١]

وفي عام ١٩٧٤م، تم إنشاء الاتحاد النسائي في الأردن بدلاً من الاتحاد السابق، وبدأ مشواره بقوة وفاعلية على مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والصحية والتعليمية، واهتم بتوعية المرأة الأردنية حول حقوقها وواجباتها تجاه مجتمعها بالإضافة إلى دورها في العملية الانتاجية، وفي نفس العام تم منح المرأة الأردنية حق الترشح في الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية ضمن مرسوم ملكي آنذاك، وبعد هذا المرسوم فتحت الأبواب أمام المرأة الأردنية للوصول إلى السلطة التشريعية.

وفي عام ١٩٧٨م، شاركت المرأة الأردنية الرجل في عضوية المجلس الاستشاري الأول (١٩٧٨ - ١٩٨٠) من خلال ثلاث عضوات وهنَّ:

١- السيدة نائلة الرشدان.

٢- السيدة وداد بولص.

٣- السيدة إنعام المفتي.

ولم تقف المرأة عند المجلس الاستشاري فقط، فقد شاركت المرأة الأردنية في الحكومات من خلال منصب وزيرة، وتسلمت السيدة إنعام المفتي أول حقيبة وزارية في ١٩٧٩/١٢/١٩م، وكانت إنعام المفتي قد تسلمت وزارة التنمية الاجتماعية في وزارة عبد الحميد شرف، وكانت أول وزيرة أردنية تحصل على حقيبة وزارية، وفي نفس العام تم الموافقة على اتفاقية سيداو والتي نادت بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، وتمت المصادقة على الاتفاقية عام ١٩٩٢م.

وفي العقد الثمانيني اتسع نشاط المرأة الأردنية على الصعيدين المحلي والخارجي، واعتبر هذا العقد من أهم العقود للمرأة الأردنية، وفي المجلس التشريعي الثاني (١٩٨٠ - ١٩٨٢) كان الوجود النسائي متمثلاً بأربع عضوات هنّ:

١- السيدة نائلة الرشدان.

٢- السيدة وداو بولص.

٣- السيدة عدوية العلمي.

٤- السيدة جانيت المفتي.

---

(١) أبو الشعر، **مرجع سابق**، ص ٤٩.

وفي العام نفسه عقد مؤتمر كوبنهاجن (الدنمارك) تحت شعار (عقد الأمم المتحدة العالمية، المساواة وتنمية والسلام)، والذي اهتم بالمساواة بين المرأة والرجل في جميع الأصعدة، واهتم المؤتمر أيضًا باشراك المرأة في العمليات التنموية كالسياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية بالإضافة إلى الصحية والتعليمية، والعمل على إحلال السلام والتعاون بين المرأة والرجل، خاصة أن دور المرأة أخذ في التعاظم والمشاركة الفاعلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية، لتستطيع أن تعزز تلك المشاركة، أن المجتمعات الدولية الإقليمية والمحلية تعمل بجهد وبثقل وبقوة لتعزيز مشاركة المرأة ودعمها في الحفاظ على حقوقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

وفي عام ١٩٨١م وبأمر من وزير الداخلية تم حل الاتحاد النسائي في الأردن، وفي عام ١٩٨٢م تم بقرار من محكمة العدل العليا الأردنية رجوع الاتحاد في الأردن، متمثلاً بإلغاء القرار الذي اتخذه وزير الداخلية آنذاك، وفي نفس العام تم تعيين أربع عضوات في المجلس الاستشاري الثالث (١٩٨٢ – ١٩٨٤) وهنّ:

١- السيدة عيدة المطلق.

٢- السيدة سامية الزرو.

٣- السيدة هيفاء البشير.

٤- السيدة ليلى شرف.

وفي العام نفسه تم تعديل القوانين الصادرة عام ١٩٨٢م، وإصدار قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢م القانون المعدل لقانون البلديات، وذلك بإقرار الحق الدستوري بممارسة المرأة الأردنية حقها السياسي والتشريعي والإدارة المحلية، فأصبحت المجالات مفتوحة أمام المرأة الأردنية.

وفي عام ١٩٨٣م تم تأسيس رابطة النساء الديمقراطيات الأردني من أجل تفعيل دور المرأة الأردنية وإزالة العوائق من أمامها لممارسة الحياة الديمقراطية، وفي عام ١٩٨٥م عقد مؤتمر نيروبي من أجل تقييم مسارات المرأة ومنجزاتها، وفي العام نفسه تم إنشاء جمعية التضامن للمرأة العربية، وهي منظمة تعمل لحساب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومن أبرز مهامها النهوض بالمرأة والدفاع عن حقوقها والارتقاء بها، فقد أصبح وضع المرأة في أي مجتمع

([1]) المصدر نفسه، ص ٥٩.

مقياساً لمدى تطور هذا المجتمع وتقدمه، ولا يمكن في عالم اليوم تصور مجتمع يعاني نصفه من التخلف والافتقاد إلى ما يؤهله للمشاركة في التنمية والتغيير لمواكبة تحولات العصر ومعطياته.[١]

وفي عام ١٩٨٩م زادت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في مختلف المجالات، إذ أعتبر عام ١٩٨٩ عامًا ديمقراطيًا بامتياز، فبإزالة الأحكام العرفية عن المملكة، وبداية الحياة الحزبية والمصالحة الوطنية الشاملة، ازداد من دعم مسيرة المرأة الأردنية إلى الأمام لإثبات نفسها وحجز مقعدها في الرحلة السياسية داخل الأردن، ومن خلال ذلك سارت الظروف نحو الانفراج السياسي والاجتماعي وتمثل ذلك في:

١- عودة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة عددها.

٢- إعادة الحياة البرلمانية من خلال انتخابات ١٩٨٩م.

٣- توسيع دائرة الحريات.

٤- تقدّم عمليات التطوير والإصلاح الديمقراطي.

وخاضت المرأة الأردنية تجربة الانتخابات عام ١٩٨٩م، وكانت أول انتخابات تشارك فيها، فخاضت ثلاث عشرة مرشحة الانتخابات ولكن لم تفز أي مرشحة منهن، وفي نفس العام تولى دولة مضر بدران ولكن لم يتم تسليم أي امرأة أي حقيبة وزارية، وتم تعيين السيدة ليلى شرف في مجلس الأعيان السادس عشر.

وفي العقد التسعيني اعتبر هذا العقد أكثر العقود زَخَمًا من حيث المشاركة السياسية للمرأة، وهو استمرار للمسيرة التي قطعت المرأة الأردنية فيها أشواطًا كثيرة، فكانت مشاركتها من خلال الأحزاب والعملية الانتخابية بكافة أشكالها وفي مجال السلطة التنفيذية والقضائية.

وفي عام ١٩٩١م في وزارة طاهر المصري لم تتسلم المرأة الأردنية أي حقيبة وزارية، وفي عام ١٩٩٢م تم تأسيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وذلك عن طريق مرسوم وزاري من أجل تطوير دور المرأة، وأيضًا تدريبها وتعليمها على مهارات الحاسوب وزيادة وعي المرأة الأردنية بحقوقها القانونية والاجتماعية وتمكينها في شتى المجالات.

وفي وزارة الأمير زيد بن شاكر عام ١٩٩٣م تسلمت السيدة ريما محمد خلف الهنيدي وزارة التخطيط، وفي وزارة الدكتور عبد السلام المجالي عام ١٩٩٣م، تم تعيين الدكتورة ريما محمد الهنيدي وزيرة الصناعة والتجارة بعد التعديل الوزاري في ١٩٩٣/١٢/١م.

وجرت انتخابات عام ١٩٩٣م، وتم ترشيح ثلاث نساء، وفازت أول سيدة أردنية في مقعد بالبرلمان الأردني، وكانت السيدة توجان فيصل أول برلمانية في تاريخ الأردن، حيث ترشحت في

---

(١) عوض، **مرجع سابق**، ص ١٦.

الدائرة الثالثة – العاصمة، وكان عدد النساء المرشحات ثلاث نساء من أصل خمسمائة وستة وثلاثين مرشحًا، وتم تمثيل النساء في مجلس الأعيان السابع عشر برئاسة أحمد اللوزي بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣م من خلال:

١- السيدة ليلى شرف.

٢- السيدة نائلة الرشدان.

وفي عام ١٩٩٥م، تم عقد مؤتمر بكين (الصين) لمناقشة أوضاع المرأة، وركز على رسم السياسات للمرأة الفقيرة، والذي أكد على تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية ومشاركة المرأة الكاملة في جميع جوانب الحياة،(1) وفي العام نفسه تم تأسيس تجمع لجان المرأة الأردنية من قبل الأميرة بسمة بنت طلال، وذلك ليكون حافزًا ومساعدًا في التنمية للمرأة الأردنية في البوادي والأرياف، وركزت اللجان على محو الأمية للمرأة الأردنية، بالإضافة إلى برنامج التوعية والمشاركة في عدة مؤتمرات وحملات توعية داخل الأردن وخارجه، وفي العام نفسه تم تعيين الأمير زيد بن شاكر رئيسًا للوزراء، وتم تسليم ريما محمد خلف الهنيدي وزارة للتخطيط وأيضًا سلوى المصري وزيرة للتنمية الاجتماعية.

وفي عام ١٩٩٦م، تم تعيين أول قاضية وهي القاضية السيدة تغريد حكمت، وبذلك تكون القاضية تغريد أول قاضية منذ تأسيس الدولة الأردنية.

وفي عام ١٩٩٧م، تم تشكيل حكومة الدكتور عبد السلام المجالي، وقد تسلمت السيدة ريما خلف الهنيدي وزارة التخطيط، وفي انتخابات عام ١٩٩٧م، شاركت أكثر من خمسمائة وأربعة وسبعين مرشحًا في كافة الدوائر الانتخابية، كان من بينهم سبع عشرة امرأة، ولكن في انتخابات عام ١٩٩٧ لم يحالف الحظ أي امرأة، وعُين في مجلس الأعيان الثامن عشر برئاسة زيد الرفاعي كل من العضوات:

١- الدكتورة ريما محمد الهنيدي.

٢- السيدة ليلى شرف.

٣- السيدة صبحية المعاني.

وفي عهدَ وزارة الدكتور فايز أحمد الطراونة التي شكلت في عام ١٩٩٨م، لم تتسلم أي امرأة أي حقيبة وزارية، وثم خلفه عبد الرؤوف الروابدة عام ١٩٩٩، وقد تسلمت الدكتورة ريما محمد الهنيدي منصب نائب للرئيس ووزيرةً للتخطيط.

---

(1) العنزي، مرجع سابق، ص ٥٩.

الفصل الثاني

مشاركة المرأة الأردنية في ميادين العمل السياسي

تُعَدُّ مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ما بين عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) مهمة جدًا؛ وذلك لارتباطها بالمشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العقود الماضية أولا؛ ولرسمها المستقبل السياسي للعقود المستقبلية ثانيًا؛ ولذلك تمَّت الدراسة في هذا الفصل على مشاركة المرأة الأردنية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرون وما له من أثر ليشمل جوانب مهمة في مشاركة المرأة، كالأحزاب والسلطة التشريعية والتنفيذية.

وقد قسّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، المبحث الأول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، والمبحث الثاني مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية، والمبحث الثالث مشاركة المرأة في الأجهزة البيروقراطية.

اهتم المبحث الأول بتعريف الأحزاب السياسية الأردنية ومختلف القضايا التي تحيط بها، ثم دور المرأة في تلك الأحزاب السياسية، وقد عقدت مقابلة مع نائبة بخصوص عرض تجربة واقعية عن مشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الأحزاب السياسية.

واستعرض المبحث الثاني دور المرأة في الانتخابات النيابية، ابتداء من الكوتا النسائية ومشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية للأعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٧/٢٠١٠م ومجالس الأعيان في الفترة ما بين (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) م، وقد أجريت مقابلة مع أحد أعضاء مجلس الأعيان لتوضيح مدى التطور الذي حققته المرأة الأردنية على الساحة التشريعية والنيابية.

أما المبحث الثالث فقد اهتم بدور المرأة في الجانب البيروقراطي (الحكومي)، فقد استعرض مشاركة المرأة الأردنية في تولي الحقائب الوزارية من عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) م، وثم عرض نِسَبِ وأعداد المشاركات في الوظائف الحكومية، ثم الآليات التي اتبعتها بعض الوزارات والمؤسسات والدوائر لتمكين المرأة الأردنية داخل كوادرها.

الفصل الثاني

المبحث الأول: مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية

شاركت المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية منذ قيامها في المملكة، هذه المشاركة كانت ضعيفة في أغلب الأحيان ، فمشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب هي دون ذلك الدور المتوقع لها؛ وأحد أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة هو عدم وجودها بقوة داخل الأحزاب السياسية، فمنذ قيام المملكة كان توجه القطاع النسائي تجاه العمل التطوعي أكبر وأكثر من المشاركة في العمل الحزبي، لكن في العقد الأخير بدأت الأحزاب والحكومات تولي اهتمامًا حول مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب مما أحدث حالة تطور كبيرة على الساحة الحزبية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين لدراسة مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠): أولاً تم دراسة حول الأحزاب السياسية في الأردن، وثانيًا دور المرأة في الأحزاب السياسية.

الأحزاب السياسية في الأردن:

أما تعريف الحزب السياسي لدى فقهاء القانون والسياسية، فالفقيه (هوريو) يرى أن الحزب تنظيم سياسي دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويسعى للوصول إلى السلطة بغية تحقيق أهداف سياسية معينة، أما فقهاء العرب فنجد لديهم عدة تعريفات أبرزها: تعريف الدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان الطماوي إذ يعرفان الحزب السياسي بأنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، ويشتمل هذا البرنامج على أغراض اجتماعية واقتصادية وغيرها.[١]

وجدت الأحزاب السياسية منذ إنشاء إمارة شرق الأردن، فالظروف السياسية التي عاشها الأردن هيأت وجود أحزاب طموحة من أجل قضايا التحرر العربي، وكان هدفها بالدرجة الأولى بناء دولة حديثة والانتهاء من الاستعمار البريطاني، وتم إنشاء حزب في الأردن وهو حزب الاستقلال.

عانت الأحزاب السياسية منذ نشوء الإمارة من ضعفٍ في البنية التعليمية والثقافية وأيضًا الاقتصادية، مما جعلها ذات دور بسيط دون المتوقع منها.

---

(١) بيضون، مرجع سابق، ص ٣١.

ومن قبل نشوء الإمارة كان هنالك حزب العربية الفتاة والذي أسس عام ١٩١٨ م، وذلك بعد انسحاب الأتراك من سوريا، حيث رأى الحزب أنه لا بد من التحالف مع الملك فيصل بن الحسين ضد حكم الأتراك، مما أدى إلى تحالف الزعماء السوريين والعراقيين والأردنيين من أجل إنهاض العرب من كبوتهم.

وكان شرق الأردن قاعدة لنشاط حزب الاستقلال وأحزاب وجماعات سياسية أخرى في البلاد ضد الفرنسيين، وذلك لتحرير البلاد السورية وإعلانها دولة مستقلة، وكان لحزب الاستقلال نفوذ قوي داخل الجيش ومؤسسات الدولة قبل أن تنجح بريطانيا في أواسط العشرينات باجتثاثه.

وفي الفترة ما بين تأسيس الإمارة وتحويلها إلى مملكة ظهرت أحزاب كثيرة على الساحة الأردنية، مثلاً حزب أم القرى عام ١٩٢١ م، وحزب أحرار الأردن عام ١٩٢١ م؛ وحزب العهد العربي عام ١٩٢١ م؛ جمعية الشرق العربي عام ١٩٢٣ م، وحزب الشعب عام ١٩٢٧م، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام ١٩٢٨ م، وحزب الحر المعتدل عام ٢٩٣٠ م، وحزب العمال الأردني عام ١٩٣١ م، وحزب التضامن الأردني عام ١٩٣٣ م، وجمعية الشباب الأردني المثقف عام ١٩٣٣ م، والحزب الوطني الأردني ١٩٣٦ م، وحزب الإخاء الوطني عام ١٩٣٧ م، وحزب اللجنة التفنيذية للمؤتمر الوطني عام ١٩٤٤ م.

وتم تأسيس حزب الشعب الأردني المعارض عام ١٩٢٧ م، ولذلك من أجل تشكيل معارضة نشطة ضد الحكومات القائمة والاستعمار البريطاني، وخلال فترة ١٩٢٨ – ١٩٣٥ نجحت المعارضة في مقاومة الحكومات، وثم عقد خمسة مؤتمرات ضمّت ممثلين من المناطق والعشائر المختلفة في شرقي الأردن، إضافة إلى ممثلي الأقليات والمثقفين والمهنيين.

وبعد انهيار نفوذ بريطانيا في العالم، وتنامي النزعات الاستقلالية في العالم العربي، بالإضافة إلى اتساع التعليم وازدياد عدد المثقفين، وبداية تبلور الطبقة الوسطى توفّر الأساس الاجتماعي لنشوء أحزاب سياسية حديثة، وتميزت الأحزاب باختلاف طبيعتها، فالاسم يدل به على ثلاثة أو أربعة أنماط اجتماعية مختلفة بعناصرها الأصلية، ولهيكلها العام، وبروابط انتمائها ومؤسساتها القيادية. [١]

وفي هذه الفترة بدأت نشأة جماعة أخوان المسلمين، كما بدأت تتشكل الأحزاب الوطنية ذات التوجهات الإصلاحية الليبرالية (الحزب الأردني وحزب الشعب الأردني)، وبالإضافة إلى

---

(١) موريس، ديفرجية، (١٩٧٢). **الأحزاب السياسية**، ترجمة عبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار للنشر، ص ٢٣.

الجماعات القومية كحزب البعث العربي، كما نمت أرضية ملائمة لنشوء تيار يساري "الخلايا الشيوعية".

دخلت الحياة الحزبية الأردنية مرحلتها الثالثة بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (١٩٤٨ م) وانضمت الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، ولقد أملى هذا الوضع عدة إدخالات سياسية داخل الدولة الأردنية ومن بينها الدستور الجديد عام ١٩٥٢ م، وإقرار أول قانون للأحزاب السياسية، وبين قانون الأحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥م:

١- أن الحزب السياسي هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم توحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقا لأحكام هذا القانون.
٢- المادة الثالثة: للأردنيين تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.
٣- المادة الرابع: يعتبر الحزب السياسي بعد تسجيله شخصية معنوية تخولة حق الإدعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الأساسي.

وقد شهدت الخمسينات والستينات من القرن الماضي نشوء القسم الأعظم من تنظيمات المجتمع المدني القائمة في الأردن الحديث كالأحزاب السياسية والاتحاد العام للنقابات، فهذه البداية لم تكتمل خلال النصف الثاني من العقد الخمسينات الذي شهد حركة غليان شعبي كصدى الحملات التي تشن على الأردن خلال أوج المد الناصري في تلك الفترة،[1] بالإضافة إلى التنظيمات الطلابية والمنظمات المهتمة بشؤون النقابات المهنية والجمعيات الخيرية، وبلغ عدد الأحزاب آنذاك ما يقارب خمسة عشر حزبًا، حيث تم تشكيل جماعة أخوان المسلمين عام ١٩٤٦ م، وحزب النهضة العربية عام ١٩٤٧ م، وحزب البعث العربي عام ١٩٥٢ م، وحزب الشعب الأردني عام ١٩٤٧ م، وحزب الجبهة الوطنية عام ١٩٥٠ م، والحزب الشيوعي عام ١٩٥١ م، وحزب الاتحاد الوطني عام ١٩٥٢ م، وحزب الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤ م، وحزب التحرير ١٩٥٢ م، بالإضافة إلى حزب الأمة عام ١٩٥٤ م، وحركة القوميين العرب عام ١٩٥٤ م، والحزب العربي الدستوري (١٩٥٦) م، والحزب القومي السوري عام (١٩٤٥) م.

لقد استطاعت قوى المعارضة الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان في نهاية عام ١٩٥٦ م، ونجحت في تأليف حكومة ائتلاف وطني برئاسة سليمان النابلسي، واسقطت الحكومة عام ١٩٥٧ م، وخلال

(1) العدوان، مرجع سابق، ص ١٦١.

السبعينات والثمانينات ظهرت إلى جانب تنظيمات المعارضة الحزب الشيوعي وحزب البعث وبعض الأحزاب ذات الطابع الفلسطيني المعارض، وبلغ عددها سبعة أحزاب، وشكلت هذه الأحزاب مع القوى اليسارية والقومية الجسم الرئيسي للمعارضة خلال فترة ١٩٧٣ - ١٩٩١ م وهي: الحزب الشيوعي الأردني ، حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية)، ومنظمة الجبهة الشعبية في الأردن، وحزب البعث العربي الاشتراكي (لجان آذار)، حزب الشعب الثوري الأردني، وحركة التحرير الشعبية، بالإضافة إلى حركة فتح "شؤون الأردن".

أما خصائص الأحزاب بشكل عام فهي:

١- أنها تعبر عن جماعة من الأشخاص.

٢- لابد من وجود كامل المصلحة بين الأشخاص والحزب، بغض النظر عن ارتباطاتهم الايدلوجية، حيث يحتمل أن تكون مختلفة أو متجانسة.

٣- هدفها الوصول إلى السلطة، وإن لم تستطع يكون هدفها التأثير.

٤- تعتمد الجماعات في ممارستها لوظائفها في اتصالاتها بالسلطة هدف التأثير عليها، تعتبر المشاركة السايسية للمرأة محوراً أساسياً في العملية الديمقراطية لأي دولة.(١)

٥- يسعى للحصول على دعم شعبي.

٦- التنشئة السياسية لأفراده.

٧- تنظيم خيارات للمترشحين في الانتخابات على كافة إشكالها.

أما الأحزاب السياسية في الأردن قد وصلت إلى اثنين وثلاثين حزبًا، وذلك بموجب قانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢ م وهي:

١- حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني.

٢- الحزب الشيوعي الأردني.

٣- حزب جبهة العمل الإسلامي.

٤- حزب الشعب الديمقراطي الأردني.

٥- حزب المستقبل.

٦- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

٧- الحزب التقدمي.

٨- حزب البعث العربي التقدمي.

---

(١) العنزي، مرجع سابق، ص ٢.

٩- حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء".

١٠- حزب العمل القومي "حق".

١١- حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية.

١٢- حزب الأحرار.

١٣- حزب اليسار الديمقراطي الأردني.

١٤- حزب الأنصار العربي الأردني.

١٥- حزب السلام الأردني.

١٦- حزب الأرض العربية.

١٧- حزب الأمة.

١٨- الحزب الوطني الدستوري.

١٩- حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية.

٢٠- حزب العمل الأردني.

٢١- حزب الأجيال الأردني.

٢٢- حزب الفجر الجديد العربي الأردني.

٢٣- حزب النهضة الأردني.

٢٤- حزب الخضر الأردني.

٢٥- حزب حركة حقوق المواطن الأردنية "حماه".

٢٦- حزب الشغيلة الشيوعي الأردني.

٢٧- حزب حركة لجان الشعب الأردني.

٢٨- حزب الرفاة الأردني.

٢٩- حزب الوسط الإسلامي.

٣٠- الحزب العربي الأردني.

٣١- حزب الرسالة.

٣٢- حزب العهد.

أما خصائص الأحزاب في الأردن هي:

١- الأحزاب السياسية الأردنية بصورة عامة تحتل موقعها هامشيًا في الحالة السياسية العامة.

٢- النظام الحزبي متشرذم؛ وغير متوافق مع نفسه.

٣- اقتصار الانضمام لهذا الحزب على النخبة المتميزة القليلة العدد من أبناء الأردن.

٤- الأحزاب السياسية ليست نابعة من صميم المجتمع الأردني، بل جاءت من خارج الأردن.

٥- تدني درجة المؤسسية لدى الأحزاب.

٦- غياب الفهم الحقيقي لدى القائمين على هذه الأحزاب.

٧- ضعف الموارد المالية.

٨- كثرة عدد الأحزاب في الأردن.

٩- عدم قدرتها على إثبات نفسها.

١٠- الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.[1]

دور المرأة في الأحزاب السياسية:

إن مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية قد شهدت مدًا وجزرًا؛ ففي سنوات المد الوطني تجاه الإصلاح والتنمية ازدهرت مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب، ولعبت المرأة دورًا جيدًا لكن دون المستوى المطلوب، لكنها انخرطت في الأحزاب السياسية بمختلف ايدلوجياتها، فقد أعطى الدستور للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب، ومنهما أنه يجوزُ لأي امرأة أردنية تشكيل حزب، وأيضًا قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ م المنشور بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٣ م وهو "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي إليها وفقًا لأحكام القانون".[2]

وظلت مشاركة المرأة الأردنية داخل الجسم الحزبي ضعيفة جدًا، أولاً من خلال العدد، ثانيًا من خلال مواقع صنع القرار داخل الأحزاب.

وبدا أن تمثيل المرأة في المواقع السياسية المهمة وبخاصة تلك المرتبطة بصنع القرار السياسي ما زال ضعيفًا في الأحزاب السياسية، ولا بد من الحديث عن الدور الهامشي للمرأة الأردنية في الحياة الحزبية بشكل عام، بأنه لا يعني إطلاقًا اغفالاً أو تجاهلاً أو التقليل من الدور النسائي الذي مورّس في العقود الماضية، إن أغلب الأحزاب السياسية العاملة على الساحة السياسية

([1]) العدوان، **مرجع سابق**، ص ١٦٣.

([2]) منظمة حقوق الإنسان، (٢٠٠٥). **وضع المرأة في تشريعات العربية**، المجلد الرابع، ص ٣٠٥.

الأردنية لا تعالج قضية المشاركة السياسية للمرأة بشكل جدي، بل اقتصر ذلك وفي أغلب الأحيان على المجال الاجتماعي فقط دون السياسي. (١)

أن المناخ السياسي العام الذي ساد الأردن في السنوات السابقة أضعف من مشاركة المرأة الأردنية، وذلك من خلال الأحكام العرفية، وأيضًا حل الأحزاب وعدم إقامة الانتخابات، وذلك ما قبل عام ١٩٨٩ م، كما كانت الصورة غير حقيقية عن الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام التي لم تهيئ المرأة الأردنية من أجل ممارسة دورها السياسي، وأيضًا كثرة الأعباء الاقتصادية التي اضعفت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.

والحل هو خلق جملة من الاستراتيجيات من أجل إفساح المجال أمام المرأة لدخول المعترك الحزبي، وأيضًا إيجاد نوع من الحلول لدعم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، ويتم ذلك من خلال إشاعة الديمقراطية في جميع مجالات الحياة، وإشاعة الحياة المؤسسية في البلاد باعتبارها الركيزة الأساسية للحياة الديمقراطية. والمجتمع المدني وتوفير المناخ الديمقراطي المطلوب لحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المرأة.

وإعطاء دور للأحزاب من أجل دعم المرأة داخل صفوفها، وتشجيعها على تولي مواقع قيادية وهي جديدة بذلك، وتبني الأحزاب في برامجها السياسية الدفاع عن قضايا المرأة، إذ علينا أن لا نغفل أنّ هنالك خصوصية لقضية المرأة، بأن يتم معاملتهم دون أي شكل من أشكال التمييز.

ثم الحثّ الإعلامي على ضرورة مشاركة المرأة الأردنية داخل الأحزاب؛ وذلك من خلال البرامج التلفزيونية والبرامج المسموعة، بالإضافة إلى عمل حلقات نقاش ومحاضرات ومؤتمرات حول المرأة الأردنية وعلاقتها بالأحزاب السياسية، مما يؤدي إلى توعية المرأة بحقوقها المختلفة السياسية والمهنية والشرعية، وذلك في إطار التشريعات المعمول بها، ومع ذلك ما زال تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية ومناصب السلطة بالحكومة والمجال التشريعي ضعيفًا، ولكن ظهرت زيادة بمشاركتها السياسية والمدنية في السنوات الأخيرة. (٢)

أما مشاركة النساء في الأحزاب السياسية فقد كان متواضعًا جدًا، بحيث أن نسبة النساء في عام ٢٠٠٨م، كانت (١٢٧,٨٪)، وفي عام ٢٠٠٩ م، ارتفعت النسبة إلى (٢٩,١٪)، أما عام ٢٠١٠ م، فقد بقيت النسبة على ما هي عليها (٢٩,١٪).

---

(1) بيضون، مرجع سابق، ص ٧٤.

(2) فريدم هاوس، (٢٠١٠). دراسة حقوق المرأة في الشرق الأوسط وأفريقيا، ص ١٥.

يتبين لنا من خلال النسب السابقة أن مشاركة المرأة جيدة، إذ تشكّل ما يقارب ثلث الحزب، وأنه في المستقبل سيكون لها دور أكبر، فمشاركتها في السنوات الأخيرة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م، كان جيدًا نوعًا ما، وكانت مشاركة المرأة جيدة من ناحية عدد المؤسسين للأحزاب كما يلي:

الجدول (٢/١): جدول الإناث المؤسسين في الأحزاب السياسية الأردنية: [١]

اسم الحزب السياسي	عدد المؤسسين	ذكور	إناث	النسبة
حزب البعث الاشتراكي الأردني	٧٥	٧٥	٠	٠٪
الحزب الشيوعي الأردني	٧١	٦٦	٥	٧٪
حزب جبهة العمل الإسلامي	٣١٢	٣٠١	١١	٣,٥٪
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	١٠٠	٨٨	١٢	١٢٪
حزب المستقبل	١٥٨	١٥٤	٤	٢,٥٪
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	٩٤	٨٩	٥	٥٪
الحزب التقدمي	٥٩	٥٤	٥	٨٪
حزب البعث العربي التقدمي	٧٦	٧٦	٠	٠٪
حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"	٧٢	٦١	١١	١٥٪
حزب العمل القومي "حق"	٦٢	٦١	١	١,٥٪
حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	٦٥	٦٢	٣	٥٪
حزب الأحرار	١٠٥	٥٢	٥٣	٥٠٪
حزب اليسار الديمقراطي الأردني	٢٧٧	٢٧٦	١	٠,٣٪
حزب الأنصار العربي الأردني	٨٥	٧٩	٦	٧٪
حزب السلام الأردني	١٠٦	٩٠	١٦	١٥٪
حزب الأمة	٥٩	٥٧	٢	٣٪
حزب الأرض العربية	٦٧	٦٣	٤	٦٪
الحزب الوطني الدستوري	٩٥٠	٩٠٩	٤١	٤٪
حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	٦٣	٥٥	٨	١٣٪
حزب العمل الأردني	٦٤	٦٠	٤	٦٪

(١) مركز دراسات القدس، (٢٠٠٧). **واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية**، ص ١٥.

النسبة	إناث	ذكور	عدد المؤسسين	اسم الحزب السياسي
٧٪	٤	٦٥	٦٠	حزب الأجيال الأردني
٠٪	٠	٧٠	٧٠	حزب الفجر الجديد العربي الأردني
٨٪	١٨	٢١٨	٢٣٦	حزب النهضة الأردني
٧٪	٤	٥٣	٥٧	حزب الخضر الأردني
٤٪	٢	٥١	٥٣	حزب حركة حقوق المواطن الأردنية "حماة"
٩٪	٥	٤٨	٥٣	حزب الشغيلة الشيوعي الأردني
٦٪	٤	٦١	٦٥	حزب حركة لجان الشعب الأردني
٢٦٪	١٤	٣٩	٥٣	حزب الرفاة الأردني
٦٪	٧	١١٥	١٢٢	حزب الوسط الإسلامي
١٧٪	٩	٤٣	٥٢	الحزب العربي الأردني
١٦٪	١٠	٥٢	٦٢	حزب الرسالة
٢٦٪	١٩	٥٥	٧٤	حزب العهد
٣٠٪	١٦	٣٧	٥٣	حزب العدالة والتنمية الأردنية
٢٠٪	١٠	٤١	٥١	حزب الحرية والمساواة
٤٣,٥٪	٥٧	٧٤	١٣١	حزب الوطني الأردني

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كان التيار الوسطي أكبر نسبة من حيث النساء في عدد المؤسسين للأحزاب.

٢- هناك بعض الأحزاب لا يوجد فيها أي امرأة من المؤسسين، كحزب البعث والاشتراكي الأردني، وحزب الفجر الجديد وحزب البعث العربي التقدمي.

٣- سجل الحزب الوطني الأردني أكبر نسبة للإناث من حيث المؤسسين وهو ٤٣,٥٪.

٤- المشاركة متذبذبة، المشاركة النسائية داخل المؤسسين غير متوازنة، بعض الأحزاب النسبة، كبيرة لديهم، والبعض الأخر ضعيفة.

وفي سياق الدراسة عن مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م)؛ ثم عقد مقابلة مع العين السيدة آمنة الزعبي[1] وذلك يوم ٢٠١٢/٣/١٢؛ وتم طرح عدة أسئلة على العين، وهي كما يلي:

الباحث: س١: ما رأيكم في تطور الحياة الحزبية للمرأة الأردنية بعد عام ١٩٨٩ م؟

العين آمنة الزعبي: ج١: بعودة الحياة الديمقراطية، وعودة الحياة النيابية وأيضًا الأحزاب، وأيضًا عودة الاتحاد النسائي العام، ونشوء عدد كبير من المنظمات الحقوقية في المجتمع المدني، وظهور قوانين جديدة لمشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، ظهرت لأول مرة المرأة كأولوية وطنية، وبالتالي تم رفع قضية المرأة إلى المستوى الوطني، وأدى ذلك إلى تنامي المطالب الحزبية من المرأة الأردنية، وزيادة وعي المرأة الأردنية بواجباتها وحقوقها، وزاد الوعي للمرأة الأردنية بضرورة مشاركتها بالأحزاب السياسية الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إيجاد قوانين خاصة بالأحزاب السياسية.

الباحث س٢: ما مدى التطور الذي حصل للمرأة الأردنية منذ عام (٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م) من الناحية الحزبية؟

العين آمنة الزعبي: ج ٢: تأتي تبعًا وبشكل متنامٍ ولكنها بطيئة في بعض المسارات، والتطور سوف يأتي للمرأة وللأحزاب؛ وأن هنالك مشاركة جيدة للمرأة الأردنية في بعض الأحزاب السياسية.

الباحث: س ٣: هل سيكون دور المرأة بعد ٢٠١٠ م، أكثر فاعلية في مجال العمل الحزبي؟

العين آمنة الزعبي: ج٣: نعم، وخصوصًا في مرحلة التحول الديمقراطي الجديد، وذلك من خلال مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، وستحصل المزيد من النساء على حقوقها داخل الحزب السياسي، واعتقد أن المرأة الأردنية ستحصد الكثير من الإنجازات في الحياة الحزبية داخل الأردن.

الباحث س٣: ماذا قدمت الحكومات للمرأة الأردنية في مجال الأحزاب السياسية منذ عام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م؟

العين آمنة الزعبي: ج٤: نعم، قدمت أشياء كثيرة، أهمها قانون الأحزاب الجديد، مما أعطت فرصة لمشاركة المرأة بصورة سلسة وجيدة، بالإضافة إلى الاهتمام الحكومي للأحزاب السياسية بشكل عام.

---

(1) السيدة آمنة الزعبي عضو مجلس الأعيان الخامس والعشرون، وهي عضو اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وعضو المكتب التنسيقي لمحكمة النساء العربيات، وعضو المنتدى الاجتماعي العربي.

الباحث س٥: ما تقييمكم للتجربة المرأة الأردنية من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ م، في مجال الأحزاب السياسية؟

العين آمنة الزعبي: ج٥: ممتازة، طموح المرأة الأردنية أكبر مما حصدته داخل الهيكل الحزبي، بدأت المرأة الأردنية تشارك بقوة في العمل الحزبي الأردني، وأيضًا تستثمر المساحات الضيقة داخل الأحزاب؛ وذلك من أجل نفسها على المدى المتوسط والمدى البعيد.

الفصل الثاني

المبحث الثاني: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية

حصل تطور كبير في مشاركة المرأة الأردنية في العملية السياسية بشكل عام في العقد الماضي، وأثرت تلك المشاركة على الدور الذي لعبته المرأة الأردنية في وصولها إلى البرلمان، فكان دور المرأة الأردنية مثيرًا للجدل من حيث بنيته السياسية بشكل عام، وبالرغم التطور الكبير الذي حصل للمرأة الأردنية في الحياة السياسية بشكل عام إلا أنها لم تصل إلى البرلمان الأردني بقوة إلا بعد أن طبق نظام الكوتا، وساعد هذا النظام على إيصال المرأة الأردنية إلى البرلمان، ولولا هذا النظام لما وصلت المرأة الأردنية بقوة إلى البرلمان.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين هما: أولاً: الحديث عن الكوتا، واستعراض أهم القضايا التي أحاطت بموضوع الكوتا، وثانيًا: عن مشاركة المرأة الأردنية في كل من انتخابات ٢٠٠٣ م و٢٠٠٧ م و ٢٠١٠ م، وبالإضافة عن مجالس الأعيان من فترة عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)م.

الكوتا النسائية:

الكوتا النسائية: هو نظام يتم من خلاله تخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية ليكون هدفها إزالة الفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين في ممارسة الحياة السياسية، وخاصة في الانتخابات النيابية، وعادة تكون الكوتا النسائية نتيجة انعكاس لنتائج الانتخابات النيابية المتمثلة بعدم تمثيل المرأة فيها، وتكون عادة محددة بفترة زمنية قد تكون دورة برلمانية أو دورتين.[١]

في ظل التدني الواضح لمشاركة المرأة الأردنية في الحياة النيابية لا بد من وضع حلول لتلك المشكلة، الأمر الذي يتطلب العمل بسياسات واضحة تهدف إلى إنهاء هذا الظاهرة من خلال التنسيق الكامل بين كافة الجهات الاجتماعية العاملة سواء أكانت حكومية أم غير حكومية،[٢] وتبدو الحاجة ماسة لاتخاذ إجراءات حاسمة للتغلب على هذا الوضع، لذا من الواجب علينا ان نأخذ بنظام الكوتا في هذه المرحلة، وتطبيق نظام الكوتا في الأردن هو ليس هدفًا بحد ذاته، بل هو وسيلة وآلية لتحقيق الهدف وهو رفع المستوى يمثل المرأة ليس في التمثيل السياسي فقط، بل في جميع مرافق المجتمع.

([1]) الدغمي، **مرجع سابق**، ص ١٧.

([2]) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، (٢٠١١). **الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية**، (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، ص ٢٧.

فنظام الكوتا تعمل به ما يقارب خمسًا وسبعين دولة في إنحاء العالم، واستطاعت المرأة في بعض الدول الأوروبية أن تصل إلى مناصفة المقاعد التشريعية بفضل نظام الكوتا، أما من ناحية الدول العربية فقد شاركت كل من المغرب والبحرين والسودان في عملية الكوتا النسائية، وأبرز الأسباب التي دعت إلى استحداث قانون الكوتا هي:

١- تأثير القرار السياسي من بعض الجمعيات السياسية على بعض الجمعيات السياسية.

٢- غياب المؤسسات النسائية المنظمة القادرة على تبني المرشحات من النساء ودعمهن.

٣- تأثر المرأة بقرار الرجل.

٤- نقص التمويل الاقتصادي للحملات الانتخابية للمرأة.

٥- الأمية السياسية والقانونية من قبل المرأة تجاه العملية البرلمانية.

٦- ضعف مشاركة المرأة سياسيًا.

تؤيد بعض الاتفاقيات الأخذ بنظام الكوتا، وبعض الاتفاقيات لا تؤيد نظام الكوتا، ومن يؤيد الكوتا ينظر إليها كضرورة من أجل إيجاد تدابير خاصة مؤقته لتحقيق المساواة، وهذه الاتفاقيات تساعدها من أجل صنع أهلية جيدة للنساء وتقلد المناصب العامة، أما من لا يؤيد نظام الكوتا فإنه ينظر إليها على أنها تمييز للمرأة عن الرجل، والكوتا يراد في معناها باللغة العربية هو النصيب أو الحصة النسبية، واستخدمت أولاً في بعض الدول الغربية لتحديد نسبة معينة لقبول الطلبة المنتمين إلى الأقليات الأثنية في النظام التعليمي، وأيضًا استخدم لتحديد نسبة توظيف المعاقين في سوق العمل.

فنرى الدول العربية المؤيدة لنظام الكوتا مثل مصر والسلطة الفلسطينية، وأيضًا الأردن والمغرب والسودان، أما الدول غير المؤيدة لنظام الكوتا فمنها: عُمان وسورية والإمارات والبحرين وقطر ولبنان واليمن والجزائر والكويت وتونس.

وتتفق دول العالم على أن مكانة المرأة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ومشاركتها في صنع القرار تمثل مؤشرًا على مستوى التنمية في أي مجتمع، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ووصولها إلى مؤسسات صنع القرار ولا سيما البرلمان ضروريٌ لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها ومصالحها العامة، ويساهم ذلك في التنويع في تركيبة البرلمان ليشتمل على ممثلين من كافة الفئات الاجتماعية المختلفة بما فيهم القطاع النسائي، مما يؤدي إلى دخول المرأة للبرلمان وإنّه يعكس تمكين المرأة بصورة إيجابية عن التجربة الديمقراطية في الدول، مما يؤدي إلى تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة، وأيضًا يؤدي إلى تحفيز اهتمام مشاركة المرأة

بالأنشطة العامة في المجتمع وتهيئة نفسها للعمل السياسي، وتأدية مهامها على مستويات مختلفة، وهذا كله ساهم في زيادة أعداد الدول المطبقة لنظام الكوتا.

والكوتا النسائية لا تعارض بينها وبين المساواة التي نصت عليها المواثيق الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان، بل أن ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية أدى إلى ظهور مواثيق خاصة تضمن المشاركة السياسية للمرأة، ويحمل اسم الكوتا طابع التميز الإيجابي للمرأة، والكوتا هي البداية لتمكين المرأة من المشاركة والانخراط في العمل السياسي، وهذا يؤثر على قنوات صنع القرار، ويعطى فرصة للأحزاب لصنع قيادات نسائية لديهن القدرة على خوض المعارك الانتحابية وهذا بطبيعته ياعد في تفعيل الديمقراطية الحقيقية، وأيضًا ضرورة اشراك المرأة عن طريق الكوتا لأنها هي الأكثر دراية بقضايا المرأة وعند وصولها إلى البرلمان تضع السياسات المناسبة لتحسين أوضاع المرأة الأردنية، وتعتبر الكوتا هي الوسيلة القانونية التي تمكن المرأة من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار، وتكون هذه المقاعد المخصصة بالكوتا حصراً على النساء بالإضافة إلى أنه سيتاح للمجتمع أن يراقب أداء المرأة النائبة في البرلمان.[١]

أن الكوتا النسائية لا تنافس فيها المرأة الرجل في ظروف غير عادلة وغير متوازنة، لأن الرجل يملك كل عوامل النفوذ السياسي مثل المال، ممّا تفتقر إليه المرأة إزاء الرجل الذي ينافسها على مقاعد محددة والكوتا تساعد في زيادة طموح المرأة للوصول إلى البرلمان، لتفتح المجال الأوسع لمشاركة المرأة، وأن مشاركتها لن تتحسن إلا من خلال التشريعات والدساتير التي تحفظ حق النساء في الكوتا، للمرأة الأردنية بموجب الدستور والقوانين، الحق بالمشاركة في جميع الانتخابات الدورية بالاقتراع كمرشحة وناخبة، ولم تخضع مشاركة المرأة أو طريقة التصويت لأي قيود أو شروط.[٢]

أما الكوتا النسائية فهي عدة أنواع هي:

١- الكوتا المغلقة:

وهي الطريقة التي لا تجيز للنساء الترشيح خارج إطار القائمة، وهي حق الترشيح أو المنافسة النسائية على مقاعد مخصصة لها فقط.

٢- الكوتا المفتوحة:

وهي حق الترشح أو التنافس النسائي على مقاعد الكوتا المخصصة أو خارجها لمنافسة المرشحين الرجال، وتسمى الكوتا المفتوحة أيضًا (بحصة الحد الأدنى المفتوحة)، وبهذه الطريقة

([1]) الدعمي، **مرجع سابق**، ص ٧٢.

([2]) اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (٢٠٠٩). **التقرير الوطني الدوري الخاص لاتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري**، ص ٢٥.

يمكن أن يزيد عدد النساء الفائزات في الانتخابات من اللواتي تقدمن للترشيح وفقا للنظام الانتخابي السائد في الدولة عن عدد النساء الفائزات من خلال نظام الكوتا.

٣- الكوتا الحد الأعلى:

وهي التي يلتزم فيها بفوز العدد المحدد للحصة النسائية من صاحبات أعلى الأصوات بين المترشحات، وتبقى الحصة ثابتة لها.

٤- الكوتا الدستورية:

يتم فيها إدراج نظام الكوتا ضمن دستور البلاد لتخصيص نسبة معينة من المقاعد في السلطة التشريعية لصالح المرأة، وتأتي الأرجنتين وفرنسا في مقدمة البلدان التي تأخذ بهذا النظام.

٥- الكوتا القانونية:

هي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص من قانون الانتخاب مثل البرازيل وبلجيكا.

٦- الكوتا الحزبية:

وهي التزام الأحزاب بترشيح نسبة النصف أو أقل على قوائمها من السيدات، وهو التزام من قبل الحزب للقيادات الحزبية سواء كانت ذكورية أو نسائية، وتقسم الكوتا الحزبية إلى:

أ- حصص الكوتا من مجموع المرشحين المحتملين: إن هذا النوع مصمم لفتح أبواب الاحتمالات أمام لجان الاختيار الحزبية أو الناخبين في الانتخابات الأولية لاختيار مرشحين ذكورًا أو إناثًا، وتعتبر لوائح "القوائم المختصرة للنساء" والتي تحتوي فقط على أسماء نساء مترشحات للاختيار منهن.

ب- حصص الكوتا للمرشحين (قوائم الترشيحات): تندرج معظم حصص الكوتا الحزبية الطوعية تحت هذه الفئة، حيث يتم من خلالها حجز عدد محدد أو نسبة مئوية من الأماكن على قائمة الترشيحات، أو تعيين عدد من المرشحين وتخصيصه للنساء، ويرتبط بمقياس معيّن لكي يصبح الترشح فاعلاً.

جـ- حصص الكوتا للممثلين المنتخبين: تستهدف حصص الكوتا الممثلين المنتخبين محصلة الانتخابات، ويستطيع أي حزب سياسي أن يقرر من بين عدد المقاعد النيابية التي يفوز بها في انتخاب ما، فإنه سوف يعمل على حجز عدد معين أو نسبة مئوية من المقاعد التي يفوز بها الحزب وتخصيصها للنساء.

أما ميزات الكوتا فيها كما يلي:

١- التنافس مع الرجل موجود، وإذا كانت المنافسة قوية من جانب الرجل فإن المقاعد مع الكوتا مضمونة.

٢- تشجيع المرأة على اختيار الأفضل.

٣- فتح الأبواب أمام مشاركة المرأة من جميع الأشكال والأحزاب والجهات.

٤- فرصة لمراقبة أداء المرأة في السلطة التشريعية.

٥- تحقيق توازن أفضل بين المرأة والرجل.

٦- جعل المرأة قدوة للأجيال القادمة.

٧- العمل على إزالة العوائق والمصاعب التي تترتب على مشاركة المرأة.

٨- الكوتا هي تعويض للمرأة وليست تمييزًا لها.

٩- إعطاء الحرية للناخب سواء انتخب رجلاً أو امرأة.

١٠- جعل المرأة جزءًا من العملية التشريعية، مما يؤدي إلى دمج المرأة في العملية التنموية.

١١- خلق تجمع داخل المجالس البلدية، مما يؤازر الحركات النسائية غير الحكومية.

١٢- تعمق روح المواطنة وتعمل على تحفيز المرأة على المشاركة في الانتخابات النيابية والترشح والمنافسة الحرة.[١]

أما عيوب الكوتا النسائية فإنها تتلخص في:

١- أن الكوتا تتسم بالتمييز ضد الرجل.

٢- تعمل على توليد مجلس تشريعي أقل كفاءة.

٣- فاعلية البرلمانيات داخل المجلس قليلة، وليس بأيديهنّ سلطة قوية داخل البرلمان.

٤- مصادرة حرية الاختيار للناخبين.

٥- الكوتا تعمل على تشويه فكرة التمثيل، وتعمل ضد صالح المرأة.

٦- الكوتا تعمل على تضارب علاقات التعاون بين النساء، ينافس ضد النساء بدلاً من التعاون مع بعضهم.

٧- الكوتا لا تتماشى مع مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة.

أما نظام الكوتا فتم اعتماده في الأردن عام ٢٠٠٣ أول مرة، حيث تم تخصيص ستة مقاعد إضافية للنساء، ويتم اختيار الفائزات حسب أعلى ست مرشحات ضمن أعلى نسب مئوية من

---

(١) الدعمي، مرجع سابق، ص ٧٢.

أصوات دوائرهن، فتتم قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة على مجموع أعداد المقترعين، ثم تؤخذ أعلى ست نسب مئوية على مستوى المملكة.

وتنص التعديلات التي أدخلت على نظام تقسيمات الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٣ م، وفي الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الانتخابات المؤقت رقم (٤٢) لسنة (٢٠٠١) على أن "يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية... ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات الفائزات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة بهذه المقاعد وفقًا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤٥) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (٣٤) لسنة (٢٠٠١) م، وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أن تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مرة واحدة عند إجراء الانتخابات لأول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها لأكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت ذلك متطلبات المصلحة العامة.[1]

وتتويجًا للتوجيهات الملكية وتوصيات لجنة الكوتا النسائية، صدر قانون الانتخاب رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣ م المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، وتم تحديد ستة مقاعد للكوتا النسائية.

مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات ٢٠٠٣ م

بعد أن ضمن قانون الانتخاب المعدل الكوتا النسائية، شهدت هذه الانتخابات زخمًا ترشيحيًا من قبل السيدات.

قررت الحكومة إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٣/٦/١٧م، وكان هنالك إقبالٌ شديد من حيث عدد المترشحين من كلا الجنسين، وقاربت أعداد النساء اللواتي تسلمن بطاقاتهن مليوني امرأة، وقد وصل عدد المترشحات ما يقارب (٥٤) مرشحة من أصل (٧٦٥) مرشحًا؛ أي ما نسبته (٧٪) تنافسوا على (١٠٤) مقاعد نيابية موزعة على (٤٥) دائرة انتخابية على مستوى المملكة.

أما نسبة الاقتراع فكانت ما يقارب (٥٩ ٪) من أصل الناخبين الحاصلين على بطاقاتهم الانتخابية، وكان فوز العنصر النسائي فقط عن طريق الكوتا، وبلغ عدد المتقرعات (٧١٣٦١٤)، أي نسبته (٥٢,١٢ ٪) من مجموع المتقرعين، أما الفائزات بمقاعدهن فهنَّ:

(1) واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، **مرجع سابق**، ص ١٠.

١- حياة حسين المسيمي، وترشحت في محافظة الزرقاء- الدائرة الأولى- حيث حصلت على (٧١٣٣) صوتًا من أصل (٦٦٧٩٠) صوتًا من دائرتها ككل؛ وكانت نسبتها (١٠,٧ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٢- فلك سليمان الجمعاني، وترشحت في محافظة مادبا - (الدائرة الثانية) - حيث حصلت على (١٠٨٤) صوتًا من أصل (١٣٠٢٣) صوتًا من دائرتها ككل؛ وكانت نسبتها (٨,٠٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٣- ناريمان زهير الروسان، وترشحت في محافظة إربد - (الدائرة الخامسة) - حيث حصلت على (١٦٨٤) صوتًا من أصل (٢٧١٤٣) صوتًا من دائرتها ككل؛ وكانت نسبتها (٦,٢ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٤- إنصاف أحمد الخوالدة، وترشحت في محافظة الطفيلة - (الدائرة الثانية) - حيث حصلت على (٣٦٥) صوتًا من أصل (٦٨١١) صوتًا من دائرتها، وكانت نسبتها (٥,٤ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٥- زكية محمد الشمايلة، وترشحت في محافظة الكرك - (الدائرة الأولى) - حيث حصلت على (١٣٣٦) صوتًا من أصل (٢٥٥٨٠) صوتًا من دائرتها، وكانت نسبتها (٥,٢ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٦- أدب مبارك السعود، وترشحت في محافظة الطفيلة - (الدائرة الأولى) - حيث حصلت على (١١٣٢) صوتًا من أصل (٢١٧٤٣) صوتًا من دائرتها؛ وكانت نسبتها (٥,٢٪) من مجموع أصوات الدائرة.

المرأة الحزبية الوحيدة التي فازت بالكوتا النسائية هي السيدة حياة المسيمي، وهي من حزب جبهة العمل الإسلامي، وكان للدور العشائري دور كبير في فوز المرشحات؛ وكان التمثيل النسائي في مجلس الأعيان:

في مجلس الأعيان التاسع عشر والذي ترأسه السيد زيد الرفاعي كان الوجود النسائي واضحًا؛ وهذا المجلس مدته العضوية هي سنتان من (٢٠٠١/١١/٢٣) إلى (٢٠٠٣/١١/١٧) م، وكان قد مثل العنصر النسائي كل من:

١- السيدة سلوى المصري.

٢- السيدة الدكتورة عليا أبو تايه.

أما في مجلس الأعيان العشرين والذي ترأسه السيد زيد الرفاعي، حيث شاركت ٦ نساء في هذا المجلس، وهذا المجلس مدته سنتان من (٢٠٠٣/١١/١٧) إلى (٢٠٠٥/١١/١٧)؛ وكان قد مثل العنصر النسائي كل من:

١- السيدة صبحية المعاني.
٢- السيدة إنعام المفتي.
٣- السيدة ليلى شرف.
٤- السيدة سلوى المصري.
٥- الدكتورة رويده المعايطة.
٦- السيدة وجدان الساكت.

وفي مجلس الأعيان الحادي والعشرين والذي ترأسه السيد زيد الرفاعي، حيث شاركت ٦ نساء في هذا المجلس، وهذا المجلس مدته سنتان من (٢٠٠٥/١١/١٧ – ٢٠٠٧/١١/٢٨)م، وكان قد مثل العنصر النسائي كل من:

١- السيدة إنعام المفتي.
٢- السيدة ليلى شرف.
٣- السيدة مي أبو السمن.
٤- السيدة وجدان الساكت.
٥- السيدة سلوى المصري.
٦- السيدة نوال الفاعوري.

وفي ٢٠٠٦/٣/١ تم تعيين السيدة رويدة المعايطة عضوًا في المجلس.

مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات ٢٠٠٧ م

جرت الانتخابات في المجلس النواب الخامس عشر (٢٠٠٧) يوم ٢٠ / تشرين الثاني / ٢٠٠٧ م، تنافس ما مجموعة (٨٨٥) مرشحًا على (١١٠) مقاعد، من بين المرشحين (١٩٩) مرشحة، بالإضافة إلى خوض جبهة العمل الإسلامي الانتخابات بـــ (٢٢) مرشحًا.

نسبة المشاركة في الانتخابات كانت (٥٥ ٪)؛ وذلك بعد انخفاض طفيف عن انتخابات عام ٢٠٠٣ م، (٥٨ ٪)؛ وفازت جبهة العمل الإسلامي بستة مقاعد فقط، وصلت نسبة مشاركة الإناث

إلى (٥٢ ٪) من الأصوات، وفي انتخابات مجلس النواب الخامس عشر (٢٠٠٧) فازت لأول مرة سيدة إضافية على الكوتا؛ وبذلك أصبح عدد النائبات (٧) نائبات في مجلس النواب الخامس عشر، وأما الفائزات فهنَّ:

١- انصاف أحمد الخوالدة، وترشحت في محافظة الطفيلة – (الدائرة السادسة) – حيث حصلت على (١٣٧٠) صوتًا، وكانت نسبتها (١٦,٥٣ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٢- حمدية قويدر، وترشحت في محافظة الكرك – (الدائرة السادسة) – حيث حصلت على (٧٠٠) صوت، وكانت نسبتها (١٢,٠٨ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٣- ريم أحمد قاسم عبد الرزاق؛ وترشحت في محافظة الزرقاء – (الدائرة الثالثة) – حيث حصلت على (١٥٣٨) صوتًا، وكانت نسبتها (١١,٣٦ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

٤- ثروت سلامة العمرو، وترشحت في محافظة الكرك – (الدائرة الثالثة) – حيث حصلت على (١١٧٤) صوتًا، وكانت نسبتها (١١,٠٧ ٪)، من مجموع أصوات الدائرة.

٥- ناريمان زهير الروسان، وترشحت في محافظة إربد – (الدائرة الخامسة) – حيث حصلت على (٢٨٣١) صوتًا، وكان نسبتها (٩,١٠ ٪)، من مجموع أصوات الدائرة.

٦- آمنة سليمان الغواغير، وترشحت في محافظة البلقاء – (الدائرة الثالثة) – حيث حصلت على (١٤٥٧) صوتًا، وكان نسبتها (٨,٧٤ ٪) من مجموع أصوات الدائرة.

وفازت المترشحة فلك سليمان الجمعاني دون الحاجة إلى الكوتا، حيث ترشحت في محافظة مأدبا (الدائرة الثانية)، وقد حصلت على (٣٣٠١) صوت.

تنويه: تم حل مجلس النواب الخامس عشر بأمر ملكي في ٢٠٠٩/١١/٢٤ م.

أما مشاركة المرأة في مجلس الأعيان الثاني والعشرين فقد كانت ممتازة؛ ترأس المجلس السيد زيد الرفاعي، ومدة المجلس سنتان من (٢٠٠٧/١١/٢٩) إلى (٢٠٠٩/١٢/١٧)، ومثلت العنصر النسائي كل من:

١- السيدة ليلى شرف.

٢- السيدة نوال الفاعوري.

٣- السيدة سلوى المصري.

٤- الدكتورة رويدة المعايطة.

٥- الدكتورة هيفاء أبو غزالة.

٦- السيدة جانيت المفتي.

مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات ٢٠١٠ م.

في انتخابات المجلس النواب السادس عشر حصل تغير كبير كان في صالح المرأة الأردنية، حيث تم رفع مقاعد الكوتا الستة إلى اثني عشر مقعدًا، وبذلك تم زيادة نسبة تمثيل المرأة إلى النصف، وتمَّ تحديد يوم الاقتراع يوم ٢٠١٠/١١/٩ م، حيث بلغ عدد المترشحين (٧٦٣) شخصًا، كان من بينهم (١٣٤) سيدة، وحيث بلغت نسبة المقترعات (٥٢ ٪)، حصلت النساء المترشحات جميعًا على (١٧٥ ألف صوت)، أي ما نسبته (٦٪) من مجموع الأصوات، وهذه نسبة جيدة مقارنة بالعقود الماضية، والمرشحات الفائزات هنَّ:

١- ناريمان الروسان، ترشحت في محافظة إربد، وحصلت على نسبة (٢٥,٩٪).

٢- أسماء الرواضية، ترشحت في محافظة معان – (الدائرة الثالثة) –، حصلت على نسبة (٢٣,١٪).

٣- هدى أبو رمان، ترشحت في محافظة البلقاء – (الدائرة الأولى) – وحصلت على نسبة (١٩,٧٪).

٤- خلود المراحلة، ترشحت في محافظة الكرك – (الدائرة الأولى) – وحصلت على نسبة (١٩٪).

٥- ردينة العطي، ترشحت في محافظة الزرقاء – (الدائرة الرابعة) – وحصلت على نسبة (١٥,٥٪).

٦- وفاء بين مصطفى، ترشحت في محافظة جرش – (الدائرة الرابعة) – وحصلت على نسبة (١٤,١٪).

٧- أمل الرفوع، ترشحت في محافظة الطفيلة – (الدائرة الثانية) – وحصلت على نسبة (١١٪).

٨- سلمى الربضي، ترشحت في محافظة عجلون – (الدائرة الأولى) – وحصلت على نسبة (١٠,٧٪).

٩- عبلة أبو علبة، ترشحت في محافظة العاصمة – (الدائرة الأولى) – وحصلت على نسبة (١٠,٢٪).

١٠- سامية العليمات، ترشحت في محافظة المفرق، وحصلت على نسبة (٩,٨٪).

١١- ميسر السردية، ترشحت في محافظة المفرق، دائرة البادية الشمالية، وحصلت على نسبة (٩,١٪).

١٢- تمام الرياضي، ترشحت في محافظة العقبة – (الدائرة الأولى) – وحصلت على نسبة (٨,٢٪).

وقد وصلت السيدة ريم مضر بدران إلى مجلس النواب دون الكوتا النسائية، فحصلت على (٣٧٩٢) صوت عن محافظة العاصمة (الدائرة الثانية)، وبذلك يكون مجموع السيدات في مجلس النواب ثلاث عشرة سيدة.

أما في مجلس الأعيان الثالث عشر برئاسة السيد طاهر المصري، والذي كانت مدته سنتين من (٢٠٠٩/١٢/١٧) إلى (٢٠١٠/١١/٢٥) فقد مثلت العنصر النسائي كل من:

١- السيدة تمام الغول.
٢- الدكتورة أمل فرحان.
٣- السيدة ليلى شرف.
٤- السيدة نوال الفاعوري.
٥- الدكتورة هيفاء أبو غزالة.

أما في مجلس الأعيان الرابع عشر برئاسة السيدة طاهر المصري، والذي كانت مدته سنتين، إلا أنه لم يكمل مدته الدستورية، تألف المجلس في (٢٠١٠/١١/٢٥ م) – (٢٠١١/١٠/٢٥ م)، ومثلت العنصر النسائي كل من:

١- السيدة ليلى شرف.
٢- الدكتورة عليا أبو تايه.
٣- الدكتورة نوال الفاعوري.
٤- السيدة وجدان التلهوني.
٥- الدكتورة نوال الفاعوري.
٦- السيدة سهير العلي.
٧- الدكتورة أمل الفرحان.
٨- السيدة مها الخطيب.
٩- السيدة ريما نصيف.

وفي سياق الدراسة عن مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) عام، تم عقد مقابلة مع النائبة في مجلس النواب السادس عشر/ عبلة أبو علبة،[١] وذلك يوم ٢٠١٢/٣/١٢ م، وتم طرح عدة أسئلة على النائبة، هي كما يلي:

---

(١) السيدة عبلة أبو علبة عضو في مجلس النواب السادس عشر، وهي الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي الأردني، عضو رابطة الكتاب، عضو المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي.

الباحث: س١: ما رأيكم في تطور الحياة البرلمانية للمرأة الأردنية بعد عام ١٩٨٩م؟

النائبة عبلة أبو علبة: ج١: دخلت المرأة الأردنية الحياة السياسية بعد عام ١٩٨٩ م، أتاحت الظروف السياسية دخولها الحياة التشريعية من خلال خوض الانتخابات بإعداد كبيرة من المرشحات والناخبات، وكانت اصوات الناخبات عالية جدًا وتساوي أصوات الذكور، وفازت السيدة توجان فيصل عام ١٩٩٣م، لكن هذا الرقم لا يعبر عن حقيقة تطور المرأة في الأردن، التاريخ يقول أن المرأة الأردنية قد خاضت معارك من أجل إثبات نفسها على المستويات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والحقوقية، والمرأة الأردنية تستحق أكثر من ذلك.

الباحث: س٢: ما مدى التطور الذي حصل للمرأة الأردنية منذ عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) من الناخبة الحياة البرلمانية؟

النائبة عبلة أبو علبة: ج٢: هنالك عدد أكبر من النساء في البرلمان بناءً على قانون الكوتا، والكوتا قد ساعدت على وصول عدد من النساء إلى البرلمان، ولا بد من الاعتراف أن هنالك أكثر توعية في العقد الأخير بخصوص التجربة النيابية للمرأة الأردنية، وثمة زميلات فزن بمقعد بالبرلمان على ٧٠٠ أو ٨٠٠ صوت وهذا دليل على أن الكوتا غير منصفة.

الباحث: س٣: هل سيكون دور المرأة الأردنية بعد ٢٠١٠ م أكثر فاعلية من الناحية البرلمانية؟

النائبة عبلة أبو علبة: ج٢: نعم، أتوقع ذلك، لأنه سوف يطرأ تعديل على قانون الانتخابات، وأيضًا الحالة العامة السياسية تتجه نحو الإصلاح وهذا سوف يدفع النساء للمشاركة في الحياة البرلمانية بشكل أوسع وأكبر.

الباحث: س٤: ماذا قدمت الحكومات للمرأة الأردنية في مجال المشاركة النيابية من عام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) م ؟

النائبة عبلة أبو علبة: ج٤: قدمت قانون الكوتا، وزيادة عدد المقاعد الكوتا النسائية من (٢٠٪) إلى (٢٥٪)، بالإضافة إلى قانون الخلع، وقانون العنف الأسري وأيضًا حزمة من القوانين لإعادة النظر فيها مثل قوانين العمل والأحول الشخصية والضمان الاجتماعي.

الباحث: س٥: ما تقييمكم لتجربة المرأة الأردنية من فترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) م، في المجال النيابي؟

النائبة عبلة أبو علبة: ج٥: حصل تطور من حيث العدد والنوعية والإسهام في الحياة السياسية بشكل كبير، في عام ١٩٩٣ كانت سيدة واحدة، والآن ثلاث عشرة سيدة، بالإضافة إلى التجارب التي خاضتها المرأة الأردنية، وجميعها في الاتجاه الإيجابي.

الفصل الثاني

المبحث الثالث: مشاركة المرأة الأردنية في الأجهزة البيروقراطية

شاركت المرأة الأردنية الرجل في شتى مجالات التنمية داخل المجتمع، وذلك من خلال الوظائف الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال الخاصة ومختلف المجالات الانتاجية، كما تشكل نسبة الإناث داخل مجتمعنا الأردني ما يقارب (٤٨٪) أي ما يقارب نصف المجتمع، ومن هنا نلاحظ أن المرأة الأردنية شاركت بصنع ما وصل إليه الأردن من تطور وإنجاز حتى يومنا هذا.

منذ بناء الدولة الأردنية تم الاهتمام بالعنصر البشري كمورد من موارد التنمية بشكل عام، وذلك من خلال توفير جميع الخدمات من تعليم وتدريب للفرد الأردني، كما حرصت القيادات السياسية في الأردن على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في شتى المجالات، وفي القطاع الحكومي نرى أن المرأة في الأردن قد حصلت على حقها في التوظيف والترقية، وهذا ما نراه في الدستور الأردني حين أعطى للمرأة كما أعطى للرجل من أجل تولي المناصب العامة والحكومية، ووضع شروطً من أجل التوظيف دون وجود أي تمييز للجنس، وحتى في التقاعد أيضًا أو الإجازات السنوية، فقد أعطيت المرأة إجازة أمومة حرص عليها القانون الأردني، فالتشريعات العمالية وفي المادة (٧٠) من القانون أكدت على حق المرأة بإجازة الموهة المدفوعة الأدر كاملاً قبل وضع وبعدة على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الإجازات بعد الوضع عن ستة أسابيع ويحظر تشغيلها قبل إنقضاء تلك المدة.[1]

ويتناول هذا المبحث دور المرأة الأردنية في المشاركة في الأجهزة الحكومية، من خلال تولي العنصر النسائي الحقائب الوزارية، وأيضًا مشاركة المرأة في الوظائف العامة داخل الوزارات والدوائر التابعة للوزارات، وأيضًا دور الوزارات والدوائر في تمكين المرأة حكوميًا.

لقد شاركت المرأة الأردنية في تولي الحقائب الوزارية، وكان مشاركتها جيدة ومتطورة عما كانت عليه في العقود الماضية، وفي حكومة السيد علي حسين محمد أبو الراغب الأولى شاركت المرأة من خلال حقيبة وزارية واحدة وهي السيدة تمام الغول، وقد تولت وزارة التنمية الاجتماعية، وفي التعديل الأول بقيت السيدة تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية، أما التعديل الثالث على حكومة السيد علي أبو راغب فقد شمل تعيين السيدة رويدة المعايطة وزيرة التنمية الاجتماعية، بدلاً من السيدة تمام الغول.

---

(١) عوض، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

وفي ٢٠٠٣/١٠/٢٥ م، تم تعيين السيد فيصل عاكف مثقال الفايز رئيسًا للوزراء، وتمَّ تعيين ثلاث وزيرات وهنَّ:

١- السيدة أسمى حنا خضر – وزيرة دولة والناطق الرسمي باسم الحكومة.

٢- الدكتورة أمل الفرحان – وزيرة الشؤون البلدية.

٣- الدكتورة عليا "محمد علي" بوران – وزيرة للبيئة والسياحة والآثار.

وفي ٢٠٠٥/٤/٧م، تم تعيين السيد عدنان محمد عايش بدران رئيسًا للوزراء، فتم تعيين ثلاث وزيرات وهنَّ:

١- السيدة أسمى حنا خضر – وزيرة الثقافة.

٢- السيدة ناديا حلمي حافظ السعيد – وزيرة اتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٣- السيدة الدكتورة عليا "محمد علي" بوران – وزيرة السياحة والآثار.

وفي ٢٠٠٥/١١/٢٧ م، تم تعيين السيد الدكتور معروف سليمان البخيت رئيسًا للوزراء، وفي الحكومة الأولى لم يتم تسليم أي حقيبة وزارية للمرأة، أما في التعديل الأول فقد تم تسليم السيدة سهير
عبد الرحمن العلي وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وفي ٢٠٠٧/١١/٢٥ م، تم تعيين السيد نادر عبد اللطيف راغب الذهبي رئيسًا للوزراء، وقد تم تعيين أربع نساء في هذه الوزارة هنَّ:

١- السيدة نانسي باكير – وزارة الثقافة.

٢- السيدة هالة نعمان بسيسو لطوف – وزارة التنمية الاجتماعية.

٣- السيدة سهير عبد الرحمن العلي – وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

٤- السيدة مها محمد الخطيب – وزارة السياحة والآثار.

وفي ٢٠٠٩/١٢/١٤ م، تم تعيين السيد سمير زيد سمير الرفاعي رئيسًا للوزراء، وقد تم تعيين سيدتين لمنصب وزير وهما:

١- السيدة هالة بسيسو لطوف– وزارة التنمية الاجتماعية.

٢- السيدة مها الخطيب – وزارة السياحة والآثار.

وفي التعديل الأول للحكومة تم إعطاء ثلاث سيدات حقائب وزارية وهنَّ:

١- السيدة سهير العلي – وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

٢- السيدة سوزان عفانة – وزارة السياحة والآثار.

٣- السيدة هالة بسيسو لطوف – وزارة التنمية الاجتماعية.

وفي التعديل الثاني للحكومة تم إعطاء ثلاث سيدات حقائب وزارية وهنَّ:

١- السيدة نسرين بركات – وزارة تطوير القطاع العام.

٢- السيدة هالة بسيسو لطوف – وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة.

٣- السيدة رابحة الدباس – وزارة الشؤون البلدية.

أما من الناحية الجندرية، فتم دراسة مقارنة بين المرأة والرجل في الوظائف الحكومية لمدة ثلاثة سنوات، والسنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م وهي كالآتي:

الجدول (٢/٢): جدول المنظور الجندري لمشاركة المرأة الأردنية في القطاع الحكومي ٢٠٠٨ م: [١]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
السلك الوزاري	١٤,٣	٨٥,٧	٧١,٤
المشاركة في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	١٢,٧	٨٧,٣	٧٤,٦
المشاركة في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	٦,٤	٩٣,٦	٨٧,٢
المجالس البلدية	٢٧,٤	٧٢,٦	٤٥,٢
المجالس العمالية	٢١,٠	٧٩,٠	٥٨,٠
مجالس النقابات	٤,٨	٩٥,٢	٩٠,٤
النقابات المهنية	٢٢,٧	٧٧,٣	٥٤,٦

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي:

١- في السلك الوزاري كانت مشاركة المرأة ضعيفة.

٢- في المجالس البلدية قاربت النسبة إلى الثلث.

٣- في النقابات المهنية قاربت النسبة الربع تقريبًا.

٦- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

(١) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الاحصاءات العامة.

الجدول (٢/٣): جدول المنظور الجندري لمشاركة المرأة الأردنية في القطاع الحكومي ٢٠٠٩ م: [١]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
السلك الوزاري	١٤,٣	٨٥,٧	٧١,٤
المشاركة في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	١٠,٩	٨٩,١	٧٨,٢
المشاركة في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	٦,٤	٩٣,٦	٨٧,٢
المجالس البلدية	٢٧,٤	٧٢,٦	٤٥,٢
المجالس العمالية	٢٢,٠	٧٨,٠	٥٦,٠
مجالس النقابات	٣,٠	٩٧,٠	٩٤,٠
النقابات المهنية	٣٥,٧	٤٦,٣	٢٨,٦

ونستنتج من الجدول السابق ما يلي:

١- ازدياد نسبة المشاركة في مجلس الأعيان بنسبة بسيطة.

٢- زيادة في النقابات المهنية لتصل ثلث الذكور.

٣- كانت المرأة ضعيفة جدًا في قطاع مجالس النقابات.

٤- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

الجدول (٢/٤): جدول المنظور الجندري لمشاركة المرأة الأردنية في القطاع الحكومي ٢٠١٠ م: [٢]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
السلك الوزاري	٩,٧	٩٠,٣	٨٠,٦
المشاركة في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	١٥,٠	٩٢,٧	٥٨,٤
المشاركة في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	١٠,٨	٨٩,٢	٧٠,٠
المجالس البلدية	٢٤,٨	٧٥,٢	٥٠,٤
المجالس العمالية	٢٢,٠	٧٨,٠	٥٦,٠
مجالس النقابات	٤,٩	٩٥,١	٩٠,٢
النقابات المهنية	٣٣,٣	٦٦,٧	٣٣,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الاحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الاحصاءات العامة.

١- زيادة طفيفة في مجال السلك الوزاري.

٢- النقابات المهنية ما زالت نسبتها الثلث لصالح المرأة الأردنية.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

ومن خلال الدراسة المسبقة حول مشاركة المرأة في تولي المناصب الوزارية، بالإضافة إلى العرض الجندري للأعوام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م، لا بد لنا من الحديث عن دور المرأة الأردنية داخل تلك الوزارات أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية المختلفة، حيث أن مشاركة المرأة بارزة وواضحة داخل جسم القطاع العام الحكومي.

فبلغت نسبة عدد الذكور في وزارة التربية والتعليم (٤٠٧٨٢) فردًا، أما مشاركة المرأة في الوزارة فهي (٥٥٩٨٢) فردًا، فمجموع العاملين في وزارة التربية والتعليم (٩٦٨٥٤)، نسبة المرأة في الوزارة هو (٨٥٪).

وفي وزارة الصحة بلغ عدد الإناث (١٣٢٤٤) امرأة أما الذكور (١٢٧٣٩)، فنسبة مشاركة المرأة داخل الوزارة (٥١٪)، أما وزارة العدل فبلغت مشاركة المرأة (١٥٤٢) امرأة، أما الذكور (٣٠٥٢) رجلا، فنسبة الإناث هي (٣٤٪).

وفي وزارة الأوقاف بلغت مشاركة المرأة (٧٥٠) امرأة، أما مشاركة الذكور فبلغت (٨٤٤٩) رجلا، وشاركت المرأة في وزارة الأوقاف بما نسبته (٨٪)، ومشاركة المرأة في دائرة العطاءات الحكومية (٤٢) امرأة، أما الذكور (٥٦) رجلا؛ وشاركت المرأة بما نسبته في دائرة العطاءات الحكومية (٤٣٪).

أما مشاركة المرأة في دائرة الإقراض الزراعي فبلغت (١٣٣) امرأة؛ وأما عدد الذكور (٤٣٩) رجلا، فمشاركة المرأة ما نسبته (٢٨٪) من العدد الكلي لدائرة الإقراض الزراعي، وفي وزارة التنمية السياسية بلغ عدد الذكور (٢٧) رجلا، وبلغت مشاركة المرأة داخل الوزارة (٢١) امرأة، ومشاركة المرأة بما نسبته (٤٤٪)، وفي وزارة العمل بلغ عدد الإناث (١٨٦) امرأة، أما عدد الذكور (٣٤٥) رجلا، فشاركت المرأة في وزارة العمل بما نسبته (٣٥٪)؛ وفي وزارة الزراعة وصلت عدد النساء (١٥٢١) امرأة، أما عدد الذكور فهو (٥٠٦١) رجلا، وكانت نسبة المرأة ما يقارب (٢٣٪).

وفي الوقت الذي تتواتر فيه التصريحات حول أهمية تمثيلها في مواقع صنع القرار،[1] ففي وزارة التخطيط كانت مشاركة المرأة بـــ (١١٦) امرأة، أما عدد الذكور (١٥٥) رجلا، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة هي (٤٣٪)، وفي دائرة الاحصاءات العامة بلغت مشاركة المرأة (٣٥٣)

---

(1) العنزي، **مصدر سابق**، ص ٨٦.

امرأة، أما عدد الذكور (٤١٥) رجلاً، وحصلت المرأة على ما نسبته (٤٦٪) في دائرة الاحصاءات العامة، وفي مؤسسة التدريب المهني كانت مشاركة المرأة ما يقارب (٣٠٠) امرأة، أما مشاركة الذكور (١٢٠٨) رجلاً، وحققت المرأة ما نسبته (٢٠٪) في مؤسسة التدريب المهني.

وفي ديوان الخدمة المدنية شاركت (٥٨) امرأة، أما مشاركة الذكور فكانت (١٤٦) رجلاً، وكانت نسبة مشاركة المرأة في ديوان الخدمة المدنية (٢٨٪)، وفي المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي كانت مشاركة الذكور (٦٦٠) رجلاً، إما مشاركة النساء (٢٢٤) امرأة، وكانت نسبة مشاركة المرأة في المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي (٢٥٪).

وكانت مشاركة الذكور في وزارة التنمية الاجتماعية (١٢٣٧) رجلاً، أما مشاركة المرأة (١٣١١) امرأة، ووصلت نسبة مشاركة المرأة (٥١٪) في وزارة التنمية الاجتماعية، في وزارة الخارجية بلغت مشاركة المرأة (١١٨) امرأة، وكان عدد الذكور (٢٥٧) رجلاً، وكانت نسبة مشاركة المرأة داخل وزارة الخارجية (٣١٪)، أما وفي وزارة الصناعة والتجارة كانت مشاركة الذكور (٧٨٠) رجلاً، ومشاركة النساء (٣٣٠) امرأة؛ ونسبة مشاركة المرأة في وزارة الصناعة والتجارة هي (٣٠٪).

وفي وزارة الاتصالات بلغت مشاركة المرأة (٦٨) امرأة؛ وعدد الذكور (٨٤) رجلاً، بحيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في وزارة الاتصالات (٤٥٪)، وفي وزارة تطوير القطاع العام بلغت مشاركة الذكور (٥٣) رجلاً، أما مشاركة المرأة فبلغت (٣١) امرأة، وبذلك تكون مشاركة المرأة في وزارة تطوير القطاع العام ما نسبته (٣٧٪)، وفي وزارة المالية فمشاركة الذكور بلغت (٨٢٤) رجلاً، أما مشاركة المرأة بلغت (٣٢٥) امرأة، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة المالية هي (٢٨٪).

وفي وزارة التعليم العالي بلغت مشاركة المرأة (١١٣) امرأة، ومشاركة الذكور (١٩٥) رجلاً، وبذلك تكون مشاركة المرأة في وزارة التعليم العالي ما نسبته (٣٧٪)، وفي وزارة البيئة كانت مشاركة المرأة (٢٩) امرأة، أما مشاركة الذكور (١٤٦) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة البيئة (١٧٪)، وفي وزارة السياحة والآثار بلغ عدد الذكور (٢٨٦) رجلاً؛ أما مشاركة المرأة (١٠٣) امرأة؛ وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة هي (٢٦٪) في وزارة السياحة والآثار؛ وفي وزارة الداخلية بلغت مشاركة المرأة (٣٢٨) امرأة؛ وبلغ عدد مشاركة الذكور (١٢٦٢) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة الداخلية (٢١٪).

ورغم عدم وجود عوائق قانونية أمام تعيين النساء في الوظائف العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن تلكل الوظائف ظلت حكراً للرجال،[1] ففي وزارة الأشغال العامة بلغت مشاركة المرأة (٤٥٦) امرأة، وبلغ عدد الذكور (٢٢٧٣) رجلاً؛ وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة الأشغال العامة (١٧٪)؛ أما مشاركة الذكور في وزارة الشؤون البلدية (٥٣٠) رجلاً، ومشاركة المرأة (٢٠٥) وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة هي (٢٨٪)؛ وفي وزارة النقل بلغت مشاركة المرأة (٤٣) امرأة، أما مشاركة الذكور فبلغت (٥٨٪)، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة هي (٤٣٪) في وزارة النقل؛ وفي وزارة الثقافة كانت مشاركة المرأة (٩١) امرأة؛ أما مشاركة الذكور فبلغت (٢٠٨) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة الثقافة هي (٣٠٪)، وفي وزارة الطاقة والثروة المعدنية بلغت مشاركة الذكور (٩٦) رجلاً، أما مشاركة المرأة (٤٤) امرأة، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية (٣١٪).

أما مشاركة المرأة في دائرة الأراضي والمساحة فقد كانت (٤٣٥) امرأة، ومشاركة الذكور (١٢٨٢) رجلاً، وبذلك تكون مشاركة المرأة في دائرة الاحصاءات والمساحة بلغت (٢٥٪)، ومشاركة المرأة في دائرة الشراء الموحد بلغت (١٥) امرأة؛ ومشاركة الذكور (٣٠) رجلاً، وبذلك تكون مشاركة المرأة في دائرة الشراء الموحد (٣٣٪)، أما في دائرة المطبوعات والنشر فقد بلغت مشاركة المرأة (٣٤) امرأة، ومشاركة الذكور (٩٠) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة المطبوعات والنشر (٢٧٪)؛ وفي دائرة المكتبة الوطنية بلغت مشاركة المرأة (٣٩) امرأة؛ ومشاركة الرجل (٩٠) فرداً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة المكتبة الوطنية (٤٤٪)، وفي دائرة قاضي القضاة بلغت مشاركة الذكور (٩٤٨) رجلاً، أما مشاركة المرأة بلغت (٠) امرأة، وبذلك نسبة مشاركة المرأة في دائرة قاضي القضاة (٠٪).

وفي دائرة الأرصاد الجوية كانت نسبة الذكور (٢٤٩) رجلاً، أما مشاركة المرأة كانت (٢٣) امرأة، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة الأرصاد الجوية هي (٨٪)، وفي دائرة الموازنة العامة كانت مشاركة المرأة (١٩) امرأة، ومشاركة الذكور (١٠١) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة الموازنة العامة (١٦٪)، وفي دائرة الأحوال المدنية كانت مشاركة المرأة (٣٠٨) امرأة؛ ومشاركة الذكور (٦٤٧) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة الأحوال المدنية (٣٢٪)، وفي دائرة اللوازم العامة بلغت مشاركة الذكور (٦٨) رجلاً، أما مشاركة المرأة بلغت (٣٤) امرأة، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في دائرة اللوازم العامة (٣٣٪)، وأما مشاركة

---

(1) مصدر نفسه، ص ٨٨.

الذكور في دائرة الآثار العامة فهي (٩٢٤) رجلاً ومشاركة المرأة (٢٠٦) امرأة، وبذلك تكون مشاركة المرأة (١٨٪) في دائرة الآثار العامة.

أما مشاركة المرأة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات فقد بلغت (٣٢١) امرأة، ومشاركة الذكور (١٢٦٦) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة (٢٠٪)، وكانت مشاركة المرأة في مؤسسات المواصفات والمقاييس (١٠٥) امرأة، ومشاركة الذكور (٢٢٠) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة (٣٢٪) في مؤسسة المواصفات والمقاييس، أما مشاركة المرأة في المؤسسة الاستهلاكية المدنية بلغت (٣٤١) امرأة، ومشاركة الذكور (٨٠٥) رجلاً، وبذلك تكون مشاركة المرأة ما نسبته (٣٠٪)، وفي المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بلغت مشاركة المرأة (٥٢) امرأة، ومشاركة الذكور بلغت (٢١٨) رجلاً، وذلك تكون نسبة مشاركة المرأة (١٩٪) في المؤسسة الاستهلاكية العسكرية.

تعتبر المساواة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع الواحد دليلاً واضحاً ومعياراً حقيقياً لمدى تأصل قيم الحرية للإنسان،[1] أما مشاركة الذكور في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فقد بلغت (٧٩٣) رجلاً، ومشاركة المرأة (٤٥١) امرأة، وبذلك تكون مشاركة المرأة (٣٦٪) في مؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وفي مؤسسة الموانئ بلغت مشاركة المرأة (٤١) امرأة ومشاركة الذكور بلغت (١٣٦٣) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة (٣٪) في مؤسسة الموانئ، وفي مؤسسة الخط الحجازي الأردني بلغت مشاركة المرأة (٨) امرأة، ومشاركة الذكور (١٢٥) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في المؤسسة الخط الحجازي (٦٪)، أما مشاركة المرأة في المؤسسة العامة للإسكان بلغت (١٨٥) امرأة ومشاركة الذكور بلغت (٣٤٩) رجلاً، وبذلك بلغت مشاركة المرأة في المؤسسة العامة للإسكان (٣٥٪).

وفي مؤسسة المناطق الحرة بلغت مشاركة المرأة (٤٩) امرأة، ومشاركة الذكور (٣٣٨) رجلاً، وبذلك تكون مشاركة المرأة في مؤسسة المناطق الحرة (١٣٪)؛ ومشاركة المرأة في مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بلغت (٤٧) امرأة، حيث بلغت مشاركة الذكور (١٩٥) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة في مؤسسة المدن الصناعية الأردنية (١٩٪)، وفي المؤسسة العامة للغذاء والدواء بلغت مشاركة الذكور (٢٦٩) رجلاً؛ ومشاركة النساء (٢٠٠) امرأة، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة (٤٣٪) في المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وفي مؤسسة تنمية أموال الأوقاف كانت مشاركة المرأة (٠) امرأة، ومشاركة الذكور (٤٣) رجلاً؛ وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في مؤسسة تنمية أموال الأوقاف هي (٠٪)، وفي مؤسسة تنمية أموال الأيتام بلغت مشاركة النساء (٣٦) امرأة،

---

[1] الحوراني، سائد، (٢٠٠٥). **حقوق المرأة والطفل في تشريع الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ص ٥٢.

ومشاركة الذكور (٢٢١) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في مؤسسة تنمية أموال الأيتام هي (١٥٪).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المرأة الأردنية في المواقع القيادية الإدارية ما زال متدنيا، إلا أن وجودها في المناصب الإدارية الوسطى شهد تطور أفضل،[1] في المعهد الوطني للتدريب كانت مشاركة المرأة (٣٠) امرأة وكانت مشاركة الرجل (٤٧)، وبذلك كانت نسبة مشاركة المرأة في المعهد الوطني للتدريب هي (٣٩٪)، وفي الأمانة العامة لمجلس الأعيان بلغت مشاركة الذكور (٢٣٩) رجلاً، ومشاركة المرأة (٥٩) امرأة، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في الأمانة العامة لمجلس الأعيان (٢٠٪)، ومشاركة المرأة في الهيئة التنفيذية للتخاصية (١٦) امرأة، ومشاركة الذكور (٣٥) رجلاً، وبذلك نسبة مشاركة المرأة بلغت (٣١٪)؛ وكانت مشاركة المرأة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٧٢٩) امرأة، وبلغت مشاركة الذكور (٢١٧٥) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٥٪).

وفي المركز الجغرافي الملكي الأردني بلغت مشاركة المرأة (٦٤) امرأة، ومشاركة الرجل (١٦٧)، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في المركز الجغرافي الملكي (٢٨٪)، وفي البنك المركزي الأردني بلغت مشاركة المرأة (٢٧٥) امرأة، ومشاركة الذكور (٤٧٠) رجلاً، وبذلك نسبة مشاركة المرأة بلغت (٣٧٪) في البنك المركز الأردني، وفي هيئة الأوراق المالية بلغت مشاركة المرأة (٦٠) امرأة، ومشاركة الذكور (١٠٠) رجلاً، وبذلك نسبة مشاركة المرأة في هيئة الأوراق المالية بلغت (٣٨٪).

وفي وكالة الأنباء الأردنية بلغت مشاركة المرأة (٥٣) امرأة؛ وعدد الذكور (٢٢٧) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة المرأة في وكالة الأنباء الأردنية بلغت (١٩٪)، وفي السلطة البحرية الأردنية بلغت مشاركة المرأة (٧) امرأة، ومشاركة الذكور بلغت (٣٧) رجلاً، وبذلك وصلت نسبة مشاركة المرأة في السلطة البحرية الأردنية (١٦٪)، وبلغت مشاركة المرأة في هيئة الإعلام المرئي والمسموع (١٠) امرأة، وبلغ عدد مشاركة الذكور (٣٠) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في هيئة الإعلام المرئي والمسموع (٢٥٪).

وأما مشاركة المرأة في بورصة عمان فقد بلغت (١٦) امرأة، ومشاركة الذكور بلغت (٤٣) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في بورصة عمان (٢٧٪)، وأما مشاركة المرأة في سلطة إقليم البتراء فبلغت (٣٢) امرأة، ومشاركة الذكور (٢٧٢) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في سلطة إقليم البتراء (١١٪)، ومشاركة المرأة في صندوق الزكاة بلغت (٨) امرأة، ومشاركة

---

(1) العنزي، **مرجع سابق**، ص ٨٨.

الذكور بلغت (٤٠) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في صندوق الزكاة (١٧٪)، وفي هيئة مكافحة الفساد بلغت مشاركة المرأة (٤٣) امرأة، وبلغ عدد الذكور (٤٣) رجلاً، وبذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في مكافحة الفساد (٣٢٪)، وفي إدارة التأمين الصحي بلغت مشاركة المرأة (٧٧) امرأة، وبلغت مشاركة الذكور (٨٩) رجلاً، وبذلك وصلت نسبة مشاركة المرأة إلى (٤٦٪)، ومشاركة المرأة في ديوان المحاسبة بلغت (١٣٠) امرأة، وبلغت مشاركة الذكور (٤٦٠) رجلاً، وبذلك بلغت مشاركة المرأة في ديوان المحاسبة (٢٢٪)، حيث بلغ عدد العاملين في السلك الدبلوماسي من الإناث ما يقارب (١٨,١٪)، والعاملين في السلك الدبلوماسي من الذكور (٨١,٩٪).[1]

وفي سلطة المياة بلغت مشاركة المرأة (٤٠٧) امرأة، وعدد الذكور (٣٨٤٠) رجلاً، وبذلك تكون نسبة مشاركة الإناث (١٠٪) في سلطة المياه، وفي رئاسة الوزراء بلغت مشاركة الإناث (٨٦) امرأة، وبلغت مشاركة الذكور (٢٠٢) رجلاً، بذلك بلغت نسبة مشاركة المرأة في رئاسة الوزراء (٣٠٪)، أما مشاركة المرأة في صندوق التوفير البريدي كان (٢٤) امرأة، ومشاركة الذكور (٤٤)، وبذلك نسبة مشاركة المرأة بلغت (٣٥٪) في صندوق توفير البريد.

واهتم الجهاز الحكومي بالمرأة الأردنية اهتمامًا واضحًا من خلال عدة فعاليات، وهذه الفعاليات كانت تضم الموظفات الإناث داخل الدائرة والمؤسسة والوزارة الحكومية، ينبع التكريم الحقيقي للمرأة من خلال الاعتراف لها بالحقوق الفعلية التي لا بد أن تتمتع في المجتمع الديمقراطي الحر،[2] ومن هنا تم الاهتمام بالمرأة في المؤسسات والوزارات التالية:

---

(1)، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (٢٠١١). **المرأة والرجل في الأردن في أرقام (٢٠١٠)**، ص ٧٢.

(2) الحوراني، **مصدر سابق**، ص ٥١.

١- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

وذلك من خلال ما قامت به باطلاق العديد من المبادرات التي سعت إلى تمكين المرأة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين مستواها المعيشي.

٢- وزارة الأشغال العامة والإسكان:

اهتمت وزارة الأشغال العامة والإسكان بالمرأة الأردنية من خلال:

١- اشراك الموظفات بكافة الدورات التدريبية اللازمة لطبيعة وظائفهن وبنسب عالية جدّا، وفتح المجال أمام أي موظفة للتقدم بطلب أي دورة تدريبية تلزم طبيعة عملها.

٢- تعيين موظفات كفؤات في مواقع قيادية (مدير / رئيس قسم).

٣- إعطاء الموافقات اللازمة للموظفات لاستكمال التعليم وتسهيل الحصول على هذه الموافقات، ومنح المغادرات والإجازات اللازمة لاستكمال التعليم.

٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

اهتمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمرأة وتمكينها من خلال:

١- يوجد في الوزارة عدد من الوظائف القيادية والمتوسطة تشغلها الإناث بنسبة جيدة.

٢- تتوفر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دراسات علمية حول المرأة قام بها عدد من الباحثين والباحثات الأردنيين داخل مؤسسات التعليم العالي الأردنية، كما يتوفر في الوزارة بحث حول شؤون المرأة ومشاركتها في مؤسسات التعليم العالي، وتم الإفادة من هذه الدراسة في أحد محاور استراتيجية قطاع التعليم العالي في الأردن للأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

٤- وزارة الداخلية:

لا توجد في الوزارة وحدة معنية بالمرأة بشكل خاص، وإنما توجد مديرية لحقوق الإنسان تعني بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام ومن ضمنها المرأة والطفل، وتهدف هذه المديرية إلى متابعة كافة القضايا والشكاوى التي ترد إلى الوزارة من كافة المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، ومتابعتها لدى الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المشاركة والتنسيق مع كافة اللجان المعنية بحقوق المرأة.

ومن أبرز إنجازات وزارة الداخلية نحو تمكين المرأة:

١- تم استهداف المرأة في الانتخابات النيابية، حيث تم عقد مجموعة من ورش العمل للناخبات والمرشحات من قبل مديرية التنمية المحلية في الوزارة، وذلك على نحو الآتي:

أ- عقد (١٢) ورشة عمل متخصصة للناخبات في جميع محافظات المملكة.

ب- عقد (٣) ورشات للمرشحات لتعريفهن بقانون الانتخاب والعملية الانتخابية.

٢- إطلاق برنامج تعزيز دور المرأة في المشاركة في المجالس الاستشارية والتنفيذية التي تقام بالتعاون مع مركز ثريا للدراسات.

٣- تنفيذ برنامج القدرات المؤسسية للتأكيد على دور المرأة واشراكها في هذه البرامج من جميع محافظات المملكة.

٤- شهد عام ٢٠٠٨ م، أيضًا تطورًا ملموسًا في جانب التشريعات كصدور قانون الحماية والعنف الأسري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ م، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦ م. [1]

٥- دائرة الموازنة العامة:

تقوم دائرة الموازنة العامة من خلال رصدها للمخصصات المالية اللازمة لكافة برامج ومشاريع الوزارات والدوائر الحكومية، ورصد مخصصات الدعم المؤسسات المجتمع المدني، بإيلاء قطاع المرأة الأهمية المناسبة، من خلال رصد المخصصات للجمعيات والهيئات التي تعني بشؤون المرأة والطفل.

٦- دائرة الأحوال المدنية والجوازات:

تنفيذ مشروع مبروك، وهو من المشاريع التي استهدفت المرأة والواردة في الخطة الاستراتيجية للدائرة، وهدفه الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتشارك المرأة في مختلف مجالات العمل مثل الإدارية والحاسوبية والقانونية.

٧- مؤسسة الموانئ العقبة:

تقوم المؤسسة بتوفير وسائل المواصلات للقطاع النسائي في المحافظة، وتوفير الأيدي العاملة المساعدة، وتقديم المساهمات المالية حسب الإمكانيات المتاحة للمراكز والجمعيات النسائية سنويًا.

٨- مركز إيداع الأوراق المالية:

يدعم المركز إيداع الأوراق المالية القوى العاملة النسائية من خلال:

١- تشجيع المرأة وإعطائها الحق في المشاركة في عضوية اللجان، وغيرها من النشاطات المختلفة في المركز.

٢- إبراز دور المرأة والإسهام في نجاحها باعطائها مسؤوليات ومهام، بالإضافة إلى تولي ذوات الكفاءة من النساء مناصب إدارية وقيادية.

([1]) حؤبشه، منى، (٢٠١٠). المرأة الأردنية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)، عمان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ص ٧٩.

٣- مراعاة المساواة بينهن وبين الرجال، ومراعاة عدم التمييز بينهما في عمليات التوظيف والزيادات والترقيات.

٩- البنك المركزي الأردني:

وذلك من خلال إيفاد الموظفات في بعثات دراسية ومهمات رسمية ومهمات علمية، ويتم ترقية الموظفات إلى وظائف عليا وفقا لأنظمة وتعليمات وأسس ذات علاقة، ويتم معالجة الموظفة أو أي من أفراد عائلتها وفقا للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

١٠- السلطة البحرية الأردنية:

يتم التركيز على تأهيل المرأة من خلال منحها نفس الفرص التدريبية التي تعطى للرجال، ويتم ترشيح العاملات في السلطة للدورات التدريبية المتخصصة للمرأة في مجال النقل البري، كما أن من أسس الديمقراطية الصحيحة أن تكون المساواة أساس التعامل من قبل السلطات مع الأفراد بداخلها.[1]

١١- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

يتم دعم المرأة في السلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من خلال كافة البرامج والمشاريع السلطة، حيث تكون هذه البرامج موجهة إلى كافة أبناء المجتمع الأردني دون استثناء مثل: التدريب والمنح الدراسية والصحة والتعليم والجمعيات وذوي الاحتياجات الخاصة.

---

(1) الحوراني، مرجع سابق، ص ٥٥.

الفصل الثالث: محددات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية

المحددات بجميع أشكالها هي محيط المشاركة الفعلية لأي فرد، والمحددات هي حدود مشاركة الفرد سواء كانت حدودًا كبيرة أو حدودًا ضيقة، وتلعب المحددات دورًا كبيرًا وفعالاً في عملية المشاركة السياسية لأي مجتمع كان، وتعتبر المرأة الأردنية جزءًا فعالاً وبارزًا في هذه المحددات المجتمعية، فتؤثر تلك المحددات على المرأة الأردنية من خلال جانبين، أولهما:- إيجابيًا من خلال دفع مشاركة المرأة إلى الأمام، وثانيهما:- سلبيًا من خلال تحييد مشاركة المرأة الأردنية وتحجيمها.

وقسّم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي: المبحث الأول وهو محددات مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجال المحلي، والمبحث الثاني هو محددات المرأة الأردنية في التنمية السياسية والاجتماعية، والمبحث الثالث هو محددات مشاركة المرأة الأردنيسة في الحياة السياسية في المجال الدولي.

فالمبحث الأول اهتم بدراسة المحددات التي تحيط بمشاركة المرأة داخل الدولة الأردنية، كالمحددات القانونية وأيضًا المحددات الوطنية والمحددات الاجتماعية والمحددات الذاتية (الشخصية)، وحول تأثيرها على عملية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية داخل الدولة الأردنية.

والمبحث الثاني أهتم بدراسة دور المرأة في العملية التنموية التطويرية للمجتمع الأردني من خلال مشاركتها في المجال الصحي والتعليمي والاقتصادي والقانوني والسياسي، وأثر ذلك على العملية التنموية داخل المجتمع الأردني، بالإضافة إلى عرض بسيط حول تعداد الدولة الأردنية والذي تشكل المرأة فيه نصف المجتمع الأردني، بالإضافة إلى عرض بسيط حول تعداد الدولة الأردنية والذي تشكل المرأة فيه نصف المجتمع، وتم الاعتماد على احصائيات دائرة الاحصاءات العامة، وعرض مشاركة المرأة في الميادين السالف ذكرها من المنظور الجندري للأعوام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، على التوالي من أجل تباين دورها في العملية التنموية ككل.

واهتم المبحث الثالث بدراسة دور المحددات الدولية وأثره على المشاركة السياسية للمرأة، وذلك من خلال الاهتمام الدولي للمرأة قبل عام ١٩٤٨م؛ والاهتمام الدولي للمرأة بعد عام ١٩٤٨م، وتم استعراض جميع المؤتمرات والمحافل والمنظمات المهتمة بالجانب النسائي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتم ترتيب الأحداث والمؤتمرات حسب التسلسل الزمني لانعقاد تلك المؤتمرات.

الفصل الثالث

المبحث الأول: محددات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في المجال المحلي

تعتبر المحددات المحلية (الداخلية) أحد أهم العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتنمويًا، فتلك المحددات ذات صلة بشكل أو بآخر في المسيرة السياسية للمرأة الأردنية، وبمدى تأثير تلك المسيرة سواء كانت قوية داعمة أم ضعيفة غير داعمة.

والمحددات المحلية (الداخلية) مجموعة من العوامل القانونية أو الوطنية أو الاجتماعية أو الشخصية المرتبطة بالمرأة الأردنية ومشاركتها في جميع الأصعدة، وتعمل هذه العوامل على تحديد معالم سير النهج النسائي داخل المجتمع.

وكان للأردن دورٌ سباق ورياديٌ في مجال دعم النشاط النسوي داخل الأردن، من خلال التشريعات والتنظيمات والدعم المباشر وغير المباشر، وأصبح الأردن نموذجًا يحتذى به في المؤتمرات والمحافل الدولية، وأصبح نموذجًا من خلال دعمه واهتمامه ورعايته للمشوار النسائي في الأردن، فضلاً عن ذلك، فإن المشاركة النساء تعد تحقيقاً للمواطنة الكاملة ذاتها، والتي تعني تمكين المواطن من حقوقه،[1] وقد تناول هذا المبحث دراسة لعدد من المحددات المحلية التي تؤثر على مشاركة المرأة السياسية من خلال المحددات القانونية، والمحددات الوطنية، والمحددات الاجتماعية، والمحددات الشخصية.

١- **المحددات القانونية:**

وهي تلك المحددات التي تحيط بالمرأة من الناحية القانونية داخل مجتمعنا الأردني والتي تشمل الدستور والقوانين.

والقانون: وهو مجموعة من القواعد التي تحكم وتنظم سلوك الأفراد في الجماعة وتوفق بين مصالحهم، ومن يخالف تلك القوانين يوقع عليه الجزاء.

وأما الدستور الأردني: هو الوثيقة الأساسية التي تبين شكل الحكم في الدولة وتنظم السلطات الثلاث (التشريعية / التنفيذية / القضائية)، والدستور هو أعلى وأسمى المراتب القانونية، وهو المرجع الأول والذي تم إعلانه في ١٩٢١/١/٨م في عهد الملك عبدالله الأول بن الحسين.

---

(١) أبو الشعر، **مرجع سابق**، ص ١٨٥.

وقد أعطى المشرع الأردني للمرأة حقوقا كما اعطاها للرجل، وحسب الدستور الأردني، كل الأردنيين متساوون تحت القانون، من خلال حق ممارسة مختلف الأعمال[١]، كما أعطى الدستور الأردني حرية التحرك للمواطنين ضمن حدود القانون[٢]، وقد راعى المشرع الأردني أهمية المرأة ودورها في ممارسة حياتها السياسية، وأيضًا لتأخذ دورها في العملية التنموية ككل.

وجعل من المجتمع الأردني مجتمعًا ديموقراطيًا حيويًا منتجًا تسوده الحرية والعدالة والمساواة والاحترام لحقوق الإنسان، وخاليًا من التمييز والعنف يتمتع أفراده نساءً ورجالاً بالكرامة والطمأنينة والحقوق دون أي تفرقة[٣]، وشهدت العقود الأخيرة تقدمًا ملحوظًا في مشاركة المرأة في المجال العام وخاصة في القطاع الحكومي وتزايد مدى تأثير المرأة في سياسات العمل المحلية والوطنية[٤]، وذلك بفضل الوضع القانوني الذي ناصر المرأة ودعمها في مختلف المجالات، فالتشريعات الأردنية دلت بشكل أو بآخر على مدى المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك من خلال التشريعات التي أصدرها والتي استطاع من خلالها توفير قدرا كبيرا من الحماية للحقوق والحريات التي تم اقرارها للمواطن سواء ذكرًا أو أنثى[٥].

وتلك أهم مواد الدستور التي اهتمت بالمرأة الأردنية:

١- **المادة السادسة (البند الأول):** "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".

ونرى هنا أن كلمة "الأردنيون" تدل على المرأة والرجل، وأنهم متساوون أمام القانون، ونص المادة أن لا يوجد تمييز بينهم في الحقوق على اختلاف أشكالها أو واجباتها أو دينها.

٢- **المادة الخامسة عشر (البند الأول):** "تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير ووسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون".

وهنا أيضًا لا يوجد أي نوع من أنواع التمييز، ولفظه أردني تشمل المرأة والرجل، ولها الحق في حرية التعبير والتي تندرج تحت الحرية السياسية والذي كفلها للمرأة الأردنية هو الدستور.

٣- **المادة السادسة عشر (البند الأول):** "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون".

(1) haTamleh, wasfi fawzi, (2007). **human rights,** amman: National Library, page 57.

(2) Al-ATiyat, ibTesam, (2003). **The women's movement in Jordan**-Doctora thesis- Freie university , page 189.

(3) طالع: www.sigi-jordan.org، الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للتضامن مع النساء.

(4) صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (يونيوفم)، (٢٠٠٤). تقرير أوضاع المرأة الأردنية، المكتب الإقليمي العربي، ص ٥١.

(5) **الحوراني، مصدر سابق،** ص ٥١.

وأيضًا كلمة الأردنيين تدل على المرأة والرجل معًا، وحق الاجتماعات أضيف إلى حقوق المرأة التي كفلها لها الدستور.

٤- **المادة السادسة عشر (البند الثاني)**: "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

وهنا أنه يحق للمرأة مخاطبة السلطات الثلاثة، ولا يوجد التمييز بين الرجل والمرأة في هذه المادة الدستورية.

وهنا كلمة أردنيين تشمل المرأة والرجل، وقد أعطى الدستور المرأة الحق السياسي في تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية بشتى صورها.

٥- **المادة السابعة عشر**: "للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة بما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون".

وهنا أنه يحق للمرأة مخاطبة السلطات الثلاثة، ولا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في هذه المادة الدستورية.

٦- **المادة الثانية والعشرون (البند الأول)**: "لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعنية بالقوانين والأنظمة

وهنا لم يتم التمييز بين المرأة والرجل في المناصب الإدارية داخل السلك الحكومي، بل أن الشروط ليست حسب النوع الجندري، فالشروط حسب الأنظمة والقوانين وهذه المساواة داخل المناصب الإدارية فتحت للمرأة طريقا واسعًا للمشاركة السياسية، ذلك أن النساء يحققن الآن بعض المكاسب الإيجابية والحقوق الجديدة، وبينما لا زال هنالك مجال واسع للتقدم.[١]

٧- **المادة الثانية والعشرون (البند الثاني)**: "التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدول والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات".

وهنا التعيينات داخل النظام الحكومي للدولة الأردنية قائم على أساس الكفاءات والمؤهلات، ومن هنا المرأة الأردنية تبوأت منصب الوزارة وأثبتت كفاءتها في مجلس النواب والأعيان والمجالس البلدية.[٢]

أما من الناحية القانونية فتم تعديلات قانونية تهتم بالشؤون المرأة من خلال:

([1]) فريدم هاوس، (٢٠١٠). **حقوق المرأة في شرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ص ٩٦.

([2]) عوض، **مرجع سابق**، ص ١٧.

١- قانون الانتخاب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠م: والذي أعطى للمرأة حق الانتخاب والترشيح وذلك بعد تعديل المادة (٢) سنة ١٩٧٨م، وبموجب هذا التعديل شملت العضوية في المجلس الوطني الاستشاري كلا من المرأة والرجل على حد سواء.

٢- قانون الانتخاب رقم (٢) لسنة ١٩٨٦م: والذي أكد على تعريف كلمة الأردني في القانون، ثم تعديل المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩م، بأن الأردني هو: كل شخص ذكرًا أو أنثى يحمل الجنسية الأردنية.

٣- قانون الكوتا النسائية لعام ٢٠٠٣م، وتهم اعتماده أول مرة في الأردن، حيث تم تخصيص ستة مقاعد نسائية لكل الدوائر في الأردن، ويفرز حسب نسبة الأصوات المئوية التي حصلن عليهن في دوائرهن الانتخابية، وللعلم يجوز للمترشحة الأردنية أن تفوز بمقعد دون الكوتا، دون أن تؤثر على المقاعد الأصلية الستة، أي يجوز فوز مرشحة بعد اجتيازها جميع المرشحين من ذكور وإناث داخل الدائرة، وبالتالي تبقى المقاعد الستة "الكوتا" للمرشحات الأخريات من الدوائر المختلفة.

٤- قانون الكوتا رقم (٩) لعام ٢٠١٠م، تم رفع عدد المقاعد الكوتا النسائية من ستة مقاعد إلى اثني عشر مقعدًا.

٢- **المحددات الوطنية:**

وهي تلك البرامج والمشاركات الحكومية التي قامت من أجل المرأة الأردنية وهذه بعض البرامج التي اهتمت بشؤون المرأة الأردنية:

١- **الميثاق الوطني:** وهي وثيقة سياسية اتفقت عليها جميع القوى والتيارات السياسية باعتبارها تشكل نقطة انطلاق وبداية جديدة نحو مستقبل أفضل يحقق الإصلاح الشامل.

وبقرار من الملك الحسين بن طلال عام ١٩٩٠م، تم تشكيل لجنة قرابة المئة شخص من أجل صياغة الميثاق الوطني وذلك بعد إجراء الانتخابات، وتمثلت في هذه اللجنة كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية في الأردن،[١] ويعتبر الميثاق تأسيسًا لمرحلةٍ ديمقراطية جديدة عاشها الأردن، وأهم ما ورد في الميثاق بخصوص المرأة:-

١) المساواة بين الرجل والمرأة من الناحية الدستورية والقانونية والتنموية بشكل عام، ومن خلال المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات من خلال الفصل الأول، البند الثامن وهو كالآتي:

"الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلزمون بمصلحة الوطن العليا

---

(١) الدغمي، مرجع سابق، ص ٢٤.

وأخلاق العمل الوطني، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدم وبناء المستقبل".

٢) الحق في تأليف الأحزاب والمنظمات السياسية للرجل والمرأة على حد سواء؛ من خلال الفصل الثاني، البند الرابع وهو كالآتي:

"للأردنيين حق في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها...".

٣) دور المرأة في التنمية وبناء المجتمع الأردني، وأن المرأة مساوية للرجل في جميع الأصعدة، والمساواة ضرورة تواكب المتغيرات المؤهلة التي يشهدها المجتمع العالمي في عصر العولمة،(١) وذلك من خلال الفصل الخامس، البند السادس:

" المرأة شريكة الرجل وصنوُه في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، مما يقتضي التأكيد على حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه.

٢- **الأجندة الوطنية:** وهي لجنة شكلت بأمر ملكي في ٩ شباط ٢٠٠٥م، هدفت هذه اللجنة إلى وضع أولويات في المجال التنموي الأردني على مدى عشر سنوات قادمة، فاهتمت بالتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتم صياغة الأهداف الوطنية وتحديدها في ظل حوار عميق، وبمشاركة جميع الأردنيين من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية،(٢) بالإضافة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة والمواطنة.

وقد أولت الأجندة الوطنية اهتمامًا كبيرًا بالمرأة الأردنية، وذلك من خلال جعل المرأة الأردنية ومشاركتها جزءًا من تلك الأجندة، حيث أفرد لها بابًا كاملاً، وثم إصدار ستة مبادئ مهمة مرتبطة بالحياة السياسية والاجتماعية في الأردن، وذلك من خلال تحسين الوضع الصحي والتعليمي والسياسي للمرأة الأردنية داخل المجتمع، بالإضافة إلى تمكينها سياسيًا من خلال المشاركة في المجال التنموي، وإعطائها فرص أكبر في تعيينها في الدوائر الحكومية ومراكز صنع القرار، بالإضافة إلى دعمها اقتصاديًا حتى تستطيع فرض نفسها على أرض الواقع. واهتمت الأجندة بتمكين المرأة من خلال:

١- ضمان مبادئ تكامل الفرص.

٢- ضمان زيادة مشاركة المرأة.

٣- دعم تمثيل للمرأة.

---

(١) أبو الشعر، مرجع سابق، ص٥.

(٢) بيضون، **مرجع سابق**، ص ٦٢.

٤- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

٥- تحقيق المساواة للمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز.

٦- تغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة ضد المرأة.

٣- وثيقة الأردن أولاً:

وهي وثيقة تم اطلاقها في تموز ٢٠٠٦م وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية في الأردن وذلك بأمر ملكي من قبل الملك عبدالله الثاني بن الحسين بهدف تأسيس منظور وطني شامل، اهتمت الوثيقة بالجانب الداخلي من خلال الإصلاحات ومن الجانب الخارجي تتمثل بالقضية الفلسطينية، وتمَّ الاهتمام بالمرأة الأردنية من خلال الزوايا التالية:-

١- **التوافق الاجتماعي:** فقد عرضت الوثيقة أهمية العملية التكاملية بين الذكر والأنثى من خلال لفظه أردني وأردنية.

٢- **تمكين المرأة:** وذلك من خلال الاهتمام بدور المرأة الأردنية في مجتمعنا، وأيضًا الحديث عن مشاركة المرأة الأردنية والكوتا النسائية الانتخابية، وكيفية وصولها إلى البرلمان كما يلي:
"كما تراعي تمكين المرأة من المشاركة انتخابيًا وترشيحًا، وضمان وصول سيدات للبرلمان".

٣- **رسالة عمان:** وهي رسالة من الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى المسلمين جميعًا، وذلك في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤م، وقد عرضت التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، والاهتمام بالحقيقة الإسلام، وقد أشارت الرسالة إلى أهمية المساواة عن الحقوق والواجبات بين الناس سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا، وكما اهتمت بالتكافل الاجتماعي بين الأفراد أكانوا رجالاً أم نساءً "وبشر بمبادئ وقيم السامية تحقق الخير للإنسانية قوامها وحدة الجنس البشري".

من خلال:

٤- **اللجنة الوطنية لشؤون المرأة:** تم إنشاء لجنة شؤون المرأة بتاريخ (١٩٩٢/٣/١٢م) بقرار من رئاسة الوزراء، وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال، تعبيرًا عن استجابة الأردن لالتزاماته الدولية بخصوص إيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والاهتمام بالدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء، وتعتبر اللجنة الوطنية المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وتعتبر اللجنة الوطنية لشؤون

المرأة في المرجع الرئيسي لدى جميع الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة.[١]

وتم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٣م، وتمت لمدة سنتين برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال، وبعضوية (٢٢) شخصًا يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع الأردني، بالإضافة إلى شخصيات وطنية بارزة. كما تم عقد الاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الوطنية بتشكيلها الجديد بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٦م، وتم استعراض كافة الأمور التي تحيط بها.

وقد هدفت اللجنة للوصول إلى رؤية معينة حول المرأة وهي أن المرأة الأردنية متمكنة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة، تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفاعلية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني، وتعد قوة فاعلة باتجاه تطوير الأردن وإنمائه ليكون دولة ديمقراطية مستنيرة بتعاليم الإسلام السمحة وملتزمة بالمواثيق الدولية ومتميزة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأبرز مرجعيات اللجنة هي:

١- الدستور الأردني.

٢- مبادئ حقوق الإنسان.

٣- الرؤية الملكية للملك عبدالله الثاني بن الحسين.

٤- توجيهات سمو الأميرة بسمة بن طلال.

٥- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بصفتها الوثيقة الوطنية المصادق عليها من الحكومة.

٦- أولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها.

٧- أحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصلية والتشريعات النافذة.

٨- المؤتمرات الدولية والاتفاقيات.

وتعمل اللجنة على الهيئات التالية:[٢]

١- شبكة (شمعة) من أجل مناهضة العنف ضد المرأة.

٢- شبكة نشميات (عضوات المجالس البلدية).

٣- شبكة الاتصال للمؤسسات الحكومية.

٤- اللجنة التنسيقية للمنظمات الغير حكومية.

---

(1) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(2) طالع: www.women.jo – الموقع الإلكتروني الجنية الوطنية لشؤون المرأة.

٥- منتدى الأكاديميات والمهنيات.

٦- فريق العمل الإعلامي والقانوني.

وتعمل اللجنة على مشاريع وأهداف أبرزها:(١)

١- تطوير قدرات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

٢- تطوير القدرات البرلمانية والنساء المنتخبات والمعينات في مجلس أمانة عمان الكبرى.

٣- كسب التأييد المجتمعي لمشروع قانون صندوق التسليف النفقة.

٤- التعريف والتوعية بقانون الحماية من العنف الأسري.

٥- اعتماد اتفاقية "سيداو" كمرجعية قانونية للمرافعة في المحاكم.

٦- بناء الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

٧- دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة.

٨- رسم الخارطة الأنشطة المتعلقة بالمرأة.

٩- دعم مشاركة النساء في الحياة العامة على مستوى الحكم المحلي.

١٠- برنامج العمل السابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٨ - ٢٠١٠م، محور العمل الاجتماعي.

١١- اللامركزية ومشاركة المرأة في الأردن.

١٢- مشروع "ورقتي".

١٣- مكتب شكاوى المرأة.

١٤- دراسة حول النساء في قطاع العمل غير الرسمي والأعمال الممارسة في المنزل.

١٥- شبكة مناهضة العنف ضد المرأة (شمعة).

١٦- المجلس الاستشاري للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (رائدة الحركة النسائية).

١٧- تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات وتطوير العلاقات العامة.

١٨- التشريع (المراجعة والتحديث والتوعية).

١٩- تحديث موقع (نساء الأردن).

٢٠- تدريب الإعلاميين والإعلاميات المعنيين بقضايا المرأة.

٢١- تفعيل قرار المجلس الأمن (١٣٢٥) على مستوى الوطني.

---

(١)، طالع: www.women.jo؛ الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لشؤون المرأة.

٢٢- التعريف وزيادة الوعي المجتمعي ببرامج اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها وفعاليتها وأنشطتها.

الاتحاد النسائي الأردني:

تأسس الاتحاد النسائي الأردني العام كهيئة نسائية تتمتع بالشخصية والمعنوية وفقا للقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦م، وبمبادرة شخصية من السيدة إنعام المفتي والتي كانت تشغل منصب وزيرة تنمية اجتماعية بقرار إنشاء الاتحاد العام ١٩٨١م.

وقد ضم الاتحاد في عضويته الجمعيات والأندية والهيئات الاجتماعية النسائية والتي وصلت الآن إلى (١١٥) جمعية موزعة على فروع أحدى عشرة محافظة، وتترأس سمو الأميرة بسمة بنت طلال الرئاسة الفخرية للاتحاد النسائي العام، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية عشرين عضوًا.

هدفت رسالة الاتحاد إلى تنمية وتطوير مهارات وقدرات المرأة الأردنية، وتعزيز دورها ومكانتها لتمكينها من المشاركة الفعلية والمتوازنة في بناء مجتمع أردني ديمقراطي تتساوى فيه الحقوق والواجبات.

وقد اهتم الاتحاد النسائي العام باستمرار نهوض بواقع المرأة الأردنية ودمجها في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال تطوير قدراتها وإمكانيتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وتحسين مهارتها وتدريبها وتأهيلها في مختلف الأصعدة الإنتاجية.

إضافة إلى السعي لإيجاد توازن حقيقي واقعي ومقبول في الأدوار بين الرجل والمرأة من خلال العمل على زيادة الوعي بأهمية دور المرأة على مختلف المستويات ذات العلاقة، واحداث التغيير المؤثر.[1]

وأولى الاتحاد اهتمامه من خلال القنوات المؤسسية والجمعيات النسائية وما يتبعها من فروع، وخاصة في المناطق المحتاجة إلى الدعم مثل البوادي والمناطق النائية، حيث يعمل باستمرار على تحديد الاحتياجات في هذه المناطق واتخاذ التدابير اللازمة بتقديم الدعم المالي والفني وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة.

(1) عوض، **مرجع سابق**، ص ٤٣.

تتضمن خطة الاتحاد النسائي سنويًا مجموعة من البرامج والمشاريع والأنشطة، ويعمل الاتحاد على تنفيذها وفق موارده وإمكانياته المتاحة، حيث يتم التركيز على نوعية البرامج التوعوية والتدريبية والتأهيلية، التي تساعد في تنمية تطوير الكوادر البشرية النسائية.

أما أهداف الاتحاد فتتلخص بما يلي:

١- السعي إلى إيقاف جميع أشكال التمييز العنصري الذي يعتبر تحديًا للمرأة الأردنية.

٢- زيادة الوعي بأهمية دور المرأة على مختلف المستويات ذات العلاقة بها.

٣- إحداث تغيير مؤثر على صانعي القرار تجاه دور المرأة وحقوقها.

٤- العمل على تطوير أداء المؤسسي الفني والإداري والمالي للاتحاد النسائي العام.

٥- العمل على تطوير أداء وقدرات وإمكانيات المرأة السياسية والاقتصادية والثقافية.

٦- العمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧- العمل على تنويع وتطوير برامج الاتحاد النسائي العام في مشاريعه وأنشطته.

٨- تطوير وتحسين الكفاءة الذاتية لمهارات وقدرات المرأة من خلال التدريب والتأهيل.

٩- توسيع مجالات التعاون والتنسيق في الاتحاد النسائي العام محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وقد اهتم الاتحاد النسائي الأردنية بالبرامج والأنشطة السياسية كما يلي:

١- برامج التوعية والتثقيف المرأة الأردنية.

٢- برنامج تبادل الخبرات للمرأة الأردنية

٣- برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية.

٤- برنامج التمكين القانوني للمرأة الأردنية.

٥- برنامج التمكين السياسي للمرأة الأردنية.

٦- برنامج بناء القدرات المؤسسية للاتحاد.

واهتمت الصحافة بنشاطات الاتحاد النسائي العام؛ وذلك من خلال نشر المواضيع التي تخص الاتحاد، وأبرز ما نشر عن الاتحاد في ما يلي:

الدستور : Mar. 4,2008[1]

ناصر يؤكد أهمية تمكين المرأة من المشاركة في التنمية الشاملة

□ **عمان – بترا**

أكد وزير التنمية السياسية وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر أهمية تمكين المرأة للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية الشاملة. وقال خلال لقائه أمس وفدًا من الاتحاد النسائي الأردني أن الحكومة حريصة على تعزيز المشاركة السياسية والحزبية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع. وشدد على أهمية تعزيز ثقة المواطن بخطاب الإصلاح والتنمية الموجه لجميع شرائح المجتمع.

وعرضت المشاركات في اللقاء مجموعة من القضايا التي تهم المرأة المتعلقة بإيجاد برامج جدية لتمكينها من المشاركة السياسية كما تمت مناقشة بعض التشريعات التي تعالج احتياجات وحقوق المرأة التي كفلها لها الدستور.

العرب اليوم **Mar. 4,2008** [2]

وزير التنمية السياسية

يلتقي وفدا نسائيا

□ **عمان – بترا**

- أكد وزير التنمية السياسية وزير الدولة للشؤون القانونية د. كمال ناصر أهمية تمكين المرأة من المشاركة بفاعلية في عملة التنمية الشاملة. وقال خلال لقائه أمس وفدا من الاتحاد النسائي الأردني أن الحكومة حريصة على تعزيز المشاركة السياسية والحزبية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع. وشدد ناصر على أهمية تعزيز ثقة المواطن بخطاب الإصلاح والتنمية الموجه لجميع شرائح المجتمع. وعرضت المشاركات في اللقاء مجموعة من القضايا التي تهم المرأة الأردنية المتعلقة بإيجاد برامج جدية لتمكينها من المشاركة السياسية كما تم مناقشة بعض التشريعات التي تعالج احتياجات وحقوق المرأة التي كفلها لها الدستور.

---

(1) الاتحاد النسائي الأردني العام، (٢٠٠٨)، **الاتحاد النسائي العام في الاتحاد النسائي الأردني العام في صفحات الأردنية والعربية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨) م**؛ إعداد: أنس الساكت، مرام الخصاونة، ردينة الكلوب، ص ١٢.

(2) مصدر نفسه، ص ١٢.

الرأي **Mar. 4,2008**[1]

وزير التنمية السياسية

يلتقي وفدا نسائيا

عمان – بترا. أكد وزير التنمية السياسية وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور كمال ناصر أهمية تمكين المرأة للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

وقال خلال لقائه أمس وفدا من الاتحاد النسائي الأردني أن الحكومة حريصة على تعزيز المشاركة السياسية والحزبية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع.

وشدد ناصر على أهمية تعزيز ثقة المواطن بخطاب الاصلاح والتنمية الموجه لجميع شرائح المجتمع.

وعرضت المشاركات في اللقاء مجموعة من القضايا التي تهم المرأة الأردنية المتعلقة بإيجاد برامج جدية لتمكينها من المشاركة السياسية كما تم مناقشة بعض التشريعات التي تعالج احتياجات وحقوق المرأة التي كفلها لها الدستور.

٣- المحددات الاجتماعية:

تعتبر المحددات الاجتماعية مهمة جدًا للمرأة الأردنية، فالمرأة الأردنية هي نصف المجتمع الأردني سكانيًا، والمرأة الأردنية هي الأم الرؤوم والأخت والزوجة والابنة، وفي كل بيت أردني توجد المرأة الأردنية، فنظرة الأردني إلى اخته الأردنية نظرة احترام ووقار وتعظيم لما تقدمه يوميًا من أجل رفعة وطننا ونهضته.

أن التركيبة الاجتماعية في الأردن تشكل نسيجًا اجتماعيًا متجانسًا، فلا محل للفروقات داخل الأردن حول الدين أو الجنس أو العرق، فيشكل المسلمون (٩٤ ٪) من سكان الأردن، ويشكل المسيحيون (٦٪)، والعرب يشكلون الغالبية العظمى من السكان، كما توجد بعض الأقليات من أصول غير عربية كالشركس والشيشان والأرمن والأكراد.

ويقدر عدد سكان الأردن بنحو ستة ملايين ونصف، معظم الأردنيين ينحدرون من أصول عشائرية وقبلية سكنت الأردن منذ آلاف السنوات، أن بنية المجتمع الأردني تتسم بالعشائرية والقبلية، وأكثر ما يحكم النظم الثقافية في هذه الحالة هو القانون العشائري والتقاليد والعادات والعرف.[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص ١٢.

(2) السالم، زغلولة، (٢٠٠٤). **واقع المرأة الأردنية القانوني والاجتماعي**، دار يافا، ص ٩٥.

يتكون المجتمع الأردني من العناصر الآتية: قبائل بدوية ومجتمع القرية والمدينة، مثلـه فـي ذلك أغلب المجتمعات العربية، وقد شكل كل عنصر من العناصر مجتمعًا آمنًـا بـصورة أساسـية لأعضائه[1]، ومن المشهور عن الشعب الأردني أنه يحسن الضيافة والكرم، واللغة الرسـمية هـي اللغة العربية.

عند الحديث عن المحددات الاجتماعية لا بد لنا من أن نستعرض في البداية مفهـوم الجنـدر (الجنوسة)، والجندر هو علم الجنس الاجتماعي الذي يرصد حركة الرجل والمرأة داخل المجتمـع بعيدًا عن الفروقات البيولوجية، بل يهتم بدراسة الأدوار التي يقومان به، وقد ظهر هذا العلم في عام ١٩٨٨م.

وقد مارست العشيرة والقبيلة دورًا كبيرًا في موضوع النظرة الاجتماعية للمرأة الأردنية، فقد قامت النظرة العشائرية الأردنية نحو المرأة أولاً بالاحترام والتقدير والعرفان بالجميل في كل منزل في المجتمع، ثم قامت القبيلة أو العشيرة بتحديد المسيرة التعليمية أولاً للمرأة، فقد ساندت العـشائر الأردنية تعليم الفتاة ودعمها وتثقيفها، فنرى الفتيات بأعداد كبيرة داخل تلك الجامعات، أما ثانياً مـن ناحية المسيرة الإنتاجية فنرى أن المرأة الأردنية كانت شريكًا لأخيها الأردني في مختلف الأصعدة.

وقد أثبتت المرأة الأردنية قدرتها على تطوير الإبداع فـي القطاعـات العامـة والقطاعـات الخاصة، وأما المسيرة السياسية، فقد كان دورها رياديًا في ممارسة حقوقها وواجباتهـا الـسياسية، فتقلدت المناصب العليا داخل مجتمعها، وشاركت بالانتخابات والمجالس التـشريعية فـي القطـاع الحكومي والحزبي والقضائي، وهذه كلها وفرت لها بيئة اجتماعية مساعدة وداعمة للمـرأة داخـل الأردن.

والنظام الاجتماعي السائد داخل مجتمعنا هو نظام أبوي، وهـو يـشكل البنيـة الاجتماعيـة والسيكولوجية وهي متميزة وتطبع العائلة والقبيلة والسلطة في العالم العربي، لذلك خضعت العلاقة بين المرأة والرجل على أساس علاقة هرمية تراتبية، فالنظرة للمرأة داخل مجتمعنا إيجابية وليـست سلبية، النظرة تنحاز إلى مخلوق له قدرات، وليس من قبيل الاستخفاف بل للعطف والمساعدة.

ولولا هذه النظرة الاجتماعية لما وصلت المرأة إلى هذا المستوى المطلوب، وبالرغم من تلك الإيجابيات لا بد لنا أن نعترف أن النظام الاجتماعي في الأردن ذو روابط وضوابط تحكم المـسيرة النسائية في الأردن، فوجود المرأة منظم ضمن رؤية اجتماعية.

---

(1) النقشبندي، بارعة، (٢٠٠١). **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول**، عمان: دار فارس للنشر والتوزيع، ص ٩٧.

وأهم الضوابط الاجتماعية التي تحيط بالمرأة الأردنية هي:

١- تعاليم الدين الإسلامي.

٢- العادات والتقاليد والعرف.

٣- النظام الأبوي.

٤- الصلات والروابط العشائرية.

٥- أدوار الجندر المحددة داخل المجتمع.

٦- الثقافة السائدة وهي ثقافة المحافظة داخل الشعوب العربية.

٧- ضعف الوعي السياسي الاجتماعي تجاه المرأة في المجتمع.

٨- المؤسسات والهيئات المهتمة بشؤون المرأة.

وكان دور المؤسسات المهتمة بشؤون المرأة دورًا كبيرًا من خلال تبيان الدور النسائي في الأردن وأهمية، وتثبيت الوعي داخل المجتمع سواء كان للذكر أو الأنثى من خلال دور المنظمات النسائية في عمليات التنمية.(١)

١- حقوق الإنسان في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- رعاية المعاقين والمسنين.

٣- التأهيل والتدريب وقضايا المرأة.

٤- الأغراض التربوية والتعليمية والأنشطة السياسية والخدماتية للمرأة.

٥- تنظيم الأسرة.

٦- البيئة.

٧- التنمية الريفية والحضرية والإغاثة.

وقد سلك الأردن أول دول العالم الثالث في الاهتمام بالتعليم أولاً، والاهتمام بتعليم المرأة فمنذ إنشاء أول جامعة في الأردن (الجامعة الأردنية) عام ١٩٦٢م، كان وجود المرأة فيها بارزًا من خلال عدد المتعلمات والمتخرجات وأيضًا أعضاء الهيئة التدريسية، واليوم دور المرأة يزداد حجمًا بحيث لا أحد يستطيع إنكاره، فالمشاركة التربوية من حضانات الأطفال ومدارس والجامعات أمر لا ينكره أحد.

ووصل عدد الجامعات في الأردن إلى (٢٧) جامعة تتلقى الفتاة الأردنية تعليمها فيها، وفي عام ١٩٩٨م، تم إنشاء برنامج كامل عن دراسات المرأة، وفي عام ٢٠٠٦م تم تأسيس مركز

---

(١) أبو الشعر، **مرجع سابق**، ص ١١١.

دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، ويمنح الآن درجة الماجستير في دراسات المـرأة، وللمركـز ثلاثة أقسام هي:

١- قسم التدريب والاتصال.

٢- قسم دراسات المرأة الأكاديمي.

٣- قسم الدراسات والاستشارات.

ويهدف المركز إلى:

١- جمع جميع البيانات التي تخص قضايا المرأة واهتمامها.

٢- منح الدرجات الأكاديمية في دراسات المرأة.

٣- تنمية الوعي داخل المجتمع الأردني حول المرأة وقضاياها.

٤- العمل على الاتصال مع جميع المهتمين بقضايا المرأة.

وفي ١٩٥٥/٥/٢م، وبعد صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مشروع مـنح المـرأة المتعلمة حق الانتخاب والترشيح، وطبق فعليًا في عام ١٩٧٤م، حيث أتيح للمـرأة الأردنيـة حـق التصويت وحق الترشيح في الانتخابات البلدية، وأننا نشهد اليوم أن المرأة الأردنيـة قـد كافحـت وأعطت حتى تصل إلى تلك المرحلة التي وصلت إليها الآن، القوة المتنامية لما حققته النـساء مـن مكاسب، بل نشهد امتداد هذه المكاسب لتشمل كافة مناطق العالم ودولة[١]، وكانت النظرة الاجتماعية مع المرأة في الأردن وليست ضدها، وأما البعض الأخر من النساء، وخاصة الطبقة العليا وبعـض المتعلمات من الطبعة الوسطى فالمساواة بالنسبة لهن هي سلم الوصول إلى المراكز الوظيفية العليـا مستغلات تهافت مراكز القوى المختلفة.[٢]

وقد أدت المرأة الأردنية واجباتها على اكمل وجه، فمشاركة المرأة الأردنيـة فـي المجتمـع الأردني كافة مشاركة فحواها أمانة وتكليف ومـصلحة عامـة ومـسؤولية حـضارية، فـالنظرة الاجتماعية للرجل تجاه المرأة نظره كلها أمل وتفاؤل من أجل بناء الحـضارة، وكانـت المـساواة والمسؤولية والتكليف والحقوق دليلاً على ارتقائها اجتماعيًا في الأردن.

ولعبت المرأة الأردنية دورًا مقدسًا في خدمة مجتمعها وأسرتها، وهو دور تكاملي مـن أجـل التعاون في بناء المجتمع، من خلال أداء واجباتها اليومية في مواقع عملها، المناخ الطبيعـي الـذي

(١) دليل المرأة في الحياة العامة والسياسية، (١٩٩٦)، المطبعة الأردنية، ص ٥.

(٢) إبراهيم، مفيدة، مرجع سابق، ص ١١٢.

يؤسس لثقافة الحوار والتفكير المهني في الوطن،[1] ومهمتها سامية تجاه وطنها وأسرتها؛ وشاركت أخاها في الجيش الأردني والأمن والوظائف وفي الأجهزة الحكومية والوظائف الخاصة.

وقد مارست المرأة الأردنية حقوقها الاجتماعية بصورة سلمية، وقد أعطى الأردن المرأة الأردنية حقوقها الاجتماعية كاملة، وتعتبر أبرز الحقوق الاجتماعية هي:

١- حق العمل.

٢- حق المشاركة في المناسبات والأنشطة الاجتماعية.

٣- حق الإجازة والأمومة.

٤- حق التعليم والثقافة.

٥- حق عدم التمييز مع الرجل اجتماعيًا.

٦- حق إبداء الرأي.

٧- حق اختيار الزوج.

٨- حق عدم تعرضها للعنف.

٩- حق الاحترام والإنسانية.

٤- المحددات الذاتية (الشخصية):

تعتبر المحددات الذاتية للمرأة الأردنية من أهم العوامل التي تحيط بها، لأنها تعتبر العنصر الأهم في دراسة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، فالمرأة الأردنية تتعرض لجملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فقد ارتبطت بالمرأة الأردنية ومشاركتها السياسية عدة محددات، كان أبرزها:

١- ارتفاع نسبة الأمية التعليمية ونسبة الأمية الثقافية والقانونية:

بحيث أن المرأة الأردنية ما قبل تأسيس الإمارة والدولة كانت تعاني من مشاكل كثيرة ابرزها الضعف التعليمي، فكان التعليم للذكور فقط وليس للإناث، وعند تأسيس الدولة بدأ الاهتمام شيئًا فشيئًا بالموضوع التعليمي للمرأة الأردنية.

أما بالنسبة إلى الأمية الثقافية والأمية القانونية، فقد كانت أهم الأسباب التي أضعفت مشاركة المرأة الأردنية، ويتركز في عدم الدراية أو الفهم الموضوع المشاركة السياسية بشكل عام، فجهل المرأة الأردنية بحقوقها وواجباتها السياسية كان سببه الأمية القانونية والثقافية.

---

(1) أبو الشعر، مرجع سابق، ص٥.

٢- ضعف الحركات النسوية:

الحركات النسوية في السابق كان لها دورٌ في تدني مشاركة المرأة سياسيًا، فهي لم تضع خططًا استراتيجية لتطوير المرأة ودفعها إلى الأمام، وبالعكس فقد أضعفت مشاركتها؛ وعملت الحركات النسائية على استعمال تجارب خارجية عالمية، وللأسف فإن هذه التجارب لا تصلح داخل مجتمعنا المحافظ، فقد كانت تمارس بعيدًا عن الهدف الرئيسي المنشود لتطوير المرأة، وفي المقابل أنصفت القيادة السياسية الأردنية المرأة وأكدت بأن الإرادة السياسية للقيادة الأردنية أثرها الكبير على فتح الأبواب وإعطاء الفرص للنساء، حيث أصبحت عضوًا في مختلف المجالس واللجان.(١)

٣- دور التنشئة السياسية:

تعدُّ التنشئة السياسية أحدى أدوات التنشئة لتدعيم وتمكين الدور السياسي للمرأة، ولقد شرحنا سابقًا تعريف وأدوات التنشئة السياسية، فالمرأة إذا تلقت دعمًا في المجال التعليمي والوظيفي والشخصي فإنها تشارك بقوة في الحياة السياسية، وللإعلام دورٌ كبيرٌ في موضوع التنشئة السياسية، إن معظم المنابر الإعلامية تصادر الوجه الحقيقي والمشرف للمرأة المبدعة آصالة وجوهرًا،(٢) ولا بد من تعزيز الدور النسائي في الأردن في كافة المجالات.

٤- المشاكل الاقتصادية:

إن المشاكل الاقتصادية التي تقع على عاتق المرأة الأردنية قد تكون أهم الأسباب التي تحد من مشاركتها، ويعود هذا السبب إلى حاجتها إلى المال لتحسين وضعها الاقتصادي، فاهتمامها في الجانب السياسي يقل نتيجة اهتمامها بتحسين ظروفها المعيشية، والدعم الاقتصادي قد غاب عن المنظمات المهتمة بالمرأة.

٥- نظرة المرأة للمرأة:

عدم اقتناع بالمرأة وبدورها وقدراتها السياسية من جانب المرأة الأخرى، فيجب أن تكون نظرة المرأة نظرة إيجابية وليست سلبية، وهذه النظرة تتخللها عدم الإيمان بالدور الذي تمارسه المرأة على المستوى السياسي والمستوى العام، بالإضافة إلى غيرة المرأة من اختها المرأة.

٦- العملية الانتخابية والمرأة الأردنية:

أثرت العملية الانتخابية على مشاركة المرأة الأردنية، بحيث أن المرأة منذ ترشحها أول مرة عام ١٩٨٩م، واجهت حالة معينة في تلك المشاركة، فمثلاً قلة عدد المرشحات أثر سلبًا على

---

(1) المصدر نفسه، ص ٩.

(2) بلخير، ليلى، (٢٠٠٩). **قضايا المرأة في زمن العولمة**، إربد: عالم الحديث للنشر، ص ١٦٠.

المسيرة السياسية للمرأة أولا، ثم أضعف من النظرة الذاتية للمرأة الأردنية، وأدى ذلك إلى عدم ثقة المرأة بالعملية الانتخابية وثم عدم الفائدة من عملية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ونتج عن ذلك عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية بشكل عام، وأيضًا عدم اهتمام النائبات النساء إلا بمصالحهن الشخصية فقط، وليس كما جاء في برامجهم أثناء فترة التوقيع وما قبل الدخول إلى المجلس.

٧- توعية المرأة بحقوقها:

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تعمل على ازدياد حجم المشاركة النسائية في الأردن، وذلك من خلال تنظيم المهرجانات والندوات الهادفة، وتوعية المرأة بحقوقها المختلفة الشرعية والمهنية والسياسية في إطار التشريعات المعمول بها وحقها في ممارسة الحقوق والاستفادة منها، وتكوين مفاهيم جديدة لدى المرأة حول دورها في المجتمع وفي الحياة العامة، والتغلب على العقبات التي تحول دون ذلك، وأن العملية التوعوية لا بد أن تتم بصورة سلسة، وأن تشمل جميع شرائح وأفراد المجتمع الأردني، لأن قضية المرأة قضية تنمية ومجتمع وليست قضية جانبية. [١]

([١]) منتدى الفكر العربي، (٢٠١٠). **المرأة العربية آفاق المستقبل**، عمان، ص ٦٧.

الفصل الثالث

المبحث الثاني: محددات المرأة الأردنية في التنمية السياسية والاجتماعية

أن المرأة الأردنية جزءٌ لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي الأردني، ومن هنا فإن المرأة داخل مجتمعنا الأردني بقدراتها وثقلها العددي وخبراتها ودورها التنموي كان لها دورٌ في بناء الأردن، وكانت المرأة الأردنية سندًا قويًا لأخيها الأردني في شتى المجالات والأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وكان لها دورها الداعم للعملية التنموية في الأردن.

المرأة الأردنية هي عبارة عن نتاج الحضارة العربية والإسلامية، وما تميزت به المرأة الأردنية بتمسكها بالعادات والتقاليد الحميدة، والتي جعلت المرأة الأردنية نموذجًا شرقيًا جعلها تفاخر به من حولها، فقد جمعت المرأة الأردنية كل ما في الحضارة العربية بتراثها والتعاليم الإسلامية في شريعتة وضوابطة، وكان ميدان المرأة الأردنية هو الأعظم بالنسبة لها، وكان نتيجة ذلك وجودها على الساحة الأردنية من خلال دورها التنموي والتعليمي والمجالات الأخرى.

وكانت المرأة الأردنية السباقة في خدمة وطنها، وأيضًا خدمة أمتها وعروبتها، فأول محامية في الأردن كانت السيدة إميلي بشارات وذلك عام ١٩٦٣م، وأول شاعرة فدوى طوقان، وأول معلمة في الأردن السيدة زينب أبو غنيمة عام ١٩٢٢م، وأول مذيعة أردنية السيدة عائدة بسيسو، وأول سفيرة السيدة لوريس احلاس عام ١٩٧٠م، وأول وزيرة السيدة إنعام المفتي عام ١٩٧٩م.

ولا بد لنا في البداية من تعريف مفهوم التنمية حسب ما عرفه برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية لتفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية. (١)

أما مفهوم التنمية الاجتماعية: هي المشاركة الجماعية الفاعلة والايجابية من أجل بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته.

شاركت المرأة الأردنية منذ عقود من أجل تحقيق هدفها في العملية التنموية الأردنية، وقد ثابرت المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى هذه المرحلة أو المكانة التي وصلت لها، واعتبرتها ضرورة اجتماعية تواكب المتغيرات المؤهلة التي يشهدها المجتمع العالمي في عصر العولمة، وهو المناخ الطبيعي الذي يؤسس الثقافة والحوار والتفكير المنهجي في الوطن، وقد حصل تقدم كبير في العملية التمكينية للمرأة الأردنية، وأن النظرة إلى عمل المرأة أصبح مقبولاً، وهو ما أدّى إلى

---

(١) أبو الشعر، **مرجع سابق**، ص ١١.

تطوير العملية الإنتاجية، وواصلت المرأة الأردنية العطاء البشري والبناء الاجتماعي على أكمل وجه من داخل المنزل وخارجه.

واكتسبت المرأة الأردنية خبرة اجتماعية من خلال ممارسة عملها، فنضجت شخصيتها، وأصبحت أكثر استجابة في عملية تحكيم العقل والتبصّر عند دراسة القضايا وحلها في محيطها، بالإضافة إلى دورها في النهوض بالمستوى المعيشي، وتوفير مستوى أفضل لأسرتها وأطفالها، وينبع التكريم الحقيقي للمرأة من خلال الاعتراف لها بالحقوق الفعلية التي لا بد أن تتمتع بها في المجتمع الديمقراطي الحر، فلا بدَّ أن تتساوى المرأة مع الرجل مساواة تامة في حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وألا فأن الحديث عن المساواة والحرية والديمقراطية وغيرها الكثير من الشعارت الرنانة سوف يصبح لغوًا لا فائدة منه. (١)

وتعتمد التنمية بشكل أساسي على أن المجتمعات الإنسانية لا يمكن أن تتقدم أو تتطور إلا بتعاون وتشارك نصفي القوة البشرية في المجتمع، أي النساء والرجال على أساس المساواة في الحقوق، وفي القدرة على الوصول إلى فرص المجتمعية أو الحصول على السيطرة على الموارد وتوزيعها،(٢) وقد ظهرت الاتحادات والجمعيات النسائية، وشاركت المرأة في تلك الجمعيات والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

وكان للعدد النسائي في الأردن دورٌ كبيرٌ بضرورة تمكين المرأة في جميع المحافل، فالمرأة الأردنية نصف المجتمع، فإذا كان نصف المجتمع مهملاً فإنه سوف يؤثر سلبًا، وإذا كان نصف المجتمع فعالاً فإنه سوف يؤثر إيجابًا، والجدول التالي يمثل سكان المملكة ضمن الأعوام المختارة:

الجدول (٣/١): يمثل سكان المملكة حسب الجنس (بالألف نسمة) الكثافة السكانية (شخص /كم^{٢}): (٣)

السنة	ذكر	أنثى	المجموع	الكثافة السكانية
١٩٥٢م	٣٠١,٧	٢٨٤,٥	٥٨٦,٢	٦,٦
١٩٦١م	٤٦٩,٤	٤٣١,٤	٩٠٠,٨	١٠,١
١٩٧٩م	١١١,٨	١٠١٧,٢	٢١١٣,٠	٢٤,٠
١٩٩٤م	٢١٦٠,٧	١٩٧٨,٧	٤,١٣٩,٤	٤٦,٠
١٩٩٦م	٢٢٨٧,٩	٢٠٩٥,١	٤٣٨٣,٠	٤٩,٤

(١) الحوراني، **مرجع سابق**، ص ٥١.

(٢)"الخاروف، أمل،" و "الحسين، إيمان"، (٢٠١٠) **تجربة المرأة في انتخابات ٢٠٠٧م**، مجلة العلوم الاجتماعية، الأردن: الجامعة الأردنية،، مجلد (٣)، عدد (٢)، ص ١٣٥.

(٣) طالع: www.dos.gov.jo ، الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

السنة	ذكر	أنثى	المجموع	الكثافة السكانية
١٩٩٧م	٢٣٥٢,١	٢١٥٣,٩	٤٥٠٦,٠	٥٠,٨
١٩٩٨م	٢٤١٣,٢	٢٢٠٩,٨	٤٦٢٣,٠	٥٢,١
١٩٩٩م	٢٤٧٣,٢	٢٢٦٤,٨	٤٧٣٨,٠	٥٣,٤
٢٠٠٠م	٢٥٠١,٤	٢٣٥٥,٦	٤٨٥٧,٠	٥٤,٧
٢٠٠١م	٢٥٦٣,٧	٢٤١٤,٣	٤٩٧٨,٠	٥٦,١
٢٠٠٢م	٢٦٢٥,٥	٢٤٧٢,٥	٥٠٩٨,٠	٥٧,٤
٢٠٠٣.م	٢٦٩٣,٥	٢٥٣٦,٥	٥٢٣٠,٠	٥٨,٩
٢٠٠٤م	٢٧٥٧,٧	٢٥٩٢,٣	٥٣٥٠,٠	٦٠,٣
٢٠٠٥م	٢٨٢١,١	٢٦٥١,٩	٥٤٧٣,٠	٦١,٦
٢٠٠٦م	٢٨٨٦,٦	٢٧١٣,٤	٥٦٠٠,٠	٦٣,١
٢٠٠٧م	٢٩٥٠,٠	٢٧٧٣,٠	٥٧٢٣,٠	٦٤,٥
٢٠٠٨م	٣٠١٥,٠	٢٨٣٥,٠	٥٨٥٠,٠	٦٥,٩
٢٠٠٩م	٣٠٨٢,٠	٢٨٩٨,٠	٥٩٨٠,٠	٦٧,٤
٢٠١٠م	٣١٥١,٥	٢٩٦٢,٠	٦١١٣,٠	٦٨,٨

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- أن المرأة تساوي تقريبًا تعداد الرجل في الأردن.

٢- العلاقة طردية بين الرجل والمرأة في الأردن.

٣- الجدول عبارة عن العدد الفعلي للسكان ضمن سنوات مختارة.

أما دور المرأة الأردنية في المجال الصحي فقد كان دورًا متميزًا، وممارسة دور وطني متعدد الأوجه وإحداث تغيرات إيجابية ملموسة،(1) فنرى المرأة الأردنية تمارس دورها في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الخاصة، وقد شاركت المرأة الأردنية الرجل في المجال الصحي بدورها وتعبها وكدها؛ وأبرز ما شاركت فيه المرأة الأردنية:

١- مراكز الأمومة والطفولة.

٢- مراكز الخدمات الصحية: كالمستشفيات العامة والخاصة ومستشفيات الولادة.

---

(1) طالع: www.women.jo، الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

٣- مراكز تنظيم الأسرة.

٤- دور الحضانة.

٥- مكاتب توجيه الاستشارات الأسرية.

٦- المجال الخدمات الصحية والعسكرية.

٧- وأيضًا ما يتعلق بالدراسات الأكاديمية الجامعية مثل تخصصات الطب البشري والتمرين والتحاليل الطبية.

وتم الاهتمام بالمرأة الأردنية من خلال تطوير الخدمات الصحية المقدمة لها في كافة محافظات المملكة، بالإضافة إلى توعيتها بالقضايا المحلية، وتوفير التثقيف الصحي للمرأة، وأيضًا تعزيز الصحة العامة والنهوض بصحة الأسرة بشكل عام، والعمل على تعزيز دور المرأة في المجال الصحي، وتوفير المقومات التعليمية والتدريبية اللازمة للمرأة لتحتل مراكز قيادية في مجالات العمل الصحي.

وباستخدام المنظور الجندري يتم تبين مدى مشاركة المرأة الأردنية في المجال الصحي للسنوات ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م:

الجدول (٣/٢): جدول العاملين في القطاع الصحي عام ٢٠٠٨م: [١]

	إناث	ذكور	فجوة الفرع
الأطباء	١٧,١	٨٢,٩	٦٥,٨
أطباء الأسنان	٣٣,٠	٦٧,٠	٣٤,٠
الممرضون	٣٨,٢	٦١,٨	٢٣,٦
الصيادلة	٤٦,٠	٥٤,٠	٨,٠

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- مشاركة المرأة الأردنية كانت أكثر في مهنة التمريض والصيدلة.

٢- حصلت على نسبة جيدة من ناحية طب الأسنان.

٣- مشاركتها ضعيفة في مجال الطب البشري مقارنة مع الرجل.

٤- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

---

(١) طالع: www.dos.gov.jo ، الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/٣): جدول العاملين في القطاع الصحي عام ٢٠٠٩: [١]

	إناث	ذكور	فجوة الفرع
الأطباء	١٨,٨	٨١,٢	٦٢,٤
أطباء الأسنان	٣٤,٣	٦٥,٧	٣١,٤
الممرضون	٤٩,٤	٥٠,٦	١,٢
الصيادلة	٤٥,٦	٥٤,٤	٨,٨

ونستخلص من الجدول السابق:

١- لم يطرأ تغير كبير على المرأة في القطاع الصحي عام ٢٠٠٩م.

٢- هنالك تطور طفيف في مجال طب الأسنان وطب البشري.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (٣/٤): جدول العاملين في القطاع الصحي عام ٢٠١٠م: [٢]

	إناث	ذكور	فجوة الفرع
الأطباء	١٥,٤	٨٤,٦	٦٩,٢
أطباء الأسنان	٣٤,١٨	٦٥,٢	٣٠,٥
الممرضون	٤٣,٢	٥٦,٨	١٣,٧
الصيادلة	٥٦,٧	٤٣,٣	-١٣,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- أن للمرأة دورًا واضحًا في المجال الصحي في الأردن.

٢- كان تمثيلها في التمريض والصيدلة أكبر من الأطباء والأطباء الأسنان.

٣- حصولها على نسبة مرتفعة في مهنة الصيدلة بحيث تخطت الرجل.

٤-فجوة النوع = الذكور - الإناث.

(1)طالع: www.gos.gov.jo، الموقع الألكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.gos.gov.jo. - الموقع الألكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

أما في المجال التعليمي في الأردن، فقد كان للمرأة الأردنية الدور الأكبر لفرض نفسها على الساحة التنموية في الأردن، وشاركت المرأة الأردنية في هيئات التدريس للمدارس والجامعات، بالإضافة إلى الكوادر الإدارية في تلك المؤسسات التعليمية، وأكبر حضور للمرأة الأردنية كان في وزارة التربية والتعليم، وأبرز الأدوار التي تمارسها المرأة في قطاع التعليم هي:-

١- تنمية الأجيال القادمة وزرع الصفات والسلوكات الحسنة.

٢- تربية الأطفال وتعليمهم العلوم المهمة والأساسية في حياتهم.

٣- التنشئة الاجتماعية والفكرية للأجيال.

٤- صناعة المستقبل والمتمثلة بما تقدمه من تعليم للأطفال والشباب في الدور التعليمي.

٥- حل المشاكل التي تحيط بالمجال الدراسي والاجتماعي للأفراد.

والجداول ٢٠١٠م: التالية تبين المنظور الجندري حول مشاركة المرأة الأردنية في المجال التعليمي للسنوات ٢٠٠٨م/ ٢٠٠٩م/ ٢٠١٠م:

الجدول (٣/٥): جدول المدرسين في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٨م:[1]

مدرسو المدارس	إناث	ذكور	فجوة النوع
التعليم الأساسي	٦٥,١	٣٤,٩	-٣٠,٢
التعليم الثانوي	٥١,٤	٤٨,٦	-٢,٨

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- حصولها على نسبة مساوية تقريبًا في تعليم الثانوي مع الرجل.

٢- تخطيها بنية الرجل ما يقارب الثلاثين من ناحية التعليم الأساسي.

٣- دورها ظاهر في مهنة التدريس.

٤- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

الجدول (٣/٦): جدول المديرين في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٨م[2]

مدرسو المدارس	إناث	ذكور	فجوة النوع
التعليم الأساسي	٧٥,١	٢٤,٩	٥٠,٢
التعليم الثانوي	٥٦,٨	٤٣,٢	١٣,٦

---

(1) طالع: www.dos.gov.jo – الموقع الإلكتروني لدائرة الاحصاءات العامة:

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت مشاركة المرأة بارزة في وظيفة مديري المدارس.

٢- تفوق المرأة في إدارة مدارس التعليم الأساسية بنسبة ٧٥٪.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

الجدول (٧/٣): جدول الطلاب في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٨م:[1]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
السكان	٤٨,٥	٥١,٥	٣,٠
نسبة الأمية للسكان ١٥ سنة فأكثر	١١,٤	٤,١	-٧,٣
الأطفال في مرحلة رياض الأطفال	٤٧,٦	٥٢,٤	٤,٨
الطلاب في التعليم الأساس	٤٩,٤	٥٠,٦	١,٢
الطلاب في التعليم الثانوي العام	٥١,٠	٤٩,٠	-٢,٠
الطلاب في التعليم المهني (صناعي)	١,٥	٩٨,٥	٩٧
الطلاب في التعليم المهني (زراعي)	١٥,١	٨٤,٩	٦٩,٨

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت نسبة التعليم المهني والصناعي متدنية للإناث.

٢- اهتمام الإناث في التعليم الثانوي العام.

٣- مشاركة ممتازة للإناث في تعليم اللازمي.

٤- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/٨): جدول أعضاء الهيئة التدريسية في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٨م:[١]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
معيد	٤٧,٩	٥٢,١	٤,٢
مدرس مساعد	٣٥,٧	٦٤,٣	٢٨,٦
مدرس	٤٤,٠	٥٦,٠	١٢,٠
أستاذ مساعد	١٧,٤	٨٢,٦	٦٥,٢
أستاذ مشارك	٥,٥	٩٤,٥	٨٩,٠
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات النظرية	١٦,٥	٨٣,٥	٦٧,٠
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية	٢٠,٧	٧٩,٣	٥٨,٦

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- مشاركة جيدة نسبيًا مع الرجل في قطاع التعليم العالي.

٢- كانت وظيفة مدرس مساعد ومعيد أكبر نسبة شاركت بها المرأة الأردنية.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (٣/٩): جدول الطلاب في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٨م:[٢]

طلاب	إناث	ذكور	فجوة النوع
طلاب في تعليم الجامعي	٥١,٣	٤٨,٧	-٢,٦
طلاب في كليات علمية	٤٥,٦	٥٤,٤	٨,٨
طلاب في كليات نظرية	٥٥,٨	٤٤,٢	-١١,٦

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت مشاركة الإناث مساوية لمشاركة الرجل في الدراسات العليا.

٢- اهتمام المرأة بالدراسات العليا بشكل عام.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

(١) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(٢) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/١٠): جدول المدرسين في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٩م:[١]

مدرسو المدارس	أنثى	ذكر	فجوة النوع
التعليم الأساسي	٦٦,٧	٣٣,٣	-٣٣,٤
التعليم الثانوي	٥١,١	٤٨,٩	-٢,٢

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- حصول المرأة الأردنية على نسبة متقاربة مع الرجل في تعليم الثانوي.

٢- مشاركة المرأة في مهنة التدريس في المجال الأساسي نسبة الثلاثين مقارنة مع الرجل.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (٣/١١): جدول مديري المدارس في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٩ م:[٢]

مديرو المدارس	أنثى	ذكر	فجوة النوع
تعليم الأساسي	٦٠,١	٣٩,٩	-٢٠,٢
تعليم الثانوي	٤٩,٧	٥٠,٣	٠,٦

ونستخلص من الجدول السابق:

١- كانت نسبة جيد جدًا مع تولي المرأة إدارة المدارس.

٢- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (٣/١٢): جدول الطلاب في القطاع التعليمي لعام ٢٠٠٩ م:[٣]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
نسبة الأمية للسكان (١٥) سنة فاكثر	١٠,٨	٣,٧	-٧,١
الأطفال في مرحلة رياض الأطفال	٤٨,٢	٥١,٨	٣,٦
الطلاب في التعليم الأساسي	٤٩,٠	٥١,٠	٢,٠
الطلاب في التعليم الثانوي العام	٥٣,٣	٤٦,٧	-٦,٦
الطلاب في التعليم المهني (صناعي)	١,٦	٩٨,٤	٩٦,٨
الطلاب في التعليم المهني (زراعي)	١٦,١	٨٣,٩	٦٧,٨

نستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- نسبة ممتازة لتعليم الإناث في المرحلة الإلزامية.

---

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(3) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

٢- عدم اهتمام الإناث في التعليم الزراعي والصناعي.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (١٣/٣): جدول أعضاء الهيئة التدريسية في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٩ م:[١]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
معيد	٤٨,٤	٥١,٦	٣,٢
مدرس مساعد	٤١,٨	٥٨,٢	١٦,٤
مدرس	٤٧,٠	٥٣,٠	٥,٦
أستاذ مساعد	١٧,١	٨٢,٩	٦٥,٨
أستاذ مشارك	٨,٦	٩١,٤	٨٢,٨
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات النظرية	١٩,٨	٨٠,٢	٦٠,٤
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية	٢١,٥	٧٨,٥	٥٧,٠

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- نسبة جيدة حول مشاركة المرأة في مجال التدريس الجامعي.

٢- كانت الوظائف معيد / مدرس مساعد / مدرس أكبر مشاركة للمرأة فيها.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (١٤/٣): جدول طلاب قطاع التعليم العالي لعام ٢٠٠٩ م: [٢]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
طلاب في التعليم الجامعي	٥٠,٩	٤٩,١	-١,٨
طلاب في الكليات العلمية	٤٦,٦	٥٣,٤	٦,٨
طلاب في الكليات النظرية	٥٤,٢	٤٥,٨	-٨,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- تساوي النسب تقريبًا للطلاب الدراسات العليا.

٢- الفجوة = الذكور - الإناث.

(١) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(٢) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (١٥/٣): جدول المدرسين في القطاع التعليمي لعام ٢٠١٠م:[١]

مدرسو المدارس	أنثى	ذكر	فجوة النوع
التعليم الأساسي	٦٦,٤	٣٣,٦	-٣٢,٨
التعليم الثانوي	٥٢,٠	٤٨,٠	-٤,٠

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- زيادة نسبة المدرسين الإناث على الذكور.

٢- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

جدول (١٦/٣): جدول مديري المدارس في القطاع التعليمي لعام ٢٠١٠ م:[٢]

مدراء المدارس	أنثى	ذكر	فجوة النوع
التعليم الأساسي	٧٤,٢	٢٥,٨	-٤٨,٤
التعليم الثانوي	٥٧,٦	٤٢,٤	-١٥,٢

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت نسبة مديري المداس لصالح المرأة الأردنية.

٢- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (١٧/٣): جدول الطلاب في قطاع التعليم عام ٢٠١٠م:[٣]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
نسبة الأمية للسكان (١٥) سنة فأكثر	١٠,٣	٣,٧	-٦,٦
الأطفال في مرحلة رياض الأطفال	٤٧,٣	٥٢,٧	٥,٤
الطلاب في التعليم الأساسي	٤٨,٨	٥١,٢	٢,٤
الطلاب في التعليم الثانوي العام	٥٢,٣	٤٧,٧	-٤,٦
الطلاب في التعليم المهني (صناعي)	١,٧	٩٨,٣	٩٦,٦
الطلاب في التعليم المهني (زراعي)	١٦,٩	٨٣,١	٦٦,٢

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- النسب متقاربة من حيث التعليم الإلزامي:

٢- عدم الاهتمام بالتعليم الزراعي والصناعي عند الإناث.

---

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(3) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

الجدول (٣/١٨): جدول أعضاء الهيئة التدريسية في قطاع التعليم العالي لعام ٢٠١٠:[١]

	إناث	ذكور	فجوة النوع
معيد	٥٣,٣	٤٦,٧	٦,٦
مدرس مساعد	٤٦,٩	٥٣,١	٦,٢
مدرس	٤٥,٦	٥٤,٤	٨,٨
أستاذ مساعد	١٧,٨	٨٢,٢	٦٤,٤
أستاذ مشارك	٨,٢	٩١,٨	٨٣,٦
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات النظرية	٢١,٠	٧٩,٠	٥٨,٠
أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية	٢٢,٣	٧٧,٧	٥٥,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- ما زالت النسب متساوية للإناث والذكور.

٢- في السنوات ٢٠٠٨ م / ٢٠٠٩ م / ٢٠١٠ م كانت مشاركة المرأة ضعيفة نوعًا ما.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

الجدول (٣/١٩): جدول الطلاب في قطاع التعليم العالي ٢٠١٠:[٢]

طلاب	إناث	ذكور	فجوة النوع
طلاب في التعليم الجامعي	٥١,٢	٤٨,٨	-٢,٤
طلاب في الكليات العلمية	٥١,٩	٤٨,١	-٣,٨
طلاب في الكليات نظرية	٥٠,٧	٤٩,٣	-١,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- تساوي نسبة الطلاب من ناحية الدراسات العليا.

٢- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

إن المشاركة حق وواجب والتزام في نفس الوقت، وإنه لمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهمه[٣]، وبرزت هنا مشاركة المرأة الأردنية في الاقتصاد، فتاريخيًا

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(3) طالع: www.mowatinat.org الموقع الإلكتروني مواطنات لشؤون المرأة.

كانت مشاركة المرأة على مختلف العصور والأزمنة، كانت مشاركتها مرتبطة قديمًا داخل منزلها، ثم مع اتساع دائرة المشاركة الاقتصادية للمرأة شاركت من خلال الأعمال اليدوية والزراعة والصناعة، وشاركت المرأة منذ القدم في التجارة ولكن ليس بشكل واسع، والمرأة الأردنية اليوم تلعب دورًا في العملية الاقتصادية كما في العملية السياسية، وسارت المرأة نحو تمكينها اقتصاديًا لكي تشارك أخاها الأردني في العملية التنموية داخل المجتمع، وقامت بتطويع التحديات التي تواجهها من أجل إثبات نفسها على الساحة الاقتصادية، وساعدت كلٌ من البرامج الحكومية والندوات والمهرجانات في زيادة وعي المرأة تجاه الاقتصاد، ويمكن تلخيص مسيرة المرأة الأردنية تجاه الاقتصاد:

١- إقامة المرأة الأردنية مشاريع اقتصادية خاصة بها.

٢- تعزيز قدرات المرأة الأردنية نحو التمكين الاقتصادي.

٣- تطوير حال الوعي المرأة الأردنية تجاه العمل الاقتصادي.

٤- مشاركة المرأة الأردنية ذات الاحتياجات الخاصة في العملية الاقتصادية.

٥- استفادة المرأة الأردنية من البيئة الاستثمارية داخل الأردن.

فيتبين لنا من خلال الجداول التالية مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في الأردن، مما يحفز المسيرة التنموية في الأردن، وذلك من خلال المنظور الجندري للأعوام ٢٠٠٨ م / ٢٠٠٩ م / ٢٠١٠ م.

الجدول (٣/٢٠): جدول سكان المشتغلين حسب الحالة العملية (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٠٨ م:[1]

الحالة العملية	إناث	ذكور	فجوة النوع
مستخدم بأجر	١٧,٥	٨٢,٥	٦٥,٠
حكومي	٢٢,٦	٧٧,٤	٥٤,٨
خاص	١٧,١	٨٢,٩	٦٥,٨
صاحب محل	٥,٣	٩٤,٧	٨٩,٤
يعمل لحسابه	٤,٢٠	٩٥,٨	٩١,٦
يعمل لدى أسرة بدون أجر	١٨,٥	١٨,٥	٦٣,٠
يعمل دون أجر	٣٠,٨	٦٩,٢	٣٨,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية ضعيفة نوعًا ما.

٢- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

(١) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/٢١): جدول سكان المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٠٨ م:[1]

النشاط الاقتصادي	إناث	ذكور	فجوة النوع
الصناعة	٨,٠	١١,٨	٣,١
الزراعة	١,٦٠	٢,٧٠	١,١
الخدمات	٦٦,٨	٣١,٩	٣٤,٩

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- اهتمام المرأة فقط في مجال الخدمات.

٢- في مجال الخدمات بلغت مشاركتها الثلاثين وتفوقت على الرجل.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

٤- الخدمات هي (قطاعات التعليم والصحة والبنوك والتجارة والطاقة والبترول والتعدين والاتصالات والمعلومات).

الجدول (٣/٢٢): جدول السكان المشتغلين حسب الحالة العملية (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٠٩ م:[2]

الحالة العملية	إناث	ذكور	فجوة النوع
مستخدم بأجر	٩٤,٧	٨١,٣	-١٣,٤
حكومي	٤٨,٢	٣٦,٠	-١٢,٢
خاص	٤٤,٣	٣٨,٠	-٦,٤
صاحب محل	٢,٢	٧,٧	٥,٥
يعمل لحسابه	٢,٤	١٠,٤	٨,٠
يعمل لدى أسرة بدون أجر	٠,٥	٠,٥	٠,٠
يعمل دون أجر	٠,٣	٠,١	-٠,٢

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت مشاركتها أكبر في القطاع الحكومي والخاص.

٢- تفوقت على الرجل في بعض الوظائف، والوظائف الأخرى تفوق الرجل عليها.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

---

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/٢٣): جدول السكان المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٠٩ م:[١]

النشاط الاقتصادي	إناث	ذكور	فجوة النوع
الصناعة	٧,٩	١١,١	٣,٢
الزراعة	١,٩	٣,٠	١,١
الخدمات	٦٦,٣	٤٢,٩	-٢٣,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- ما زال اهتمام المرأة الأردنية في مجال الخدمات.

٢- ضعف مشاركة المرأة في مجال الصناعة والزراعة.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

٤- الخدمات هي (قطاعات التعليم والصحة والبنوك والتجارة والطاقة والبترول والتعدين والاتصالات والمعلومات.

الجدول (٣/٢٤): جدول السكان المشتغلين حسب الحالة العملية (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠١٠ م:[٢]

الحالة العملية	إناث	ذكور	فجوة النوع
مستخدم بأجر	٩٤,٨	٨١,٣	-١٣,٥
حكومي	٤٩,٥	٣٥,٥	١٤,٢
خاص	٤٥,٨	٤٧,٥	٠,٧
صاحب محل	٢,١	٧,٧	٥,٦
يعمل لحسابه	٢,٤	١٠,٥	٨,١
يعمل لدى أسرة بدون أجر	٠,٤	٠,٤	٠,٠
يعمل دون أجر	٠,٤	٠,١	-٠,٣

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- كانت مشاركة المرأة في أكبر في القطاع الحكومي والخاص.

٢- مشاركة المرأة أكبر في المجال التطوعي.

٣- إدارة المشاريع كانت للذكور أكثر من النساء.

٤- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

([1]) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

([2]) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٣/٢٥): جدول السكان المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠١٠ م:[1]

النشاط الاقتصادي	إناث	ذكور	فجوة النوع
الصناعة	٧,٤	١١,٥	٣,٦
الزراعة	١,٠	٢,٢	١,٢
الخدمات	٦٦,٠	٤٣,٢	-٢٢,٩

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- ما زال اهتمام المرأة في مجال الخدمات أكثر.

٢- عدم اهتمامها في مجال الصناعة والتجارة.

٣- الفجوة = الذكور – الإناث.

٤- الخدمات هي: (قطاعات التعليم والصحة والبنوك والتجارة والطاقة والبترول والتعدين والاتصالات والمعلومات.

وشاركت المرأة الأردنية في النواحي القانونية داخل المجتمع، فكانت المحامية القاضية والعاملة في وزارة العدل والمحاكم، وكان وجودها ذا تأثير إيجابي، وأفادت المرأة الأردنية العملية القضائية من خلال مشاركتها فيها، ووقفت المرأة الأردنية أمام القضاة مثلما يقف كل الأردنيين، مما أثر على العملية التنموية في الأردن، فيتبين لنا من خلال الجداول التالية مدى مشاركة المرأة في الحياة القانونية في الأردن، وذلك من خلال المنظور الجندري للأعوام ٢٠٠٨ م / ٢٠٠٩ م / ٢٠١٠م.

الجدول (٣/٢٦): جدول العمل القانوني لعام ٢٠٠٨ م:[2]

الوظيفة	إناث	ذكور	فجوة النوع
قضاة	٦,٢	٩٣,٨	٨٧,٦
محامون	٢٠,٥	٧٩,٥	٥٩,٠

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- ضعف مشاركة المرأة في وظيفة القاضي.

٢- مشاركة جيدة نوعًا ما في وظيفة المحامية.

٣- فجوة النوع = الذكور – الإناث.

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

الجدول (٢٧/٣): جدول العمل القانون عام ٢٠٠٩ م:[١]

الوظيفة	إناث	ذكور	فجوة النوع
قضاة	٦,٢	٩٣,٨	٨٧,٦
محامون	٢٠,٧	٧٩,٣	٨٥,٦

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- قلة مشاركة المرأة في مجال وظيفة القاضي.

٢- مشاركة ضئيلة في وظيفة المحاماه.

٣- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

الجدول (٢٨/٣): جدول العمل القانوني لعام ٢٠١٠: [٢]

الوظيفة	إناث	ذكور	فجوة النوع
قضاة	٨,٨	٩١,٢	٨٢,٤
محامون	٢١,٣	٧٨,٧	٥٧,٤

ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

١- ضعف في مشاركة المرأة في وظيفة القاضي.

٢- نسبة المحاميات غير مرضية.

٣- ضعف عام في تمثيل المرأة في السلك القضائي.

٤- فجوة النوع = الذكور - الإناث.

أما من ناحية التنمية السياسية والمرأة الأردنية، فقد كانت للمرأة الأردنية دورٌ في العملية التنمية السياسية بكافة أشكاله وأنواعه؛ وترتبط التنمية السياسية ارتباطًا وثيقًا بالعملية الديمقراطية لما تتضمنه من كفالة الحقوق والحريات العامة[٣]، حيث تم منح المرأة الأردنية حقوقا وواجبات سياسية أسوة بالرجل، وتمكينها سياسيًا بعمليات وإجراءات وسياسات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدًا [٤]، وتلعب المرأة الأردنية دورًا مهمًا في مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية والتطوير حيث تهدف هذه المؤسسة التي تضم الجمعيات التطوعية النسائية

---

(1) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(2) طالع: www.dos.gov.jo الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة.

(3) العدوان ، **مرجع سابق**، ص١٥٣.

(4) العنزي، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

والمختلفة، والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمال، الأحزاب السياسية، والمؤسسات المختلفة الحكومية وغير الحكومية إلى مساندة الحكومة في رسم الخطط والاستراتيجيات التنموية والمستقبلية.[١]

وقد مارست المرأة الأردنية حريتها السياسية من خلال الدستور والقوانين الأردنية، بالإضافة إلى المشاركات الخارجية بحقوق المرأة، فمواقع اتخاذ القرار اهتمت بالمرأة وقضاياها، وشاركت المرأة في مجالس النواب والمجالس التشريعية والوظائف الإدارية والقضائية، وتعتبر مشاركة المرأة جزءًا أساسيًا في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها المملكة، ومشاركة السياسية للمرأة هي جزء من المشاركة التنموية في الأردن، وهذه المشاركة عكست صورة إيجابية نحو المرأة، ونظرته لها على أنها شريك أساسي في عملية التنمية، وبتضافر جهودها مع جهود الرجل تصبح المعادلة متزنة.

والاهتمام الحكومي قائم على إيجاد قيادات نسائية تعمل على تطوير وتوصيل العنصر النسائي إلى مراحل متقدمة، من أجل رفعة العنصر النسائي في الأردن، وتم دمج العنصر النسائي في كل الأصعدة التنموية الانتاجية من أجل اكتساب الخبرة للمرأة الأردنية.

(١) العمري، أكرم، (٢٠٠٨)، **أداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٢.

الفصل الثالث

المبحث الثالث: محددات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في مجال الدولي.

منذ قيام الدولة الأردنية إلى وقتنا الحضر كانت أحدى أهم الدول التي ناهضت الإرهاب والعنف والتعصب، وكان دورها ووظيفتها قائمًا لدعم السلام وإحلال الأمن على المستويين الاقليمي والعالمي، وكان لها بصمة بارزة مرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وكان المملكة تولي اهتمامًا خاصًا بالمرأة بدعمها المباشر وغير المباشر لها، وكان للمجال الدولي دور وأثر على مشاركة المرأة الأردنية بشكل كبير، مما أعطى للمرأة الأردنية نشاطًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من أجل المساهمة في بناء الوطن، وكان للأجهزة القيادية في الأردن دورٌ فعّال في دعم المرأة الأردنية بشكل خاص والمرأة في العالم بشكل عام.

وقد ساعدت الهيئات والمؤتمرات والتوصيات المهتمة بشؤون المرأة برفع مسيرة المرأة الأردنية إلى الأمام، وساعدتها بأن تفهمت مشاكلها وناقشتها، ووضعت الحلول ودعمتها بشكل مباشر وغير مباشر، وشاركت المنظمات العالمية المهتمة بالمرأة برفع المستوى النسائي في مختلف المجالات من أجل رسم مستقبل أفضل للمرأة الأردنية.

وتم تقسيم الدراسة في هذا المبحث إلى قسمين، أولاً المحددات في المجال الدولي ما قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثانيًا المحددات في المجال الدولي ما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١- المحددات في المجال الدولي ما قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتعتبر هذه المرحلة ما قبل الإعلان العلمي لحقوق الإنسان، ومن خصائص هذه المرحلة أنها لم تكتمل فيها الرؤية الكاملة للمرأة تجاه حقوقها بشكل عام، وحقوقها السياسية بشكل خاص، بل كان الاهتمام في كيفية بدء العمل العالمي النسوي، وأيضًا في وضع الاستراتيجيات التي ستعمل من أجلها المنظمات من أجل تطوير المرأة، وقد عملت المنظمات النسائية آنذاك في قوننة موضوع المرأة في مختلف المجالات، والبحث عن المرأة الإيجابية مطلب ضروري وحيوي كموقف بناء يحمي المجتمع من التصدع ويعصم الأفراد من الإنزالاق في منحدر شائك وملغم[1] بل العمل للخروج من العمل النسوي المحلي إلى العمل النسوي العالمي، وحاولت تلك المنظمات لم شمل نساء العالم في مختلف بقاع الأرض.

([1]) بلخير، مرجع سابق، ص ٦٢.

وفي أول اتفاقية تخص المرأة العالمية، كانت اتفاقية لاهاي عام ١٩١٢ م، اهتمت الاتفاقية بالأمور الاجتماعية التنظيمية للمرأة العالمية، وقد صادقت المعاهدة على البنود التالية:

١- تنازع القوانين الوطنية المتعلقة بالزواج والطلاق والانفصال.

٢- الولاية على القصّر.

٣- مكافحة المخدرات للمرأة والرجل.

وبعد معاهدة لاهاي بعامين، أي عام ١٩٤١ م، أصدت منظمة العضو الدولية اتفاقية حماية الأمومة المعدلة لسنة عام ١٩٣٥ م رقم (١٠٣)، وأيضًا اتفاقية العمل ليلاً رقم (٤١) للنساء، واتفاقية العمل تحت الأرض للنساء رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٣ م، وتميزت هذه الاتفاقيات باهتمامها بمعاملة المرأة العاملة، وأخذت التوصيات بأن يتم مساعدة المرأة ومد العون لها من أجل الجمع بين عملها ودورها كأم.

وعقب مؤتمر باريس للسلام وفي عام ١٩١٩ م تم تأسيس عصبة الأمم، وهدفت تلك المنظمة إلى احلال السلام في العالم عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول، وناشد المجلس بتوجيه الانتباه الخاص في هذه الأوقات الصعبة إلى منع التمييز والتوجيه إلى الطرق والوسائل اللازمة لكفالة الاحترام والحماية لحقوق الجماعات الهشة والأقل حظًا والنساء،[1] وقد اهتمت تلك المنظمة بالمرأة حيث تم تشكيل لجنة تسمى (لجنة دراسة الوضع القانوني للمرأة)، وكانت تلك اللجنة تهدف لدراسة الوضع النسائي في العالم، وأوضاع النساء في مختلف دول العالم وخصوصًا الأوضاع القانونية، ولكن مما يؤخذ على هذه اللجنة عدم تحقيق الكثير من النجاحات، بالإضافة إلى الفترة الزمنية القليلة المحدودة التي مارست بها نشاطها، وقد اشترك في هذه اللجنة كل من الدول التالية:

١- الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- فرنسا.

٣- بريطانيا.

٤- السويد.

٥- المجر.

٦- يوغسلافيا.

وفي ١٩٤٥/١٠/٢٤ م تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة، وتعتبر هيئة الأمم المتحدة أحد أهم وأكبر المنظمات العالمية، وتضم دول العالم المستقلة، وهي المنظمة التي خلفت عصبة الأمم، أكدت

(١) طالع: www.women.jo، الموقع الإلكتروني، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

الدول المؤسسة على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية في كرامة وقيمة الشخصية الإنسانية والمساواة في الحقوق بين النساء والرجال.[١]

وهدفت الأمم المتحدة من خلال نشأتها إلى:

١- حفظ الأمن والسلم الدوليين.

٢- تطوير الصداقة بين الأمم على أساس العدل واحترام الحقوق المتساوية.

٣- التعاون في حل المشكلات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٤- العمل كهيئة دولية تستطيع الدول من خلالها تحقيق أهدافها.

تطورت فكرة حقوق الإنسان والاهتمام بها عبر الحقبات التاريخ بشكل متفاوت[٢] وقد أولت الأمم المتحدة اهتمامًا بالغًا بالحقوق الإنسان من الناحية النظرية والعملية، وأفردت فصولاً من حقوق المرأة، ومن أسباب قيام الأمم المتحدة هو ما خلفته الحرب العالمية الثانية وراءها من قتل وتشريد وضياع للحقوق الإنسانية للرجل والمرأة.

وقامت الأمم المتحدة بإنشاء عدة أجهزة معينة بأمور المرأة مثل:

١- لجنة مركز المرأة (تابعة للأمم المتحدة).

٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥- المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٦- جامعة الأمم المتحدة.

٧- معهد الأمم المتحدة للبحوث التنمية الاجتماعية.

٨- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٩- اللجان الاقتصادية (أفريقيا / أوروبا / أمريكا اللاتينية / منظمة بحر الكاريبي).

١٠- منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١١- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.

١٢- مفوضية الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية.

١٣- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

---

(١) طالع: www.women.jo، الموقع الإلكتروني، اللجنة الوطنية الأردنةي لشؤون المرأة.

(٢) الحوراني، **مرجع سابق**، ص ١.

١٤- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (يونسكو).

١٥- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.

واهتمت منظمة الأمم المتحدة بحقوق الإنسان اهتمامًا بالغًا، وذلك من خلال إنشاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تعمل جاهدة لتشجيع وتطبيق مبدأ الاحترام لحقوق الإنسان من خلال الدعم اللامتناهي للدول، وتمثل ذلك ميثاق الأمم المتحدة من خلال:

١- **المادة الأولى:** "لتحقيق التعاون الدولي ... تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك اطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

. وهنا دلالة على وجود المساواة من خلال الميثاق الخاص بالأمم المتحدة، وهي دلالة على عدم جواز التفريق بين الرجال والمرأة على أي أساس، فلا بد من المساواة في الجنس، وكذلك في الدين واللغة.

٢- **المادة خمسة وخمسون (البند أ):** "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماع".

وهنا تركز المادة على النهوض والتقدم لجميع الأفراد، ولفظة فرد دلالة على عدم التمييز بين المرأة والرجل، وهنا دلالة على أهمية إدماج المرأة في العملية التطورية من أجل النهوض بالتنمية.

٣- **المادة خمسة وخمسون (البند ج):** "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً".

وهنا دلالة على أهمية احترام حقوق الإنسان ككل، واحترام حقوق المرأة لأنها جزء من الإنسان، وهنا تأكيد للمرة الثانية في الميثاق على أهمية عدم التفريق بين المرأة والرجل في كافة الأشكال، وتم ذكر الحقوق والحريات التي تشمل الإنسان، والتي نصت على أن للمرأة كاللرجل حقوقًا وواجبات.

ولم تقف الأمم المتحدة عند ذلك في الميثاق، بل قامت الأمم المتحدة بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتكون الآن من (٥٤) دولة عضو داخل هذا المجلس، وأحد واجبات هذا المجلس العمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز مشاركتها في رسم السياسات الحكومية، وزيادة فرص شغلها للمراكز القيادية العامة، فضلاً عن التوعية بأهمية زيادة

مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة،[١] وقد شكل لجنة اهتمت بشؤون النساء في العالم وقد سميت (لجنة وضع المرأة)، وقد اهتمت اللجنة بصنع ورسم السياسات المتعلقة حصرًا بتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال:

١- تعليم المرأة وتدريبها.

٢- حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

٣- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة.

٤- العنف ضد المرأة.

٥- المرأة والصراع المسلح.

٦- المرأة والبيئة.

٧- المرأة والصحة.

٨- المرأة والفقر.

٩- المرأة والاقتصاد.

١٠- المرأة ووسائل الإعلام.

١١- المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

٢- المحددات في المجال الدولي ما بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

بعد نهاية عصبة الأمم والحرب العالمية الثانية، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة، اتخذت المسيرة العالمية للاهتمام بالمرأة وما يدور حولها مسلكًا آخرًا، فبدأ الاهتمام الفعلي بالمرأة وقضاياها واهتماماتها، فأخذت قضية المرأة تنتقل من الاهتمام الثانوي إلى الاهتمام العالمي، وأصبحت قضية رئيسية من أجل تنمية العالم الثالث وتعزيز المستوى الذي وصلت له الدول المتقدمة، وأصبح للمرأة دور فعال في جميع الأصعدة المحلية والدولية بعد اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة.

ويشكل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أهم ركائز منظومة حقوق الإنسان[٢]، وفي عالمنا العربي ساعدت الاحداث السياسية المتعلقة بالشؤون المرأة في تحسين أحوالها وظروفها، وعلى الرغم من أننا في القرن الحادي والعشرين وفي بداية الألفية الثالثة فإن موضوع (النهوض بالمرأة) لا يزال موضوع الساعة ليس فقط في المنطقة العربية، وإنما كذلك في أغلب أنحاء العالم بما في ذلك عددٌ من الدول المتقدمة.[٣]

([1]) بيضون، **مرجع سابق**، ص ٦٤.

([2]) فهمي، **مرجع سابق**، ص ٢.

([3]) **نحو النهوض بالمرأة**، (٢٠٠٨)، تنسيق لمحمد المالكي، المغرب، ص ٩١.

وبدأ المشوار النسائي مع إعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨/١٢/١٠ م، وكان للمرأة نصيب في هذا الإعلان، في البداية لا بد لنا نعرف حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان: وهي مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف، مكفولة لجميع بني البشر بفعل انسانيتهم وحدها، فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية، وتأسست وفقا لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية وتعتمد هذه الحقوق القانونية على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق.[١]

وجاء هذا الإعلان ليؤكد على مبادئ الأمم المتحدة، وقد دعا الإعلان إلى إنكار التمييز ضد المرأة. وأن أي تمييز يحصل هو مخل بالكرامة الإنسانية، ويحول دون إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. [٢]

تألف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من (٣٠) مادة، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم المواثيق الدولية العالمية، ويعتبر أيضًا من أهم الوثائق في القانون الدولي العام، وأهم ما اهتم به الإعلان بخصوص المرأة يتمثل من خلال:

١- **المادة الأولى:** "يولد جميع الناس أحرارًا متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء".

وهنا دلالة على المساواة من خلال لفظه "أحرارًا متساويين" بين المرأة والرجل، وموضع المساواة يتمثل بالكرامة والحقوق وتقدير الذات، ويجب أن يتعامل الناس مع بعضهم باحترام سواء كانوا ذكورًا أو إناث.

٢- **المادة (٢):** "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أي تفرقة بين الرجال والنساء،....".

وهنا تأكيد على أن الحقوق الممنوحة في الإعلان دون أي تمييز أو استثناء حسب الجنس، وأيضًا ضرورة المساواة بين الأفراد، وورود كلمة الجنس داخل المادة تشمل الذكور والإناث، وهنا تأكيد بعدم جواز التمييز حسب الجنس، وأشاد الإعلان بالحق السياسي أيضًا للمرأة، وذلك من خلال حرية الرأي السياسي للفرد سواء كان ذكرًا أو أنثى، ويندرج ذلك تحت الحقوق السياسية المكتسبة للمرأة.

([1]) الدغمي، **مرجع سابق**، ص ٤٥.

([2]) الحوراني، **مرجع سابق**، ص ١.

٣- **المادة الرابعة عشر (البند الأول)**: "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها حتى يأمن من الاضطهاد.

وورد لفظة "فرد" تشمل هنا الرجل والمرأة، وهنا دلالة تضمن للمرأة حق التنقل لضمان حياتها، ويشترط في التنقل وجود مكان آمن لها، لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة بين الرجل والمرأة. (١)

٤- **المادة السادسة عشرة (البند الأول)**: "للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق الزواج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامة وعند انحلاله".

وهنا دلالة على الحرية الاجتماعية المتمثلة بالزواج وتكوين الأسرة، وهنا ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية.

٥- **المادة الثامنة عشرة**: "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين".

وهنا دلالة لفظة شخص يشمل المرأة والرجل، وقد ضمن الميثاق الحرية في التفكير وحرية إبداء الرأي من خلال هذه المادة.

إن الإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة بحظر ممارسة العنف ضد المرأة يدعو "العالم إلى أن يطبق على المرأة الحقوق والمبادئ المتعلقة بالمساواة بين أفراد البشر جميعًا وبأمنهم وحريتهم وسلامتهم وكرامتهم، وجميع الحكومات ملتزمة التزامًا أخلاقيًا بتأييد هذا الإعلان. كما أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تلزمها أيضًا بعدم انتهاك الحقوق الأساسية لمواطنيها، ولكن الكثير من الحكومات تخرق هذه المعاهدات دون رادع لها،(٢) ومن أهم مبادئ حقوق الإنسان هو مبدأ المساواة بين البشر فلا فرق بينهم بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العقيدة.(٣)

ولا بد من الإشارة إلى أن جميع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تخلت علانية عن التمييز بين الرجل والمرأة من خلال المصطلحات المستخدمة (الشخص / الفرد ...)، وقد ساوت في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل، وورود كلمة المساواة في أغلب مواد الإعلان، وقد تحفظت بعض الدول العربية والإسلامية من الإعلان، لأنّ هنالك اختلافا واضحًا بين منهجي الإعلان العالمي للحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق المرأة.(٤)

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢) منظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، (١٩٩٥) **حقوق المرأة من حقوق الإنسان**، ص ٥.

(٣) فهمي، **مرجع سابق**، ص ١.

(٤) منظمة حقوق الإنسان، (٢٠١٠). **حقوق المرأة في المجتمعات الإسلامية**، دليل مورد لمعلي حقوق الإنسان، ص ٣٢.

وفي عام ١٩٥٢ م وفي مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة، تمت المصادقة على اتفاقية حقوق المرأة السياسية. وتم بدء العمل في الاتفاقية في ٧ تموز ١٩٥٤م، وفقًا لأحكام المادة (٦)، وتمت المصادقة بالخروج على (١١) مادة، وأعطيت المرأة الحقوق السياسية التالية:

١- الحقوق الانتخابية المتعلقة بالمرأة.

وشملت حق التصويت في الانتخابات في المادة (١) والمادة (٢).

٢- الحقوق في تولي المناصب الإدارية في الدولة.

وهنا إشارة إلى أهمية دور المرأة حق تولي المناصب كما في المادة (٣).

وفي ١٩٦٧/١١/٧ م تم الإعلان عن القضاء على التمييز ضد المرأة، ودعا الإعلان إلى تغيير المفاهيم حول المرأة، وإلغاء العادات السائدة التي تجعل من المرأة والرجل غير متساويين، وأيضًا الاعتراف بأن المنظمات الحكومية قادرة على إحداث هذه التغيرات، وأنه لا يمكن لحقوق الإنسان أن تترعرع في أي نظام سياسي دون ضمانتها والنص عليها صراحة ضمن ميثاق أساسي للدولة،[1] وقد اهتم الاعلان بالحقوق السياسية للمرأة من خلال المادة (١٥) فرع (ج)، ودل على ذلك اشراك المرأة في العملية الانتخابية، وحقها في إدارة الشؤون العامة، وذلك من خلال:

المادة الخامسة عشر (البند ج): "الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك في الانتخابات (اقتراعًا أو ترشيحًا) على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة شؤون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة".

وفي ١٣/آيار/١٩٦٨ م، انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران، وتم في هذا المؤتمر استعراض ما تم تحقيقه من بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨ م)، ومن خلال مؤتمر طهران تم صياغة برنامج مستقبلي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتشجيع على احترامها، فقد تم الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان كموضوع عام، وموضوع المرأة كموضوع الخاص. وذلك من خلال:

١- أنه يجب على الشعوب أن تعمل على عدم اتباع سياسة التمييز العنصري، وذلك من خلال ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك الدولية في ميدان حقوق الإنسان من خلال المادة الثامنة وهي:

"إن من الواجبات المحتومة جعل شعوب العالم كاملة الإدراك لشرور التمييز العنصري، وعليها التحالف في مكافحته، ويشكل أعمال مبدأ عدم التمييز هذا، المسجل في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي للحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية في ميدان حقوق الإنسان واجبًا

(1) العدوان، **مرجع سابق**، ص ١٠١.

على بني البشر، يتسم بأبلغ الإلحاح، على الصعيدين الدولي والوطني سواءً بسواء، ويتحتم وجوبًا أن تدان وتقاوم جميع الأيدلوجيات المؤسسة على الاستعلاء والتعصب العنصرين".

بشكل عام يمكن القول أن المواثيق والاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة خاصة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من الممارسات السياسية القمعية محليًا وإقليميًا ودوليًا المؤثرة سلبًا على حقوق الإنسان وانتهاك كرامته. [١]

٢- ضرورة عدم التمييز بين الرجل والمرأة وذلك من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكّده عليه المؤتمر في المادة الخامسة عشرة:

"إنه يتحتم القضاء على التمييز الذي لا تزال المرأة ضحية له في عديد من أنحاء العالم، إذّ أن إبقاء المرأة في وضع دون وضع الرجل يناقض مع ميثاق الأمم المتحدة كما يناقض أحكام الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل لإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ضروري لتقدم الإنسان.

وفي عام ١٩٦٩ م تم الإعلان من منظمة الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي عن منح الأسرة بوصفها وحدة مجتمع أساسية، من خلال المساعدة والحماية التي تمكنها منه الاضطلاع بمسؤوليتها داخل الجماعة وفقا للمادة (٤) منها من منظمة التقدم والإنماء.

وفي عام ١٩٧٣ م، صدر قرار رقم (٣٠١٠) عن الهيئة العامة للأمم المتحدة على أن عام ١٩٧٥ م هو العام الدولي للمرأة، وهو دلالة على المساواة بين الرجل والمرأة على مختلف الأصعدة وخصوصًا الاقتصادية، وابرز تلك التوصيات:

١- الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة في القوانين وتطبيقها على أرض الواقع.

٢- ضمان حق المرأة في التعليم والثقافة في كافة المراحل.

٣- المساواة في الأدوار الأسرية والاعتراف بالأمومة كمهنة اجتماعية.

٤- المساواة في العمل الانتاجي ومساواة الأجور بين المرأة والرجل.

٥- دور المرأة مهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وضمان حقوقها السياسية من خلال الانتخابات، وأيضًا حقوقهما في تولي المناصب العامة.

وفي ١٦/آيار/١٩٧٤ م، صدر الإعلان العالمي بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزعات المسلحة، وذلك بارتباطها ببرتوكول جنيف عام ١٩٢٥ م، وأيضًا اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ م، والذي يتعين بناءً عليها ضمانات هامة لحقوق النساء والأطفال لحماية سكان المدنيين (رجالاً ونساءً) أثناء النزعات المسلحة، وأيضًا أثناء الطوارئ أو في وقت الحرب.

---

(١) الدغمي، مرجع سابق، ص ٤٨.

وفي ١٩/٦/١٩٧٥ م، تم عقد المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكوسيتي (المكسيك)، وسمي المؤتمر آنذاك (إعلان المكسيك)، وأعلن في ذلك الوقت أن عقد المرأة هو من (١٩٧٥ – ١٩٨٥ م)، وتم في هذا المؤتمر الإعلان عن عدد من التوصيات من أبرزها:

١- حث المؤتمر على التعاون الدولي وإقرار السلام للمرأة.

٢- إنشاء معهد الأمم المتحدة للبحوث والتدريب.

٣- إنشاء منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة.

٤- القضاء على التفرقة العنصرية والتعصب.

٥- ضرورة إدماج المرأة في برنامج التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وفي ١٨/١٢/١٩٧٩ م، تم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، المعروفة باسم (اتفاقية سيداو)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣/٩/١٩٨١ م، وتتكون الاتفاقية من ثلاثين مادة، وتحتل هذه الاتفاقية موقعًا هامًا المعاهدات الخاصة بالمرأة.

اتفاقية سيداو:

أهم الصكوك الدولية بشأن المرأة، إذ جاءت نتيجة جهود مضنية للنساء العالم، في سبيل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة هذا من ناحية، وحتى تتمتع بمبدأ المساواة مع الرجل من حيث الحقوق والالتزامات من ناحية أخرى.[1]

وتمثلت في إشراك المرأة في جميع المجالات، لأنها تمثل نصف البشرية، وعملت الاتفاقية على التأكيد ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بما للمرأة من حقوق كرجل، ووضعت الاتفاقية برنامجًا استراتيجيًا للعمل الدولي لضمان تمتع المرأة بحقوقها، وأكدت الاتفاقية بشكل أساسي مبدأ المساواة بين المرأة والرجل عن طريق مطالبتها الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات لتحسين ظروف النساء في العالم، والاهتمام بهم وبقضاياهم.

وأكدت الاتفاقية على أهمية التشريع الوطني، وأيضًا التشريع الدولي لتطور المرأة أو تقدمها، لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية، والتمتع على أساس المساواة بين الرجل والمرأة من خلال ما يلي:

١- **المادة الرابعة (البند الأول):** "لا يعتبر اتخاذ دول الأطراف تدابير خاصة ومؤقته تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزًا كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يتبع

([1]) المصدر نفسه، ص ٤٦.

على أي حال كنتيجة له إبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

وارتبط باسم الإعلان كلمة التمييز، فكان للإعلان عدم رضا عن التمييز بين الرجل والمرأة، وخصوصًا بما فيه من حقوق المرأة، وبإعلانه صراحة أن الأفراد متساوون في الكرامة والحقوق، فالنساء عرضة في الكثير من المجتمعات إلى الاعتداء والحرمان من الحقوق التي يتمتع بها غيرها من الأفراد داخل المجتمع.[1] وشجعت هذه الاتفاقية الاتفاقيات الأخرى من أجل العمل على إزالة هذا التمييز بين الرجل والمرأة، واهتمت الاتفاقية بالعوامل الاقتصادية المحيطة بالمرأة كحالات الفقر وسوء التعليم والصحة وقلة الغذاء والعمل، وشددت الاتفاقية على استئصال التمييز العنصري بكافة أشكاله وأنواعه لأي سبب كان، وحرصت على أن تكون المرأة جزءًا من السلام والأمن الدوليين، وتطلب الاتفاقية من المرأة أن تشارك العالم في التنمية والإنتاج والبناء، وتؤكد الاتفاقية إسهام المرأة العظيم في رفاه الأسرة والتنمية المجتمع، وأن دورها الاجتماعي داخل أسرتها لا يقل عظمة من خلال الأمومة والطفولة وتنشئة الأجيال القادمة.

وقد اهتمت الاتفاقية بدور المرأة السياسي من خلال المواد التالية:

١- **المادة الأولى:** "لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح (التمييز ضد المرأة) أي تفرقة أو استعباد..... على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر أو إبطال الاعتراف أو تمتعها بها بصرف النظر عن حالتها الزوجية".

٢- **المادة الثانية:** "تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لكفالة تطور المرأة وتقدمها، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل".

٣- **المادة السابقة:** "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، الحق في

أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب- جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

([1]) الحوراني، **مرجع سابق**، ص ٢.

جـ- المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعني بالحياة العامة والسياسية للبلد.

تنويه: لقد تحفظت الأردن على ثلاث مواد أساسية، وهي المادة التاسعة (البند الثاني): الخاصة بقانون الجنسية، والمادة الخامسة عشرة (البند الرابع): الخاصة بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم، والمادة السادسة عشرة فقرة (جـ / د / ز): الخاصة بالزواج والعلاقات الأسرية.

وتم رفع التحفظ بالمادة (الخامسة عشرة٩ الخاصة بالتنقل والسكن المرأة، وصدرت الإرادة الملكية السامية في آيار / ٢٠٠٩ م، بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على البند الخاص بالتنقل والسكن للمرأة بناء على ما تنسب من مجلس الوزراء، وبذلك أصبح قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة الخامسة عشرة من اتفاقية سيداو، وأصبحت سارية المفعول بعد صدورها في الجريدة الرسمية.

وفي عام ١٩٨٠ م عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة (المساواة والتنمية والسلم) في كوبنهاجن (الدنمارك)، وهو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة، وتم من خلال المؤتمر استعراض وتوضيح التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المؤتمر العالمي للنصف الأول للعقد المرأة الدولية الذي عقد عام ١٩٧٥ م (إعلان مكسيك)، ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة، وقد خرج به المؤتمر باتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها، فضلاً عن إدخال التحسينات في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية، إن وجود التشريعات التي تعترف بحقوق المرأة، لا تعني مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال إن اكتساب المرأة حق العمل لا يوصل المرأة إلى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة. [١]

وفي عام ١٩٨٥ م عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم المنجزات العقد الخاص بالمرأة، وعقد المؤتمر في مدينة نيروبي (كينينا)، وذلك بعد أن كانت الحركة من أجل المساواة قد اكتسبت فيه اعترافا عالميًا، وشارك خمسة عشر ألف ممثل من ممثلي المنظمات غير الحكومية، ووصف الكثير المؤتمر بأنه (ولادة الحركة النسوية العالمية)، وتم اعتماد مئة وسبع وخمسين حكومة مشاركة في استراتيجيات هذا المؤتمر.

وفي ١٩٩٤/٩/١٣ م تم عقد مؤتمر القاهرة الدولي، والذي اهتم بموضوع السكان والتنمية، وكان الحضور ما يقارب أحد عشر ألف مشترك، واعتمد المؤتمر على ربط السكان بالتنمية، وعلى

---

(١) العنزي، مصدر سابق، ص ٥٤.

تلبية حاجات النساء والرجال معًا، وقد بحث المؤتمر موضوع النساء بشكل موسع، من خلال اشتراك المرأة في العملية التنموية، وتمكين المرأة في المستقبل من خلال استراتيجيات وخطط مستقبلية.

وفي عام ١٩٩٥ م تم عقد مؤتمر بكين، وقد كان مؤتمر بكين من أهم المؤتمرات الدولية التي اهتمت بالمرأة من ناحية الشأن السياسي، ودعا المؤتمر في إعلانه إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق والكرامة الإنسانية، والحث على الالتزام بمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى اتفاقية سيداو، وعلى اعتبار أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان.

وقد تطور الاهتمام الدولي من التمييز ضد المرأة إلى منع العنف ضد المرأة، وتم الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة، وأيضًا الحثّ على التنمية النسائية في الأرياف، بالإضافة إلى إشراكها في عملية صنع القرار وتمثيلها في المجالس التشريعية ومؤسسات الدولة، وقد اهتم المؤتمر اهتمامًا خاصًا بحقوق الفتيات، ولأن هذه الشريحة تتعرض إلى التمييز وإلى مؤثرات بالغة، وانتهت بالتوافق حول ما سمي "منهاج بيجينغ" الذي ارتكز على الالتزامات المعلنة خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ – ١٩٨٥) م[١].

ويتضمن وجهة نظر المرأة لدى رسم السياسات وحقها في مراكز صنع القرار، وبالتالي محاربة ظاهرة تأنيث الفقر وكفاءة حقوق الفتاة منذ الصغر، وقد قدم المؤتمر عدة استراتيجيات منها:

١- الآثار المترتبة على المرأة من النزعات المسلحة.

٢- العنف الموجه ضد المرأة.

٣- المساواة في التعليم والتدريب في جميع المستويات.

٤- مكافحة الفقر الدائم الواقع على المرأة.

٥- احترام حقوق المرأة.

٦- صنع آليات جديدة وكافية لتطوير النهوض بالمرأة.

٧- وضع المرأة في مراكز القيادة وصنع القرار بنسبة ٣٠ ٪.

وقد نوقشت عدة محاور وأهمها:

١- المرأة والفقر.

٢- المرأة والصحة.

---

(١) بيضون، **مرجع سابق**، ص ٥٦.

٣- المرأة ووسائل الإعلام.

٤- المرأة والنزاع المسلح.

٥- المرأة والاقتصاد.

٦- المرأة والبيئة.

٧- الطفلة.

٨- حقوق الإنسان.

٩- المرأة ومواقع السلطة وصنع القرار.

وفي ٥/ حزيران / ٢٠٠٠ م عقد مؤتمر (بكين +٥) تحت عنوان المساواة والتنمية والسلم في القرن العشرين، وذلك في نيورك (الولايات المتحدة الأمريكية) داخل مقر الأمم المتحدة، وتم عقد الدورة الاستثنائية لتقييم التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات لمؤتمر نيروبي التطلعية، من أجل النهوض بالمرأة بعد إقراره واعتماده في بكين بخمس سنوات.

وقد شارك في هذا المؤتمر كل من:

١- الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

٢- الأعضاء المنتسبون للجان الاقتصادية الإقليمية.

٣- المنظمات غير الحكومية.

٤- المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وقد أعطت الدورة فرصة للمشاركة للحديث عن تجاربهم ومقارنتهم فيما بينهم، والتجديد والتعهد بالتزامات جديدة لدراسة العقبات التي واجهت المرأة، وأن مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع بنفسه ويأتي ذلك من خلال الممارسة والمشاركة إذا تتيح المشاركة تنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون في المجتمع،[1] وكذلك الممارسات الجيدة التي حدثت أثناء تنفيذ منهاج العمل، وعرض المؤتمر قضايا أبرزها قضية المساواة بين الرجل والمرأة، وقضية التنمية الشاملة للمرأة، ودور الرعاية الصحية للمرأة، واعتبر هذا المؤتمر هو تقييمًا ما تمَّ تحقيقه من استراتيجيات.

وفي ٨ /تموز / ٢٠٠٤ م تم عقد المؤتمر الإقليمي العربي بعنوان (عشر سنوات بعد بيجن: دعوة إلى السلام)، وتضمن المؤتمر ثلاثة اجتماعات، هي الدورة الثانية لهيئة المرأة، واجتماع فريق الخبراء لمتابعة المؤتمر الدولي العالمي الرابع المعني بالمرأة، والاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية لدى الأسكو.

---

(1) المصدر نفسه، ص ٤٩.

ونظم المؤتمر الرابع ندوات عن دور المرأة في البرلمانات العربية، والمرأة في السلطة التنفيذية واتخاذ القرار، والمرأة في المجتمع المدني، والمرأة في الإعلام والفكر والثقافة، واهتم المؤتمر بمناقشة أمور أخرى كالبطالة والأمية للمرأة، وتطرق أيضًا إلى المشاركة السياسية للمرأة، والآثار السلبية التي تحدثها الحروب والاحتلال للأراضي العربية، وقضية عدم الاستقرار السياسي وأثره على النهوض بالمرأة في المنطقة، وقد أكد المؤتمر على جملة من الأمور المتعلقة بالمرأة:

١- ضمان الرخاء والتقدم للنساء من خلال إنهاء الحروب، وإيجاد حل عادل ودائم للأراضي المحتلة.

٢- دعوة للتنفيذ إعلان بيروت والذي يهدف إلى السلام.

٣- تقديم الخدمات الاستشارية بناء على طلب الحكومات الوطنية في مجال النهوض بالمرأة، وتمكينها وتعزيز الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وبذلك تخصص الموارد البشرية والمالية الكافية لهذا الغرض.

٤- إضعاف الفجوة التي تفصل المساواة في القانون والواقع في التمثيل النيابي، فعلى الرغم من الاعتراف بحق أساسي للمرأة والرجل في المشاركة السياسية لا يزال التمثيل النيابي للمرأة رمزيًا أو معدومًا.

٥- حث الحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج لتمكين المرأة من مواكبة أولويات ومتغيرات السياسة العامة.

٦- إنشاء مراصد وأجهزة إنذار مبكر لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة.

٧- إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس.

٨- إزالة العوائق السياسية والأمنية التي تعوق تقدم المجتمع والمرأة في بعض المناطق، وذلك من خلال ربط قضايا المرأة بقضايا سياسية عامة، واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالح المرأة، والعمل الحزبي فرصة كبيرة لالتقاء الناس من شتى البيئات والأعمار ومن الجنسين مما يزيد من الإنجازات. [1]

٩- تعزيز دور المرأة في مفاهيم السلام والحوار وأهمية تضافر مجهود الرجل والمرأة من خلال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٠- الحد من مشاكل التعليم والفقر والبطالة والأمية للنساء، والعمل على تأهيل المرأة وتدريبها لتوالي مناصب قيادية والارتقاء بأدائها.

---

(1) المصدر نفسه، ص ٩٢.

١١- تغيير الصورة السلبية عن المرأة العربية في الإعلام، ومواصلة بناء علاقات الثقة والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية.

١٢- عقد ورشات عمل وندوات في الأسكو، التي تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني.

١٣- الاهتمام بالقضايا التي تخص المرأة العربية، كقضية المرأة في الجولان وفلسطين والعراق.

١٤- ربط المرأة العربية في عملية صنع السلام، وحل المنازعات الدولية والوطنية.

١٥- دعم المرأة الريفية بتقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشتها، ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الأمية منها، وتأهيلها وتدريبها.

١٦- الاهتمام بقضايا وحاجات المرأة المسنة والمعوقة، من أجل اشراكهم في النشاط التنموي.

وتم إقرار برنامج شامل بشأن البرنامج لنهوض المرأة وتمكينها في إطار استراتيجي للسنتين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ م)، ومثلتِ الأردن آنذاك معالي السيدة أسماء خضر (وزيرة الدولة والناطقة الرسمية باسم الحكومة / والمكلمة بالإعلام والثقافة في الأردن).

وفي ٢٨/٢/٢٠٠٥ م تم افتتاح فعاليات (مؤتمر بكين +١٠)، (من أجل المساواة بين الجنسين وتنمية والسلام)، عقد في نيورك (الولايات المتحدة الأمريكية)، ويأتي هذا المؤتمر بعد مؤتمر (بكين) في عام ١٩٩٥، ومؤتمر (بكين +٥) في عام ٢٠٠٠ م، وتضمّن المؤتمر مناقشة موضوعين في غاية الأهمية:

١- مناقشة المشاكل والمصاعب الراهنة المتطلعة للنهوض بالمرأة والفتاة.

٢- تقييم التقارير الوطنية للدول الأعضاءِ لمعالجة القضايا التالية: حقوق الإنسان، آليات المؤسسية، الاقتصادية، صنع القرار، الصحة، والعنف، النزاع المسلح، الفقر، التعليم، التدريب، الطفلة الأنثى.

وتحفظت الدول الإسلامية على بعض البنود التي تنص على أن يكون للرجل والمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج، أعلن المؤتمر عن سبع وعشرين توصية وذلك من خلال الاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

ومن أبرز توصيات المؤتمر:

١- دور المرأة ومساهمتها في تحقيق المساواة والتنمية والسلام، وهي القوى الدافعة للتنمية.

٢- اعتزازهم بالإنجازات التي تحققت المرأة، والشعور بالقلق من العقبات والتحديات التـي تقـف أمام المرأة، ولقد جرت في هذه المرحلة تفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وقد تـأثرت الحياة العامة في هذه المرحلة بتحديات كبيرة. (١)

٣- الاهتمام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليه في الأمم المتحدة.

٤- التنمية التي تجمع المرأة والرجل أفضل بكثير من التي تجمع الرجال فقط.

٥- المرأة قوة أساسية في بناء السلام، وحل الصراعات وإعادة الاعمار بعد الصراعات.

٦- عدم توفير أي جهد من مصلحة المرأة من خلال إنهاء اشكال التمييز ضد المرأة.

٧- دور المرأة في حماية البيئة وإدارة البيئة وخفض الكوارث.

٨- الإسراع في حصول المرأة على الصحة والتعليم والمنـافع الاقتـصادية والماليـة، وتعزيـز مشاركتها السياسية.

٩- تلبية احتياجات المرأة واحترام حقوقها في الأوضاع غير المواتية، وضمان تكافؤ الفرص فـي مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

الخاتمة

أثبتت المرأة الأردنية إنها على ثقة بكل ما وصلت له من إنجازات ومشاركات وإسهامات وتلك ليس لها فقط بل لمجتمعها ودولتها وإخوانها الأردنيين، فمشاركتها السياسية لم ولن تكون عبئًا على الحكومة ذو الشعب الأردني بل كانت مشاركتها السياسية (نابعة من حبّها لوطنها وجيرانها وأبنائها وإخوانها لاستخراج طاقتها من أجل تنمية الأردن وتطويره في شتى الأصعدة).

الدور الفعّال الذي شاركت به المرأة الأردنية في بناء أردن أفضل خولها من أن تحتل مكانة رفيعة ومميزة لدى الشعب الأردني الأصيل فعملت المرأة الأردنية دون تعب من أجل نيل حقوقها وأيضًا لتقديم التضحيات والواجبات من أجل ارتقاء المجتمع وتطويره.

فمشاركة المرأة في الجانب السياسي أدى إلى دفع عجلة التنمية السياسية إلى الأمام فشاركت المرأة الأردنية في الأحزاب والمنظمات المهتمة بشؤون المرأة، بالإضافة إلى الجانب التشريعي والجانب التنفيذي، فشاركت المرأة الأردنية بكل ما أوتيت بقوة من أجل الاستفادة من الفرص التي أتيحت لها، فواجهت كل التحديات والمصاعب من أجل إثبات نفسها على الساحة السياسية، وعملت على توثيق العلاقة بينها وبين صانعي القرار من أجل إيجاد طريق مختصر لخدمة مجتمعها.

النتائج

١- المرأة الأردنية على درجة عالية من الثقة إذا اعتمد عليها في شتى المجالات.

٢- أن للمرأة الأردنية دورًا سياسيًا واضحًا، لكن هذا الدور ضعيف واقعيًا.

٣- أثبتت المرأة الأردنية في بعض الأصعدة أنها قادرة تخدم العملية التنموية في الأردن؛ وعلى الصعيد التربوي مثلاً.

٤- أن دورها الاجتماعي طغا على دورها السياسي.

٥- ساعد كل من الدستور والمواثيق الدولة على دعم مسيرة السياسة للمرأة الأردنية.

٦- بروز المشاركة السياسية الأردنية منذ العقدين الأخيرين.

٧- كانت مشاركة المرأة الأكبر على الساحة السياسية من خلال المجال النيابي.

٨- دعم صناع القرار في الأردن واضح في قضية المرأة.

٩- دور المنظمات المجتمع الأردني والمنظمات المهمة بشؤون النساء واضح لكنه ضعيف.

١٠- المناخ الديمقراطي في الأردن دعم المرأة الأردنية للعمل بالسياسة.

١١- بعض السلوكيات الخاطئة من قبل القيادات النسائية أزم مسيرة المرأة الأردنية السياسية.

١٢- النظام العشائري في الأردن كان داعمًا للمرأة.

١٣- دور المرأة التنموي موجود ولكنه ليس مفعلا.

١٤- قلة الموارد الاقتصادية سبب رئيسي من وراء عدم مشاركتها في السياسة، واتجاهها نحو المصلحة الخاصة.

١٥- في المستقبل القريب سوف تكون مشاركة أكبر، وذلك لزيادة عدد النساء المتعلمات في الأردن.

١٦- الكوتا النسائية في البرلمان ساعدت المرأة الأردنية لكسرها حاجز عدم وصولها إلى البرلمان.

١٧- ضعف مشاركة المرأة في مجال المهن كالزراعة والصناعة.

التوصيات

- سن قوانين رادعة لحماية المرأة من العنف والتهديد والتضييق.
- إعداد خطط وبرامج عمل واقعية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.
- توفير مرجع أعلى خاص بمشاركة المرأة على مختلف الأصعدة، مثل إنشاء مكتبة تضم جميع المؤلفات والخطط التي تخص المرأة الأردنية.
- نشر الوعي الثقافي والقانوني للمرأة الأردنية، من أجل زيادة أعداد المشاركات الأردنيات.
- عمل دراسات إضافية بخصوص المرأة وقضاياها.
- إنشاء أقسام دراسية في الجامعات الأردنية أسوة بمركز دراسات المرأة في الجامعات الأردنية.
- عمل عدّة تقارير سنويًا بخصوص مشاركة المرأة الأردنية في مختلف المجالات.
- ضرورة التنسيق بين المنظمات المهتمة بشؤون المرأة والحكومات الأردنية، من أجل العمل الجدّي لتمكين المرأة الأردنية سياسيًا.
- حث الإعلام الأردني لجعل قضية المرأة قضية محورية، من أجل تنمية المجتمع الأردني.
- زيادة في أعداد المدربين والمدرسين في المنظمات المهمة بشؤون المرأة، وذلك من أجل زيادة عدد المؤتمرات والندوات والدروس التي تشجع المرأة الأردنية على المشاركة السياسية.
- التركيز على مناطق البادية والقرى، وذلك من أجل توسيع دائرة تمكين المرأة لتشمل القرى والبوادي والمخيمات.
- تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة، والنظر للمرأة على أنها جزء فعال التنمية وتطوير المجتمع.
- استحداث مقررات في المدارس والجامعات حول مشاركة المرأة الأردنية في التنمية، وأن يكون هذا المقرر إلزاميًا في المراحل المدرسية والجامعية.
- العمل على دعم المنظمات المهتمة بشؤون المرأة ماديًا، وأن يكون هنالك مخصصات مادية للعاملين في تلك المنظمات أسوة بالأحزاب السياسية.
- العمل على زيادة مقاعد الكوتا من اثني عشر مقعدًا إلى خمسة وعشرين مقعد، وبذلك تكون نسبة المرأة ما يقارب الربع في مجلس النواب.
- دعم المرأة الأردنية ماديًا عند ترشحها انتخابيًا.
- دعم الحركات النسائية اجتماعيًا وسياسيًا من خلال اشراكهم في وضع الاستراتيجيات التي تخص المرأة.
- توحيد جهود جميع المنظمات المهتمة بشؤون المرأة الأردنية، ووضع خطة عمل واحدة لهم جميعًا.

- تطويع الأسباب المؤدية إلى ضعف المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ومحاولة القضاء عليها.
- الاستعانة بالتجارب النسوية في الدول العربية، وتطبيقها على المرأة الأردنية.
- عقد اجتماعات دورية للمهتمين بشؤون المرأة من أجل التباحث في نقاط الضعف والانجازات والتطلعات.
- توثيق العلاقة بين قضية المرأة وحقوق الإنسان.
- تفعيل الدور النسائي وتمكينه من أداء واجبه وطموحاته.
- الحد من سيطرة الثقافة الذكورية.
- توعية المرأة الأردنية للاهتمام بالحياة السياسية وعدم انغماسها بالمصالح الخاصة.
- زيادة عدد القيادات في الأحزاب من العنصر النسائي.
- الاهتمام بموضوع المرأة وقضاياها أكثر من ناحية وزارة التنمية السياسية.
- رفع الإدارة الذاتية للنساء من أجل نتائج أفضل في المشاركة السياسية.
- إنشاء صندوق تبرعات محلي من أجل دعم المشاريع الاقتصادية للمرأة الأردنية المحتاجة.
- أن تكون الدراسات والكتب الخاصة بالمرأة في متناول يد المرأة الأردنية، وأن توزع هذه الدراسات والكتب مجانًا دون مقابل.
- الاهتمام بالصحة الانجابية للمرأة الأردنية.
- تسهيل القروض التنموية للمرأة الأردنية في كافة البنوك.
- عمل ندوات ومؤتمرات وبرامج إذاعية وتلفزيونية حول الترابط الأسري، والمساواة بين أفراد الأسرة خصوصًا الأم والبنت.
- زيادة الاهتمام بالمرأة في دور العجزة وقرى الأطفال (SOS).
- تكريم النساء المبدعات في كافة الأصعدة والمجالات سنويًا.

<u>المصادر والمراجع:</u>

<u>أولاً: الكتب:</u>

- إبراهيم، مفيدة، (٢٠٠٠). **المرأة العربية والفكر الحديث**، عمان: دار المجدلاوي للنشر.
- بلخير، ليلى، (٢٠٠٩). **قضايا المرأة في زمن العولمة**، إربد: العالم الحديث.
- جبرين عبد المنعم، (٢٠٠٩). **المرأة عبر التاريخ البشري**، القاهرة: دار صفحات للدراسات والنشر.
- حؤبشه، منى، (٢٠١٠). **المرأة الأردنية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)**، عمان: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- الحيالي، رعد، (١٩٩٩). **الإسلام وحقوق المرأة السياسية**، طنطا: دار البشير للنشر والتوزيع.
- خريسات، محمد عبد القادر، (١٩٩٨). **المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدولة الإسلامية**، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية.
- أبو رمان، حسين، (٢٠٠٠). **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، عمان: دار السندباد للنشر.
- السالم، زغلولة، (٢٠٠٤). واقع **المرأة الأردنية القانوي والاجتماعي**، عمان: دار يافا للنشر والتوزيع.
- أبو الشعر، هند، (٢٠٠٨). **المرأة والدور**، عمان: دار فارس للنشر.
- الصباغ، مصطفى، (٢٠٠١). **المرأة في التاريخ العربي**، سوريا: وزارة الثقافة السورية.
- العدوان، مصطفى، (٢٠٠١). **حقوق الإنسان في النظام السياسي الأردني**، عمان: دار وائل للنشر.
- عوض، بنان، (٢٠٠١). **المرأة في الأردن**، عمان، منشورات دائرة المطبوعات والنشر.
- فهمي، خالد، (٢٠٠٧). **حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الدولي**، القاهرة: درا الجامعة الجديدة للنشر.
- موريس، ديفرجيه، (١٩٧٢). **الأحزاب السياسية**، ترجمة عبد الحسن سعد، بيروت: دار النهار للنشر.
- النقلشبندي، بارعة، (٢٠٠١). **المشاركة السياسية للمرأة**، عمان: دار فارس للنشر.
- وصفي، كريم أحمد، (٢٠٠٥). **المرأة منذ فجر التاريخ**، القاهرة: دار الأمين للنشر.

ثانيًا: الدراسات والبحوث والتقارير:

- الاتحاد النسائي الأردني العام، (٢٠٠٨). **الاتحاد النسائي الأردني العام في الصفحات الأردنية والعربية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)**، إعداد: أنس الساكت، مرام الخصاونة، ردنية الكلوب.
- "الخاروف"، أمل" و "الحسين، أمل"؛ (٢٠١٠). تجربة المرأة في انتخابات ٢٠٠٧، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجامعة الأردنية، مجلد (٣) عدد (٢).
- **دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية**، (١٩٩٦)، عمان: مطبعة الأردنية.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيوفم)، (٢٠٠٤). **تقرير أوضاع المرأة**، المكتب الأقليمي العربي.
- فريدم هاوس، (٢٠١٠). **حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**
- فريدم هاوس، (٢٠١٠). **دراسة حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (٢٠٠٩). **التقرير الوطني الدوري الخاص لاتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري.**
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، (٢٠١١). **المرأة والرجل في الأردن في أرقام (٢٠١٠).**
- منتدى الفكر العربي، (٢٠١٠). **المرأة العربية آفاق المستقبل (٢٠١٠)**، عمان.
- مركز دراسات القدس، (٢٠٠٧). **واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية.**
- منظمة حقوق الإنسان، (٢٠١٠). **حقوق المرأة في المجتمعات الإسلامية، دليل مورد لمعلمي حقوق الإنسان.**
- منظمة حقوق الإنسان، (٢٠٠٥). **وضع المرأة في التشريعات العربية**، المجلد الرابع.
- منظمة العفو الدولية، (١٩٩٥). **حقوق المرأة من حقوق الإنسان**، المملكة المتحدة.
- **نحو النهوض بالمرأة العربية**، (٢٠٠٨). تنسيق إمحمد المالكي، المغرب.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- بيضون، بشيره، (٢٠٠٩). **المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٤٨ – ٢٠٠٨)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.
- أبو حجير، مجيد، (١٩٩٤). **المرأة والحقوق السياسية في الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

- الحوراني، سائد، (٢٠٠٥). **حقوق المرأة والطفل في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك – الأردن.
- الدغمي، دارين، (٢٠٠٧). **نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.
- العمدي، أكرم، (٢٠٠٨). **أداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.
- العنزي، ساره، (٢٠٠٨). **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي (١٩٥٢ – ٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

رابعا: المواقع الالكترونية:

- الموقع الالكتروني لدائرة الاحصاءات العامة الاردنية www.dos.gov.jo.
- الموقع الالكتروني ل اللجنة الوطنية الاردنية لشوون المرأة www.women.jo.
- الموقع الالكتروني لمعهد الدولي للتضامن مع النساء www.sigi-jordan.org.
- الموقع الالكتروني لمواطنات لشوون المرأة www.mowatinat.org.

خامسا : المراجع باللغة الانجليزية

- Al-Atiyat, ibtesam, (2003) The **Women's Movement in Jordan**, Doctora thesis , freie university.
- hatmaleh, wasfi fawzi, (2007). **human Rightes** , amman: National library.

JORDANIAN WOMENS PARTICIPATION IN POLITICAL LIFE

(2000-2010)

By

Abdullah Ahmad Al-zabin

Supervisor

Dr. Fasial Al-Rafoua, Pref

ABSTRACT

The stady reported here discusses the role of Jordainan women In politics (2000-2010), The mythorlosy Involved discossing related literature of women's role in politics since The foardation of Jordan in 1921, until present.

The stady also expiores jordainan women's participation in Political parties, the election's and after democratic bodies in years 2000-2010. The study goes on to expoler.

The internal uariables thad domirate such involremant as well and external.

As female roles in social and political development and Their roles in Sostainable development at Larse, the study condbded that Jordanizn women play a vital role politically and socilally amatler that decision and socially amatter that decision melcer should take into consideration to involue and empower woman especially polibically.